

أوضح المسالك

إلى الفئدة أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك،
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الرحمن

عفا الله تعالى عنه

للجنة المطبعة

منشورات المكتبة العصرية

مسيدا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

حُفُوقُ الصَّيْحِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ الْوَحِيدِ
فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ

المكتبة العصرية
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء^(١)

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أذعوته بأحد هذه الحروف أم ذعوته بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة. وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتعاشرا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الكلام بين العوض والمعوض منه. والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم لهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالأبتداء الرفع للمبتدأ والتجرد الرفع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسي ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا معنويا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا رأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، وحيث يكون العوض والمعوض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

=

الفصل الأول

في الأخرُفِ التي يُنبئُ بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية : الهمزة^(١) ،

= والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو علي الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أتَضَجِرُ ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متصلة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضاً لو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالاً لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إيك » فلم يجيبوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالاً . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمَر إضماراً واجباً ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن اختباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف ، ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =

النداء

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَمْتِ صَرْمِي فَأَجْلِي

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هُمُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ
ومن ذلك قول للثقب العبدى ، وهو من شعر المفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ يَدَيْكَ مَتَّعِي
وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِيحِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوَمَا لَا أَبَاكَ وَاغْتَرَابَا
ومن ذلك قول الأخطل الثعلبي :

أَبِي كَلَيْبِ إِنَّ عَمِّي الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ
ومن ذلك قول بديع الزمان الهمداني في القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتَ بِيَطْنِ خَبْتِ وَقَدْ لَاقَى الْمَزْبَرُ أَحَاكَ بِشْرَا
ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبي :

أَلْبَنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ
ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَتَيْدَا أَبُوكِ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكَ عَسِيرُ
ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبِي غُدَانَةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جَعَالِ
ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعِ بِالْجُمَاهِيرِ الْكِبَارِ =

رأى^(١) - مقصورتين ، وممدودتين - ويا^(٢) ، وأيا^(٣) ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

أَصَاحَ تَرَمَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُسَكَّلٍ
وأنشده سيبويه (١ / ٣٣٥) « أحر ترى برقا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبْنَاتِ الْمَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْنَ نِ قَلِيلَ الْعَزَاءِ بِالْإِشْعَادِ
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا بِحَزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال المبرد والجزولي : هى لنداء القريب كالمهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كما ، وقيل : هى لنداء للتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمِعِي - أَيْ عَبْدًا - فِي رَوْثِي الضَّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَمُنَّ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباء ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هى للبعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان : هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين التوسط ، وذكر ابن الجباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام فى المغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :
أَيَا ظَنَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ =

وهيا^(١)، ووا^(٢) .

= وقول المجنون قيس بن الملوح :

أَيَا شِبْهَ آئِيلَى لَا تُرَاعِي فَإِنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ
وقول الآخر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمَهَا
وقول ليلى بنت طريف :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف في هاء « هيا » فقيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال لغوي ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .
ومن شواهد النداء بها قول الشاعر :

* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ *

وقول الآخر :

وَأَصَاحَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبًّا

(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِثِّي فَقَقَسُ *

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في معنى اللبيب « وا على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي » اهـ .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف النادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بمدحرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثل الأمر قول الله =

= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف «ألا» وهي - على هذا -
حرف تنبيه ، ومثال الدعاء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أَسْمِي يَا دَارَ حَيِّ عَلَى الْبَيْلِي
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَانِكَ الْقَطْرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا انْخَلْتِي وَمَقَالِ الزُّورِ وَأَنْطَلِي
ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ
وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْبُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَمْدِ

وزعم بعض النحاة أن «يا» في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس
بمادة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على «يا»
في بعض هذه الشواهد «ألا» وقد علمنا أن «ألا» حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت
«يا» حرف تنبيه أيضا للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد غير توكيد ، وذلك لا يجوز ،
وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك
في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب)
وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماءه (يا مالك ليقض علينا
ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل
الدعاء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استثناسا بما أكثر استعماله في مثل
هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذي هو يا - مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده
«ليت» نحو قوله تعالى (يا ليتني مت قبل هذا - يا ليتنا نرد ولا نكذب - يا ليت
قومي يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَمَّةً لِدَا سَيْفًا وَرَوْحًا =

فالمدزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنزِلَةً البعيدِ ؛ فله بقية الأخرى كما أنها للبعيد الحقيقي .

وَأَعْمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتتمين في نداء اسم الله تعالى^(١) ، وفي باب الاستغاثة^(٢) ، نحو « يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ » وتتمين هي أو « وا » في باب الذُّبَّةِ ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا *

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءُ قَدْ مَخَّضَتْهَا بِطَلَاقٍ
أو وقع بعده « جذا » نحو قول جرير :

يَا حَبِيدًا جَبَلُ الرَّبَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِيدًا سَاكِنُ الرَّبَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « جذا » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهن ، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عاداتهم باستعماله .

(١) نحو « يا الله » وبقى مما تتمين « يا » في ندائه لفظ « أي » نحو « يا أيها النبي » ولفظ « آية » نحو « يا أيها النفس المطمئنة »

٤٣٠ - هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي :

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . الخ
فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبَسِّكِي عَلَيْنَا نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ
الآفة : « حملت » بالبناء للجهد مع تشديد اللام - أى كلفت « أمرًا عظيمًا » أراد =

ويجوز حذف^(١) الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا)^(٢) (سَنَفَرُغُ

= به مشاق الخلافة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم ونشا الجور «اصطبرت» بالنت في الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو للمفعول الأول «أمراً» مفعول ثانٍ لِحَمَلٍ «عظيماً» صفة لأمر «فاصطبرت» الغاء عاطفة ، واصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف ، وقمت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضاً ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء ونديبة «عمراً» منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المآني بها المناسبة ألف التديبة .

الشاهد فيه : قوله «يا عمراً» حيث استعمل «يا» في التديبة لوضوح الأمر ؛ لأن المقام للتعجب والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات في رثاء ميت ، وليس يطلب إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف التديبة في آخره دليل آخر على أنه أراد التديبة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء لقال «يا عمر» ببناؤه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعاً بدلان على أن المتكلم أراد التديبة .

(١) اعلم أولاً أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «با» بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالاً على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى الذي حذف معه الحرف مفرداً كآلية الأولى ، وأن يكون شبيهاً بالمفرد - وقيل هو شبيه بالمضاف - كآلية الثانية ، وأن يكون مضافاً كآلية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها ، والوجه الثاني اعتبار «عباد الله» مفعولاً به عاملاً أدا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) (١) (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) (٢)، إلا في ثمان مسائل :
 المندوب نحو « يا عُمَرَا » ، والمستغاث نحو « يَا اللَّهُ » ، والمنادى البعيد ؛ لأن
 المراد فيهن إطالة الصَوْتِ ، والحذفُ بنافيه ، واسم الجنس غير المعين ،
 كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » ، والمضمر (٣) ، ونداؤه شاذ ، ويأتي
 على صيغتي المنصوب والمرفوع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » (٤) ،
 وقول الآخر :

— ٤٣١ — * يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا *

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول
 « يا أنا » ولا « يا إياي » كما لا تقول « ياهو » ولا « يا إياه » واختلفوا في ضمير
 المخاطب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلا ، واختاره
 أبو حيان ، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث
 يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول ، وكان الأحوص البربوعي قد وفدهو
 وابنه على معاوية ، فقام الابن فخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فسكفه ابنه
 قائلا « يا هذا قد كفتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعاً للعيفا ، والصواب أنه

لسالم بن دارة بقوله في مرثية واقع ، وأن صحة إنشاده هكذا :

يَا مَرُّهُ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُمُعَتَا

ولعل ما وقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم يسيبه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحوص :

اللقية : « يا أبجر » أصل الأبحر التنفخ البطن ، وقد يكون سمى به ، ولكن

الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يا مريابن واقع » فلا تعن نفسك بالبحث عن مسمى

أبجر « طلقت » فارقت حلالتك « عام جمعنا » يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه ،

واسم الله تعالى إذا لم يُمَوَّض في آخره للميمُ المُشَدَّدة ، وأجازه بعضهم ،
وعليه قولُ أمية بن أبي الصلت :

٤٣٣ - رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى
أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ تَائِبًا

= وهذا من الذم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسئولية والألا يسمى لهف
لجلب رزقهن .

الإعراب : «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أبجر»
منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأبجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
تابع له بالنظر لعله ، وابن مضاف و «أبجر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان
من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما
مع العلية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة «يا»
حرف نداء «أنتا» أنت : منادى مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة البناء الأصلي ، والألف للإطلاق «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «الذي» اسم
موصول خبر المبتدأ «طلقت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة «عام» ظرف زمان
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «حمتا» فعل ماض وفاعله ، والألف
للإطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .
وإنما جرى بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا
إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .

٤٣٢ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبي الصلت بن
أبي ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في النبوة
فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ
التمن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على
أنه من التمن هكذا :

= * أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا * =

== اللغة : « أدين » أى أنخذه ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضياً » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « تم قائماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروى فى كلمة عدتها سبعة عشر بيتاً ، وروايته كما فى رواية المؤلف هكذا :

رَضَيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق برضى « اللهم » الله : منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم معوص بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً « رباً » حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « فلن » الفاء حرف تفریع ، لن : حرف تنهى ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثان لأرى إن اعتبرتها علمية « إلهاً » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانياً » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يمتحم بالميم للشدة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بندايتك ، ومثى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شئ عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به الميم الشدة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز ==

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما^(١) ،
احتجوا بقوله :

== أن يجمع بين العوض والمعوض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتعا : وذلك إذا لم تلحقه اليم المشددة ، والثاني أن يكون الحذف واجبا ، وذلك فيما إذا ألحقت به اليم المشددة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت مخالفا لقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه ولم يحذفه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيها ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حجر » أى ثوبى يا حجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنوا أبا الطيب المتبنى في البيت الذى رويناك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لدى الرمة ، غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكُمْ يَا أَطْلَالَ مَيِّ بِشَارِعٍ كَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُمْ سَلَامٌ
وهذا الذى ذكره للؤاف ههنا عجز البيت ، ومصدره قوله :

* إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللفظة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكن » من قوله « عليكم يا أطلالعى » - « هملت عيني » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو - هى حرقه فى القلب من ألم الحب « غرام » الغرام - بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب - أصله كل ما ترك ضاحبه غير مستطيع أن يلد شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » ممل : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « عيني » عين : فاعل ممل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثلك » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمه الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء =

== وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، ويقول الآخر :

ذَا، أَرْعَوَاهُ، فَلَيْدَسَ بَمَدِّ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ
فإنه أراد يا هذا ارعوا رعواء - إلخ ، وحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :
إِنَّ الْأَتَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فَيُهَيِّمُ هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقَّ مِنْ عَادِكَ تَحْذُولا
فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فهم اعتصموا بهذا - إلخ ، وعليه
جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتِ لَدَا فَهَيَّجْتِ رَسِيْسَا مِمَّ أَنْذَنْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا
فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كأننا من الحب عندنا .
فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟
والجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل
به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذلك ،
وذلك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .
فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا
بكاف الخطاب ؟

والجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالمشار إليه واحد ، والمخاطب
بهذه الإشارة واحد آخر ؟ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً
بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره ؟ فلما لزم هذا
التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي سمعتها - وإن كانت
شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بكاف الخطاب .
فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

والجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم
الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والمعوض ؛
وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس
جرى مجراه في ذلك :

وقولهم « أَطْرِقُ كَرًّا »^(١) و « افْتَدِ تَحْنُوقُ »^(٢) و « أَصْبِحْ نَيْلُ »^(٣) وذلك عند البصريين ضرورة وشدوذ .

الفصل الثاني

في أقسام النداء، وأحكامه

النداء على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يا زَيْدُ »^(٤) ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو « يا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتعامه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكرا : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذي قبلها ، وشدوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخييمه .

(٢) هذا مثل يضرب لسكل مضطر وقع في شدة ثم هو يبخل بأن يفتدى نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أى لتذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعالم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس البرد وأبو على الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد = (٢ - أوضح السالك :)

تريد به مُعَيَّنًا^(١) .

والثاني : الإفراد ، ونعنى به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ المَزَجِيُّ ، والمثنى ، والمجموع ، نحو « يا مَعْدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيْبَوِيهِ » و « حَدَامِ » في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سَيْبَوِيهِ الْعَالَمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاضِلِ » والحكى كالمبنى تقول « يا تَأَبَّطَ شَرًّا الْمِقْدَامُ » أو « الْمِقْدَامِ » .

الثاني : ما يجب نَصْبُهُ ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يُعَلِّبُهُ »

وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

— ٤٣٤ — * فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ * *

== النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضئيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناظم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال . ٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يعوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته النيم يوم المكلاّب الثاني ، والبيت بتمامه قوله :

== فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَئِنِّي نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضايب البرجمي ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَئِنِّي أَمَامَةَ عَيْنِي وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الريب المازني ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَئِنِّي بَنِي مَازِنٍ وَالرَّيْبِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « رَاكِبًا » الراكب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقة أم غيرها ، ولكن الاستعمال جرى على الأيغال « رَاكِب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة ، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزنة رسول - اسم لسكة المدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهي جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهي أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « قبلئني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نداماي » ندامى : مفعول به بلغ منصوب بفتحة مقدره على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندامى ==

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم^(١).

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة محضة، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة^(٢).

الثالث: الشبيهة بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه^(٣)، نحو

« أن » مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على التثنية في محل نصب، والألف للاطلاق، وخبر لا محذوف، وتقدير الكلام: لا تلاقى لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ.

الشاهد فيه: قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معين، وانتصب؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب، ولا شك أن المتكلم لا يقصد را كبا دون راكب، كما لا شك أن جميع ما روينا من الأبيات فيها ذلك الشاهد، وكذلك قول الأعمى أو المتردى في هوة « يا رجلا خذ بيدي » فإنه لا يريد أن يناذى رجلا معينا ليأخذه، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا، ولكنه يريد كل واحد غافلا ممن يسمع الموعظة.

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذًا، وقد بينا لك في شرح الشاهد ٤٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة.

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب، والثاني أن السر في بناء المنادى مشابته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة.

(٣) ذكر المؤلف للشبيهة بالمضاف أربعة أمثلة، الأول منها تجد فيه ما اتصل بالمنادى =

مرفوعا به نحو « باحسنا وجهه » و « يا مرضيا خلقه » و « يا بديعا نظمه » والثاني :
 منها تجد ما اتصل بالنادى منصوبا به نحو « يا طالعا جبلا » و « يا قاضيا حاجات إخوانه »
 و « يا مؤديا واجبه » والثالث منها تجد ما اتصل بالنادى مجرورا بحرف جر متعاق به
 نحو « يارفيقا بالعباد » و « يا قانعا بما قسم الله له » و « يا مقدرًا للعواقب » و « يا حاملا
 لأعباء العشيرة » والرابع منها تجد ما اتصل بالنادى معطوفا عليه نحو « يا ثلاثة وثلاثين »
 إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلا .
 وما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :

الأول : الاسم المفرد المنكر الموصوف نحو قولك « يارجلا فاضلا » ونحو
 « يارحلا يجبر الكسير » إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة
 والموصوف جميعا .

الثاني : الوصف المقترن بجملة نحو « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » و « يا لطيفا لم
 يزل » و « يا حلما لا يعجل » و « يا كرميا يعطي الجزيل » و « يا جوادا لا يبخل »
 وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسرف في هذا أن هذا الوصف صار معرفة
 بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به النداء جاز أن يؤتى به
 ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول « يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة »
 أو تقول « يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة » وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع
 جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ ببناء
 المضارعة فتقول « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » و « يا لطيفا لم يزل » .
 هذا الذي قرناه لك هو رأي ابن هشام ، وهو يخالف رأي ابن مالك الذي
 جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأي ابن هشام عندنا أدق وأسد .
 وسيأتي في شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ،
 فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَنًا وَجِبُّهُ » و « يا طَالِمًا جَبَلًا » و « يا رَفِيقًا بِالْعَبَادِ » و « يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فيمن سَمَّيته بذلك ، ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين » خلافًا لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضًا ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وَعَرَفْتَ الثاني بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أُعيدت معه « يا » فيجب ضمّه وتجريده من أل ، وَمَتَّع ابن خروف إعادة « يا » وتخييره في إلحاق أل مردودٌ .

والثالث : ما يجوز ضمُّه وفتحُه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون علمًا مفردًا موصوفًا بـ « ابن » متصل به مضاف إلى علم^(١) ، نحو « يا زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ » والمختارُ عند البصريين - غير المبرد - الفتحُ ، ومنه قوله :

— ٤٣٥ — * يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ * *

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف « ابن » إليه مذكرًا نحو « يا زيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثًا نحو « يا عمرو بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثاني محل خلاف بينهم .

٤٣٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهري إلى رؤبة ابن العجاج ، ونسبه الأعمى في شرح شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بني الحرماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدي ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ * *

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات في كتاب « المعارف » (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازي ، وتجد ترجمة له في كتاب « المؤلف والمختلف » (ص ١٧٠) .

ويتمين الضمُّ في نحو « يَارَجُلُ ابْنِ عَمْرُو » و « يَارَيْدُ ابْنِ أَخِينَا » ؛
 لانتفاء عَمِيَّةِ المنادى في الأولى ، وَعَمِيَّةِ المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو
 « يَارَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرُو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَارَيْدُ الْفَاضِلِ »
 لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

— ٤٣٦ — * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرَ الْجَوَادَا * *

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على
 قوم فاستاق كل أموالهم ، فشهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيكتسح كل شيء أمامه
 « سراق المجد » السراق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة -
 أصله الحياء الذي يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،
 وقد جعل المجدذا سراق على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السراق إليه تخيل ،
 والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للمدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَا حَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالذِّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحُشْرِجِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »
 منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على
 الفتح للاتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره
 منع من ظهوره حركة الإتياع في محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب
 بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور
 بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
 وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر

الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً)

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز

ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =

بفتح «عمر» ، والوصفُ بابنةٌ كالوصفِ بابنٍ ، نحو «يا هِنْدُ ابنة عمرو»
ولأثرٍ للوصفِ ببنتٍ ، فنحوُ «يا هِنْدُ بنتَ عَمْرِو» واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى *

اللفه : «ابن سعدى» يروى في مكانه «وابن أروى» أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار؛ لأنه آثر رفيقا له بلماه الذى كان نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى «ابن أروى» فقد قال العلماء : عفى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : «ما» حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز أن تكون نيمية مهملة «كعب» اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و «مامة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما نيمية مهملة «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عمر» منادى مبنى على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر ماع من ظهوره فتح الإبتاع «الجواد» نعت لممر على اللفظ . والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله «يا عمر الجواد» فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وفتح الجواد ، بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أ كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله «يا عمرا» تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالندوب وهذه الألف المحذوفة كالألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لحركة العامل ، وهذا بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكْرَر مضافاً ، نحو « يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ »^(١) ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَمْتَهُ فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أُعْنِي^(٢) ، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيديويه : مضافٌ لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَعَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم - وكان

يتبى فى حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَمَّمَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَنَّا فَانزِلْ

ومثله قول جرير بن عطية بن الحظفى :

يَا تَيْمُّ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِينَكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمُرٍ

(٢) إذا ضُمَّت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على

الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذٍ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيداً للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلاً منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافاً .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيداً معنوياً للاسم الأول : لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثانى ، والثانى مُقَحَّم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِمُحذوفٍ مُمَاتِلٍ لِمَا أُضِيفَ إليه الثانى ، وقال الفراء : الأَسمَانِ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيبَ خَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ أُضِيفَا^(١) .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبنى على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والتوكيد فى المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثانى أنه يجب اتفاقهما فى جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفى اتفاقهما فى المعنى الإجمالى كما يكفى اتفاقهما فى مطلق التعريف وجلسه ، ولا يلزم اتفاقهما فى جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثانى تركيداً للأول .

(٦) اعلم أولاً أن المنادى المكرر قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يازيد زيد العملات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « يا عظيم عظيم الخلق » و « يا شريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يا رجل رجل المرواة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز فى المنادى المنكر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب فى الاسم الثانى منهما النصب ويجوز فى الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون فى ثانى الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون فى أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثانى « يا صاحبا صاحب بكر » وأما اسم الجنس نحو « يا رجل رجل الللمات » فأوجبوا فى أول الاسمين الضم وأوجبوا فى ثانى الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب فى هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول . ثم نقول : حكى المؤلف فى إعراب نحو « يا سعد سعد الأوس » - إن فتحت الاسم الأول - أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول :
الرأى الأول - وهو رأى شيخ النحاة سيبويه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثانى ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثانى مقحَّم - أى زائد - بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم ، والأصل أن الأسماء لاتزاد ، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر ، وذلك قبيح غاية في القبح ، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف .

الرأى الثاني - وهو رأى أبي العباس محمد بن يزيد اللبرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، والاسم الثاني مضاف للاسم الذى بعده ، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثاني ، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد ، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف ، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف .

الرأى الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء في مذهب سيويه من القول بزيادة الاسم وما جاء في رأى اللبرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له في العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ، فإنك تعلم أن المضاف بعمل الجر في المضاف إليه ، وفي قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما .

الرأى الرابع - وهو رأى الأعمى الشنتمرى شارح شواهد سيويه - وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر ، فهما مبنيان على فتح الجزئين ، وقد صارا كلمة واحدة ، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبني على فتح الجزئين في محل نصب لكونه مضافا .

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تتبين لك

الحقائق الآتية :

=

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو النداء المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، كقوله :

— ٤٣٧ — * سَلَامٌ اللهُ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا *

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع النداء المضاف . الحقيقة الثانية أن رأى سيويوه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه ، ومثله رأى الأعم .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول الرعية هو رأى أبي العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، وكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَآلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ *

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا : سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

* أَعْبِدَا حَلَ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا * — ٤٣٨

= مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب،
وجملة النداء لاجل لها معترضة « السلام » اسم ليس مرفوع بالضممة .
الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

كَيْتَ التَّحِيَّةِ كَأَنْتَ لِي فَأَشْكُرَهَا مَسْكَانَ يَا بَجَلُ حَيْثَ يَا رَجُلُ
— ٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي

وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُّكُمْ خِلَابًا وَمَنْنَيْتِ لِلْوَاعِدِ وَالسَّكِّدَابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابًا *

اللغة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد
أنه نزل به « شعبي » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منبئة
متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذي شعاب
فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من الغربة ؛ وهى الابتعاد
عن الأهل والوطن والvirورة في قوم لا قرابة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا اثما دنيئا ضعيفا نازلا في قوم غير قومه وعشيرته
في موضع اسمه شعبي ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراب ، ومن عادة العرب
أن يكون ضعيفا لاجل له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب
عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه
أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ،
وفيه وجه آخر سنذكره لك في بيان الاستشهاد به « حل » فعل ماض مبنى على الفتح لا =

محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد « في »
حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شعبي » مجرور بني وعلامة جره
كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل
حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألثما » الهمزة للاستفهام حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، لثما : مفعول مطلق لفعل محذوف وحويا ، وتقدير
الكلام : أتلثم لثما « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له « أبا »
اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف
إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر « واعترايا » الواو حرف
عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واعترايا : معطوف على قوله لثما ،
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبدا » فإن قوما من النحاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن
الشاعر لما اضطر إلى تنوين المنادى الذي يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع
التنوين تشبيهاً بالنكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأًا الْأَكْتَأَفِ رَحْبِ الدَّرَاعِ

ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلِمَيْبِ تَوَاضِعِ

ومثل ذلك قول توبة بن الحخير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ أَيْلَى أَنْ تَرَائِي أُرُورَهُمَا

ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع المنادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من
النحاة جعلوا المنادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد
موصوف بجملة « حل في شعبي غريبا » فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو
الأصل كقولهم « يا عظيما رجى لسكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .
وسبويه رحمه الله جور فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى
نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النحاة ، والثاني =

واختار الخليل وسيبويه الضمّ، وأبو عمرو وعيسى النصب، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في القلم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس.

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صورٍ :
 إحداهما : اسم الله تعالى ، أَجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يا الله » بإثبات الألفين ، و « يا لله » بحذفهما ، و « يا لله » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويُعَوِّض عنه الميم المشددة ؛ فتقول « اللَّهُمَّ » وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة ، كقوله :

٤٣٩ - * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ * *

= أن تكون الهمزة للاستفهام، وعبدا : حال من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام أنفخر في حال عبودية .

٤٣٩ - نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي، قاله العيني : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقيل قوله :

* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا * *

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والبدال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التمسك اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أَلَمَّا » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « أقول » فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجَمَلُ الْمَحْكِيَّةُ ، نحو « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّيَ بذلك ، نَصَّ على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي ، وصَوَّبَهُ الناظم (١) .

الثالثة : اسم الجنس المُشَبَّهُ به ، كقولك « يَا الْخَلِيفَةُ هَيْفَةَ » نَصَّ على ذلك ابن سَعْدَانَ .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — * عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي *

ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

وقاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجملة النداء في محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العريية على ألا يجمع بين العوض والمعوذ عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المقترن بأل مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِحَيْثُ لَهْ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعَلَاءِ عَدْنَانُ *

اللفظة « المتوجع » على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم — وهو الذي ألبس التاج « العلاء » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضممت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عرب الحجاز .

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المَبْنِيِّ ، وأحكامه

وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه سراطةً محلّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛
أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب « يا » حرف نداء مبني على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبني على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعاً له على لفظ المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتباعاً له على محل المنعوت « والذي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذي : اسم موصول معطوف على المتوج ، بني على السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله عرف « بيت » مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل عرف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التي للنداء على الاسم المقترن بأل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالجماع ، أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل ، وأما الجماع فهذا الشاهد ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْعَلَامَانَ اللَّدَّانِ فَرَا إِيَّاكُمْ أَنْ تُنْعَبَانَا شَرًّا

(٣ — أوضع السالك ٤)

الثانى : أن يكون مضافاً مجرّداً من أل^(١)، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا نَمِيمُ كَلِمَتُهُمْ ، أو كَلِمَتُكُمْ »^(٢).

الثانى : ما يجب رَفْعُهُ مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعت « أَيْ » و « أَيْةٍ » و نعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُضِلَّ لندائه ، نحو (يا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٣) (يا أَيُّهَا النَّفْسُ)^(٤) ، وقولك « يا هَذَا الرَّجُلُ »^(٥) إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين - منهم الكسائى والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعته تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب بقاز مراعاتها ، وحكوا ذلك فى النعت والتوكيد ، ولم يحكوه فى عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجيء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران فى قول الشاعر :

فِي أَيُّهَا الْمُهْدَى أَخْلَنَّا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَضْفُونِي فِي إِزَارِكَ خِرْنِقُ

جاء بضمير الغيبة فى قوله « من كلامه » وضمير الخطاب فى قوله « من إزارك » . وذهب الأحنف إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا نَمِيمُ كَلِمَتُهُمْ » فإن رفعت كلمته فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة فى الاسم المحلى بال بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بال نعتاً لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن عسقلان أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق فى حين يشترط فى عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين فى حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أىّ وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »^(١) .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ المقرونُ بأل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » .

والثاني : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بأل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ » و « الْحَسَنِ » و « يَا غُلَامُ بِشْرٍ » و « بِشْرًا » و « يَا تَمِيمُ أَجْمُونَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ) من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى تقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيويوه في « يا هذا ذا الجمة » على ما سبق ذكره في بابه ، وأما عن الوجه الآخر فإنا إذا قدرناه نعتاً جملناه مؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أىّ وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المهمل بأل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و (يا أيها النفس المطمئنة)

الثاني : الاسم الموصول المقترن بأل ، نحو (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) ونحو

قولك « يَا أَيُّهَا الَّذِي قَامَتْ » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قولك « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »

أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأى ، خلافاً لابن كيسان .

ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَغْمَرْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

أَوْيِّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،
وقرئ بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقدَّروا للنصب بالمطف على
(فَضْلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا)^(١)، وقال المبرد :
إن كانت ال للتعريف مثلها في « الطير » فالختار النصب ، أو لغيره مثلها
في « البسج » فالختار الرفع .

والرابع : ما يُعطى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل
والمسوق المجرد من ال ، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والمطف
كالنائب عن العامل ؛ تقول « يا زَيْدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يا زَيْدُ
وَبِشْرُ » وتقول « يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يا زَيْدُ وَأبا عَبْدِ اللَّهِ »
وهكذا حكمهما مع النداء المنصوب .

الفصل الرابع

في النداء المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُفَّة واحدة ، وهو المعتل ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ،
نحو « يا فَتَايَ » و « يا قَاضِيَّ »^(٢) .

والثاني : ما فيه لُفَّتَان ، وهو الوَصفُ المُشَبِّهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ،
وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يا مُكْرِمِي » و « يا ضَارِيَّ » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم المعتل - مقصورا كان أو منقوصا -
لأنه يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضم ؛ لأن هاتين
الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلامِي » فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالسكسرة ، نحو (يا عبادِ فَاتَّقُونِي)^(١) ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يا عبادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)^(٢) ، أو مفتوحة ، نحو (يا عبادِي الَّذِينَ أُسْرَفُوا)^(٣) ، ثم قلبُ السكسرة فتحةً والياء ألفاً ، نحو (يا حَسْرَتًا)^(٤) ، وأجاز الأَخْفَشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

— ٤٤١ — * بَلَّغْتَ وَلَا بَلَّيْتَ وَلَا لَوَّأَنْتِ * *

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَأَنْتِ . لَتَعَجُزُنَا عَفَاةَ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقول تأبط شرا :

فَأَضْبَحْتُ وَالْفَوْلُ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدوره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِثِّي *

اللغة : « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع رجع - من باب ضرب - تقول :

رجعت الشيء أرجمه ، وفي القرآن الكريم : (فَإِنْ رَجَعْتَ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) وهو

أفصح وأشهر من أرجمه ، ويروى : « ولست بمدرك » اسم فاعل من « أدرك الشيء »

يعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « راجع » الباء

زائدة ، و « راجع » خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به ل « راجع » « فات » فعل ماض =

أصله بقولى يَا لَتَهْنَا ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بِنَيْتِهَا ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُقَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمَّ لَأ تَفْقَلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ)^(١) .

الرابع : ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ ، وهو الأب والأُم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُعَوِّضَ تاء التأنيت عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الأَكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الأَقْيَسُ ، أو تُضْمُّهَا على التشبيه بنحو نُبَيْةٍ وَهَبِيَّةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِيَءَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف فقول « يَا أَبَتَا »^(٢) و « يَا أُمَّتَا » وهو كقوله :

فَاعِلُهُ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا عمل لهاصلة « مَنِي » جار ومجرور متعلق بغات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً وقلبت - مع ذلك - الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاءً بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفا ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنَيْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

ونظيره قول الآخر :

=

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١) * [٤٣٩]

وسبيل ذلك الشعر ، ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز « جَاءَنِي أَبْتُ » ولا « رَأَيْتُ أُمَّتَ » .

والدليل على أن التاء في « يَا أَبْتُ » و « يَا أُمَّتَ » عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان^(٢) ، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

= يَا أَبْتَا أَرْقَى الْقِيَادَانُ فَالْفَوْمُ لَا تَطَامَهُ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبْتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أَبَانَا فَلَارِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والترض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يَا أَبْتَا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوّض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوّض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجرى على رأى ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والمنادى البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوّض منه ، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوّض منه بغير تردد .

(٢) قد اجتمعت التاء والياء في قول الشاعر :

=

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي^(١) ، وقد قرئ : (قَالَ ابْنُ أُمِّ)^(٢) بالوجهين ، ولا يكادون يُدْبِتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي *

= أيا أبتى لا زلتَ فينا فإنما لندا أمل في العيش ما دمتَ عائشاً وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء المتكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والعوض منه ، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين في تخریج فتح الجزئين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » ولذا كور في الكتاب هو تخریج سيويوه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخریج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب ياء المتكلم ألفاً ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخریج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، ويحكي عن الأخفش أيضاً .
(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمله بن المنذر ، من كلمة يرثي فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ *

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ نَيْلُ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلْوِي وَاهْجَمِي * — ٤٤٣

* * *

== بكسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبية ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتى » خلف : فعل ماض ، وناء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله بخوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أُمى » حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره

المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِا سَكُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْيِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ
مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزِعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْذَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اظْطَمِعِي
* حَتَّى إِذَا وَارَكَ أَفُقٌ فَارْجِعِي *

اللغة : « لا تلوى » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توييخ على أمر وقع « واهجى » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما حى فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عمما » مضاف إليه مجرور ==

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلٌّ » و « فُلَّةٌ » بمعنى رَجُلٌ وامرأة ، وقال ابن مالك وجماعة :
بمعنى زيد وهندٍ ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة^(١) ،
وأما قوله :

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التنكيم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
للمناسبة ، وعم مضاف وياء التنكيم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا الموضع « لا » حرف
نهي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوحى » فعل مضارع مجزوم بلا
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في
محل رفع « واجهى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
اجهى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء التنكيم ضرورة .
(١) اختلف النحاة في « فل ، وفلة » المستعملين في النداء ، فذهب سيبويه
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل - عند
هؤلاء - فلى - بياء بعد اللام - فحذفت اللام اعتباراً : أى لغير علة تصريفية ، كما
حذفت لام « بد » وأصلها بياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر
بدا على « يديه » بـ رد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم
رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارا فل
وفلة ، فإذا صغرت فل - على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

- ٤٤٤ — * فِي لَبَجَةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *
 فقال ابن مالك: هو فُلُ الخِصَابِ بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ،
 والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ،
 كقوله :
- ٤٤٥ — * دَرَسَ النَّا بِمُتَالِيعِ فَأَبَانَ *
 أى : دَرَسَ الْمَنَازِلُ .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلى صاحب الشاهد السابق ،
 من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور
 الرجز ، وقبله قوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهُوَجَلِ *

اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لجة »
 مجرور بفي ، وعلامة جره السكسة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل
 في البيت الذي أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى
 على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بعن وعلامة جره السكسة
 الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق
 به في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقول في
 شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فجرها
 بحرف الجر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في
 البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد
 الآتي ، وأما فل الخِصَابِ بالنداء فأصله « فلي » فحذفت لامه كما حذفت لام يدودم ، ولا
 يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام ليبيد بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد

سيويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ،
وعجزه قوله :

* فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالْشَوْبَانَ *

اللغة : « النا » أراد المنازل ، فرخم في غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو
مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس
المنازل : عفاؤها وأعجاؤها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « النا »
فاعل مرفوع بضممة ظاهرة على الحذف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضممة مقدره
على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها
الراهنه « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الفاء
حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادمت » الفاء حرف عطف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل
تقادم « فالسوبان » الفاء حرف عطف ، السوبان : معطوف على الحبس ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « النا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « المنازل »
فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى
أنه لا ترخم فيه ، وأن النا بمعنى الهاذي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المسكان الهاذي
لمتالع فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قوله الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد
البكري في كتابه اللآلي شرح أمالي القالي (انظره ج ١ ص ١٤) .

ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَانَ إِزْرِيْقَهُمْ ظَبْيِي كُلِّي شَرْفِي مُقَدَّمٌ بِسَبَابِ السَّكْتَانِ مَلْمُومٌ

أراد بسباب السكتان . حذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها «لُؤْمَانُ» بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللؤم ، و «نَوْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النوم ، وفُعَلٌ كغُدْرٍ وفُسْقٍ ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالكٍ كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا ، وفَعَالٍ كَفَسَاقٍ وَخَبَاثٍ ، سَبًّا للمؤنث ، وأما قوله :

* إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ *

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبة ابن الكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ أَوِي *

اللغة : «أطوف» مضارع من التطويق ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن الكيت والتبريزي «أطود» بالبدال المهمل مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف «أوى» مضارع «أوى فلان إلى منزله يأوى» مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه «قعيدته» قعيدة البيت - بفتح القاف - المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت «لكاع» بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللكيفة .

المعنى : بها زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن للمرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه «ثم» حرف عطف «أوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى» حرف جر «بيت» مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى «قعيدته» قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه «لكاع» ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر =

فاستعمله خبراً ضرورةً ، وينقاس هذا وفعالٍ بمعنى الأمرِ كَنَزَالٍ من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَصَرِّفٌ ، فخرج نحو : دَخَرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَّ ، وَبُئْسَ ، وَالْمَبْرَدُ لَا يُقْبَسُ فِيهِمَا .

هذا باب الاستغاثة^(١)

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ منادى وجب كَوْنُ الحرفِ «يا» وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلِبَ جَرُّهُ بلامٍ واجبة الفتح، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : « يَا لَلَّهِ » وقول الشاعر :
 * يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي * — ٤٤٧

في محل جر صفة أبيت ، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لماسنذ كره ، وسنذ كر في بيان الاستشهاد وجهاً آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للمبتدأ ضرورةً ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف ، والتقدير : تعيدته مقول لها بالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادَةَ سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) « ولسكني قد نعتبت ، أفى لو وجدت لكاعاً قد تفخذها رجل - الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروهاً أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث .
 ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميراً ، تقول « يالك لى » تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* لِأَنَّا سِ عَتُوهُمْ فِي أَرْدِيَادٍ *

اللمة : « يا لقومي » جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه =

إلا إن كان مَعطُوفًا ولم تُعَدَّ معه « يا » فتكسر^(١)، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً^(٢)، كقوله « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ » وقول الشاعر :

ورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولانساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والظفیان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب ؛ « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقوى » هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهى حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء التنكلم مضاف إليه « وبالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قوى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء التنكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هى الداخلة على المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف فى متعلق الجار والمجرور فى هذا الرضع ؛ فقيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أذعو ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذى نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « فى ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « يا لقوى ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به فى الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثانى فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا .

ونظير هذا البيت قول أبى حية النخري :

يَا لَمَعَدَّةٍ وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لَفَأْتِيهِمْ يَوْمًا وَمَنْ شَهِدَا
(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء التنكلم نحو « يالى » ، ومنه قول المتنبي :
فِيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَضْبَى
فإن كان ضميراً غير ياء التنكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :
فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ بِكُلِّ سُفَّارِ الْقَتْلِ شُدَّتْ بِيَدِ بَلْبِ
(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء التنكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء التنكلم كسرت اللام نحو « بالبكر لى » .

٤٤٨ - * يَا لِّلْكُهُولِ وَلِلشُّبَانِ لِلْمَعْجَبِ * *

ويجوز أن لا يُبدَأُ المستغاث باللام ؛ فالأكثرُ حينئذٍ أن يحتم بالألف^(١) ،
كقوله :

٤٤٨ -- هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل
معين، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدده قوله :

* يَيْسِكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ *

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - ومعناه بعد « يا
للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ،
ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل
سن الكهل « للمعجب » العجب - بفتح العين والجيم جميعا - تأثر النفس وانفعالها
بسبب ازدياد وصف في المتعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من
أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول :
مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور
السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للمعجب » اللام مكسورة ،
وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والمعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار
والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما
أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام
المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للمعجب » حيث
جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يحتم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ،
ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

— ٤٤٩ — * يَا زَيْدًا لِأَمِلِ نَيْلَ عَزٍّ *

= والمعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعا واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر .
ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فأحدها ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يا زيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يا زيدا » .
٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للمؤلف ههنا صدر بيت من الحُفَيف ، وعجزه قوله :

* وَغَنَى بِمَدِّ فَاقَةٍ وَهَوَانَ *

اللغة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة واليم جميعاً - وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة - مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - المنعة والقوة « غنى » بكسر العين المعجمة ، مقصوراً - الثراء وكثرة المال « فاقه » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب - الحقارة والذلة .
الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زيدا » مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأثني بها لمناسبة ألف الاستغاثة في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثة المفتوحة التي تلحق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل بحال الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة = (٤ - أوضح المسالك ٤)

وقد يَخْلُو منهما ، كقوله :

٤٥٠ — * أَلَا يَا قَوْمِ لِمَجَّبِ الْعَجِيبِ * *

الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « بعد » ظرف زمان منصوب بيل أو بآمل ، وبمد مضاف و « فاقه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على « فاقه » مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث جاء بالمستغاث به محتثا بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين

والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ * *

اللقبة : « بالقوى » ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ « للعجب العجيب » ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « وللغفلات » الغفلات : جمع غفلة ، وهى مصدر « غفل فلان عن شأن كذا » إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه « تعرض له » تنزل به « الأريب » العاقل .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شئ منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قوم » مستغاث به منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه « للعجب » اللام المكسورة هى لام المستغاث لأجله ، وهى حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذى نابت عنه ياء أو بمحذوف حال ، على ما بيناه فى الشواهد السابقة « العجيب » نعت للعجب مجرور بالكسرة =

ويجوز نداء المتعجب منه^(١)؛ فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْتَعَاثِ ، كَقَوْلِهِمْ :
« يَا لَمَاءَ » و « يَا لَلدَّوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا^(٢) .

الظاهرة « وللفلات » الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والغفلات :
مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار
والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في
محل نصب حال من الغفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في
أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضاً
على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .
(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يده عظيمًا لسبب قام عنده فينادى جنس ما رآه ،
نحو « يا لَمَاءَ » و « يا لَعِشْبَ » و « يا لَدَوَاهِي » و « يا لَمِصِيَّةَ » .
الثاني : أن يرى أمراً يده عظيمًا لسبب قام عنده فينادى من له نسبة إليه ومعرفة
به وتمكن منه ، نحو « يا لَعِلمَاءَ » و « يا لَأَهْلَ الحِجْيِ » و « يا لَأَرْبَابَ المَرُوءَةِ
والنَجْدَةِ » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام
كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يحتم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول
أمرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا حُجْبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ
وقول الراجز :

يَا حُجْبًا مِنْ هَذِهِ الفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبِينَ القُوبَاءَ الرِّيْقَةَ
والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يحتم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم
شبهه للتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب الندبة

حُكْمُ المندوب - وهو المَتَفَجِّعُ عليه أو التَّوَجِّعُ منه^(١) - حكم المنادى ؛ فَيُضْمُ في نحو « وَازِيدًا » وينصب في نحو « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إلا أنه لا يكون نكرة كرجل^(٢) ، ولا مبهما كأي واسم الإشارة والموصول^(٣) ؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو التوجع منه ، وهذا التعريف قاصر ، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوبا في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تفجعت على زيد » و « أنا متفجع على زيد » و « توجعت من صداع رأسي » و « أنا متوجع من جرح بقدمي » وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله « بوا أو بيا » حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها ، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحا هي « نداء المتفجع عليه أو التوجع منه بوا أو بيا » .

والتفجع : هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث .

ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكما ، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٣٠ ، الذي سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكما فكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب العرب « واعمرأه ، واعمرأه » .

والتوجع منه قد يكون محل الألم ، وقد يكون سبب الألم ، فأما محل الألم فمثل قولك « وارأساه » و « وارجلاه » ومنه قول المجنون :

قَوًّا كَبِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبْرَاتٍ مَا لَهِنَّ فَنَاءُ

وأما سبب الألم فمثل قولك « وامصيناه » ومنه قول ابن قيس الرقيات :

تَبْكِيهِمْ الدَّهْمَاءُ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارزَيْتِيَّةُ

(٢) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك بأنه قد ورد في

الحديث « واجبلأه » وأنكر الجمهور ذلك ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر .

(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كاللدى والتي مطلقا ،

واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

مطلقا أيضا ، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف ، فقد

اختار في هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين .

إلا ما صلته مشهورة فيندب ، نحو « وَامِنْ حَفَرٍ بَيْرٍ زَمَزَمَاءَ » فإنه بمنزلة
« وَاعْبُدِ الْمُطَلِبَاءَ » إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :

* وَفُتِمَتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ ^(١) * [٤٣٠]

ويُحذف لهذه الألف ما قبلها : من ألفٍ نحو « وَامُوسَاءَ » أو تنوين ^(٢)
في صلةٍ نحو « وَامِنْ حَفَرٍ بَيْرٍ زَمَزَمَاءَ » أو في مضافٍ إليه نحو « وَاعْلَامَ
زَيْدَاءَ » أو في محكيٍّ نحو « وَاقَامَ زَيْدَاءَ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف
عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* سَحَلَّتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ *
والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبتت هذه الألف

دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه
الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه
مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل
للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف - من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب
بألف الندبة - هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من
التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة النون وجهان ، أما أولهما فحذف التنوين
كمذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة
فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص
من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »
وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة
فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيدبه » .

نحو « وَازِيدَاهُ » أو كسرة نحو « وَاعْبُدَ الْمَلِكَاهُ » و « وَاحْذَاهُمَا » فإن
أوقع حذف الكسرة أو الضمة في أبسٍ أبقياً ، وجعلت الألف ياء بمد
الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِكِي » وواواً بمد الضمة ، نحو « وَاعْلَامُهُو » أو
« وَاعْلَامَكُمُو » ولك في الوقف^(١) زيادة هاء السكت بعد أحرف المد .

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لغة من قال « يا عَبدِ » بالكسر ،
أو « يا عَبدُ » بالضم ، أو « يا عَبدًا » بالألف ، أو « يا عَبدِي » بالإسكان ،
يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لغة من قال « يا عَبدِي » بالفتح ، أو « يا عَبدِي »
بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وابتلابه على الثاني ،
وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيويوه ،
والحذف رأى اللبرد .

وإذا قيل « يا غُلامَ غُلامي » لم يجز في الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف
إليها غير منادى .

(١) وقد زادوا - في النداء وفي الندبة - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة
الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول الجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَيْلِي ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبِيهَا
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمْرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَنَى قَرَبْتُهُ لِّلْسَانِيَةٍ
وقد وقع من ذلك في شعر التنبي .

وَاحْرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَمِيمٌ وَمَنْ يَحْسَبِي وَحَالِي عِنْدَهُ ضَرَمٌ

هذا باب الترخيم^(١)

يجوز ترخيم المنادى - أى : حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا - وذلك بشرط كونه معرفة^(٢)، غير مستغاث^(٣)، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد؛ فلا يُرَخِّمُ نحو قول الأعمى « يا إنسانًا خُذْ بِيَدِي » وقولك « يا جَمْفَرُ » و « وَاَجْمَفَرَاهُ » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَأَبَّطَ شَرًّا » .

(١) الترخيم في اللغة معناه التسهيل والتلين، يقال « صوت رخيم » أى سهل لين، وقال الشاعر :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَائِثِ لَا هُرَّاءَ وَلَا نَزْرُ
وهو في اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع، الأول ترخيم النداء، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب، والثانى ترخيم الضرورة، وقد عقد له المؤلف فصلا فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير المنادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية، إن كان مجردا من التاء كما سينص عليه، فإن كان الاسم محتوما بالتاء صح ترخيمه إن كان علما لمؤنث أو لمذكر كفاطمة وحمزة، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢ فى الآتى قريبا، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها، والشئ إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كَلِمًا نَادَى مُفَادٍ مِنْهُمْ يَا كَتِيمَ اللَّهِ قُلْنَا يَا أَمَالَ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،
تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ - * أَبَا عُرْوَةَ لَا تَتَّبِعْدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَيْرٍ * *

= فإنه أراد « بالمالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف الكاف، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحمص السكابي :
تَمَنَّا نِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيْطُ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدِ
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وعن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا باللام الاستغاثية
كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، أحدهما استعمال
المعزة في نداء المستغاث ، وثانيتها ترخيمه .

٤٥١ - لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيْدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة : « لاتبعد » أراد لاتهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات
هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم
« ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من
أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « تبعد » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة
جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه
« سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو « داعي » فاعل
سيدعو مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل
رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأن عَمْرَأَ نَقَلَ ذلك^(١) ،
وعَمْرُو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسَيِّبُوَيْهِ لَقَبُهُ ، وكنيته أبو بَشِيرٍ .

== معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم ،
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون
لا يجيزون ترخيم المنادى المركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَاذْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم المركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول

عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَدَيْصِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجْزُ أَحْدَفُ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلُّ تَرْخِيمٌ مُجْمَلَةٌ ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيبويه - في باب النسب على أن من العرب

من يرخمه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :

« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيبويه نصين

متعارضين في ترخيم العلم المحسكى الذى أصله جملة ، نص يقتضى منع ترخيمه ، وقد ورد هذا

النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى

وليس مما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،

وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيبويه باب الإضافة ، وهو « فإذا

أضفت إلى الحكاية حذف وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه ==

ثم إن كان المنادى محتوماً بقاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً^(١)؛ فتقول في هَيْبَةَ
 عَلَمًا « يا هَيْبَ » وفي جارية لمعينة « يا جَارِيَّ » قال :
 * جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي * — ٤٥٢

الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطى ، ويدل على ذلك أن من
 العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك بفرده في
 الإضافة - يعنى في النسب « ا ه ، والذي يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده
 دليلا على تجويز ترخيمه ، فكلم من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها
 ضعيفة لا تجرى على المهيح المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علما مثل فاطمة وكونه
 نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن
 يكون على أقل من الثلاثة كنية علما ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
 وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأُجْبِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنتره :

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بَثْرِ فِي لَبَانِ الأُدْهِمِ
 ٤٥٢ - هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت

من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوبا إليه ، وقال عقيب إنشاده
 « يريد يا جارية ، فرخم « ا ه .

اللغة : « لا تستنكري » لا تعديه أمراً منكرأ يجب تغييره « العذير » الحال
 التي يعاؤها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : « جاري » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،
 فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهي « تستنكري » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء أُشْتُرِطَ لجواز ترخيمه : كونه علماً^(١)، زائداً على = بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عذيرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التسمك ، وهو مضاف وباء التسمك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما عدت في إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من السكثرة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَوْلٌ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرُهُ عَازِلَةٌ
وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجنى » يريدون ياشاة ادجنى ، أى أفينعى ولا تبرحى ، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيديويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
وقول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَسَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضُهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلِ
ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ بَجِيمًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أُمَّنَالَهَا عَامِ
ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

= * يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَفَقُوا * =

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .
 الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » رخمه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِإِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْئِي
 ومن ذلك قول خرز بن لوزان السدوسي :

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّمَامِ الْعَنْسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحِلَاسِ
 ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلًا ، أَقِلِّ الْعَذْلَ يَا صَاحِ وَلَا تَسْكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِي
 وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث .

وقال مضا بن عمرو الجرهمي :

صَاحِ هَلْ رَبَّتْ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَّحِي فِي الْعِلَابِ
 وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :

صَاحِ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلُّ الرُّحْبَ قَائِنِ الْقُبُورِ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟

وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحلوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالياء فأجازوه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالياء - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =

ثلاثة ، كـ « جَمَعَر » و « سَعَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو زيد ، ولا في نحو حَكَم ، وقيل : يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنيه ، وقيل : يجوز فيهما^(١) .

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والفبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى ، إن النعام في القرى » فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد ، اه بمعنىه رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا في رحي وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التانيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحركه ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبل ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقا - أى سواء أ كان محرك الوسط أم ساكنة - فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمخذوف للترخيم إما حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سَعَا » ،
وقراءة بعضهم (يا مَالٍ)^(١) .

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أحرفِ اللين ، ساكنًا ،
زائداً ، مكتملاً أربعة فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً ، وذلك
نحو : مَرَوَانٌ وَسَلْمَانٌ وَأَسْمَاءٌ وَمَنْصُورٌ وَمِسْكِينٌ عَلَمًا ، قال :
٤٥٣ - * يَا مَرَوُؤُاْ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ * *

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص
٣٣٧) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرَجُّو الْحَبَاءَ ، وَرَبِّهَا لَمْ يَبْيَأْسِ *

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بمحذف حرفين « مطيقي » المطية :
الراحلة ، مأخوذ من المطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع في سيرها ، أو من المطا وهو
الظهر ؛ لأن راحتها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل
صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم ييأس »
لم يقطع الأمل في أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو »
منادى مرفوع مبني على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح
لا محل له « مطيقي » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ،
وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة
« ترجو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به ترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة
الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب :
مبتدأ مرفوع بالضممة ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم »
حرف نفي وجزم وقلب « ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ،
وحركه بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى

وقال :

٤٥٤ — * يَا أُسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسندكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨٨) إلى لييد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر ، ولكنني اطلمت على هذا الشاهد في ديوان لييد المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثْرُ
يَا أُسْمُ صَبْرًا إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

اللغة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا في المنقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وساء ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النارلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : اصبري صبرا على « حرف جر « ما » اسم موصول مبني =

بجلاف نحو « شمأل » علمًا ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غير حرف لين ، ونحو « هَبَّيْخِ (١) ، وقنور (٢) » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو « مختار ، ومنقاد » علمين ؛ لأصالة الألفين ، ونحو « سعيد وثمود وعقاد » ؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان (٣) ، وبجلاف نحو « فرعون وغرنيق »

على السكون في محل جر بعلى « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنتظر » الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧)

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

أراد « يا نعمان » حذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَارِلَةٌ أَسْمَاءُ أُمِّ غَيْرُ نَارِلَةٍ أُبَيِّي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَأَعْلَةٌ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى مقي

(١) الهبيخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام الممتلئ الجسم النار ، والجارية هبيخة - بالياء - والياء الشددة زائدة اللحاق بسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً - الصخيم الرأس ، تقول : بغير قنور ، ويقال : القنور هو الثرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجرى عليه كلامهم أن يرحوا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (٣٣٦/١) :

تَنَكَّرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ

بريد « ليس » حذف السين ووفر ما قبلها فأبقاء على حاله .

علمًا ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُضْطَفُون » و « مُضْطَفَيْن » علمين ؛ لأن أصلهما « مُضْطَفِيُونَ » و « مُضْطَفِيَيْن » فالحركة المجانسة مُقَدَّرَةٌ . وإما كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، تقول في معديكرب : « يَا مَعْدِي » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثن » ؛ لأن عَشَرَ في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » علمًا .

فصل : الأكثر أن يُنَوَى المحذوف فلا يُغَيَّر ما بقي ؛ تقول في جعفر : « يا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حَارِثٍ : « يا حَارِ^(١) » بالكسر ، وفي منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن محزم :

فَقُلْتُمْ تَعَالَى يَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ
يزيد « يا يزيد » حذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِثَ لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ
ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِثَ لَا تَجْهَلْ عَلَيَّ أَشْيَاخِنَا
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ فِي رِوَايَةِ سَيْبُوِيَه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ
كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها في نحو قول الأسود بن بعفر :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لَيْسَلْتَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ
يزيد « يامالك بن حنظلة » حذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة » وليس منادى .

(ه - أَوْضَحِ الْمَسَالِكُ ؛)

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرْقَل « يا هِرْقُ » بالسكون ، وفي ثَمُود ، وَعَلَاوَة ، وَاكْرَوَان : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا كَرُو » .

ويجوز أن لا يُنَوَى فيجعل الباقي كأنه آخرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَمْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرْقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا تَمِي » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول في جَرُو ، ودَلُو : الأجرِي ، والأذَلِي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يدْعُو » وبالعرب المُتَبَيُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحو « دَلُو وغَزُو » ، وباللزوم نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كِساء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا .

فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام :

منها أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَتَبِعْ حذفها حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول في بَعَقَبَاة : « يا عَقَبَا » .

وأنه لا يُرَخِّمُ إلا على نية المحذوف ، تقول في مُسَلِمَة ، وِجَارِيَة ، وِجَارِيَة : « يا مُسَلِمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لثلاثا يلبس ببداء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفَّ لَبَسٌ جاز ، كما في نحو هُمَزَة ، ومَسْأَلَة .

ونداؤه مرخماً أكثر من ندائه تاماً ، كقوله :

٤٥٥ — * أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * *

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صُرْمِي فَأُجْمَلِي *

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح - إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل - مثل فرح - إذا تقدم في الخير « التمدل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبي « الصرم » الهجر .
الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنه قال . تمهلي تمهلا وانركي بعض هذا التمدل ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « التمدل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم بإن ، وتاء المخاطبة اسم كان مبني على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمعت » فعل وفاعل « صرمي » مفعول به لأزمعت ، وهو مضاف وبياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « فأجملي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجملي : فعل أمر مبني على حذف النون ، وبياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالتاء ، وقد حذفته هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .
ومن ذلك قول القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفِقُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

يريد « يا ضباعة » حذف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشرم :

لكن يُشاركه في هذا مالك وعامر وحارث^(١).

فصل : ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز في نحو « الفلام^(٢) » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بقاء التانيث ، كقوله :

* عُوَجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا * =

يريد « يا فاطمة » حذف التاء .

ومثله قول ابن الحرع :

كَادَتْ فَزَارَةٌ تَشْتَقِي بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةٌ أَوْلَى فَزَارَا

يريد « أولى يافزارة » حذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

* لَيْسَ هَذَا مِنْكَ يَا مَوِيَّ بِحُرٍّ * =

يريد « ليس هذا منك يا معاوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منسكراً ولا شاذاً ولا نليلاً في ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجيء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

كَلِمِي لِمَمَّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَكَلِيلِ أُنَاسِيهِ بَطِيءِ السَّكْوِ أَكْبِ

(١) قد أثرنا لك قريبا عبارة سيوييه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (ص ٤٣ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

* دَرَسَ لَنَا بِمُتَالِحِ فَأَبَانَ * =

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٨) :

* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي * =

* ٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ *

= والتخرج الذي استشهد المؤلف بيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم للمقترن بأل، وهو غير صالح للنداء، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدرة مع بيت يأتي بعده قوله :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ
إِذَا الْبَاكِرُ الْكُوْمَاءَ رَاحَتْ عَشِيَّةً تَلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبَسِّيسِ بِالسَّحْرِ

اللغة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفي القاموس « عشا النار وإلها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رآها ليلا من بعيد فقصدتها مستضيئاً » اه . وأخطأ الأعلام ومن تبعه في تفسير « تعشو » في بيت الشاهد بتسير في الظلام « الحصر » بفتح الحاء المعجمة والصاد المهملة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء الملح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للفتى أو فى محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطراراً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والحصر » الواو عاطفة ، الحصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير النادى وأصله « بن مالك » =

ولا يمتنع على لغة مَنْ ينتظر المحذوفَ ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — * وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامًا *

ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ،
ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤبة :

إِذَا تَرَيْتَ الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ فَأَرَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي
يريد « يا أم حمزة » حذف الناء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى
هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف
ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَلَا أَضْحَتْ حِبَالَكُمْ رِمَامًا *

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أي أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ،
وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضحى « حبالكم » الحبال - بكسر أوله -
جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط
المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان
بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من
« شسع المسكان » أي بعد بعداً سحيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم في غير النداء
ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه « أضحت » فعل ماض ناقص ، والثناء
للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه
« رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ،
أضحى : فعل ماض ناقص ، والثناء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة
« شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع
بضمه مقدر على الحرف المحذوف للترخيم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه، وذلك يرد على البرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجربى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَأَ

أراد « وأونة أمالة » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ حَىَّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ *

أراد « ليس حى بخالد على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التي في آخر « بخال » هي الكسرة التي كانت قبل الحذف، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتمعتها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أُشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « إن ابن حارثة » .

ومن الحذف في غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَّحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ

أراد « كنواحي ريش حمامة » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشي الحارثي (وهو الشاهد رقم

١٠٠ السابق في باب كان وأخواتها) :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَعِيْمُهُ

وَلَاكَ أُسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوَاكَ ذَا فَضْلِ

أراد ولكن اسقني ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنصوب على الاختصاص^(١)

وهو : أسم معمول لأخص واجب الحذف^(٢) .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اختصت فلانا بكذا » نريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجمل بذى المروءة » وهي صيغة من صيغى التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله ليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات برضعن أولادهن) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائر كثيرة .

والباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لسا فى الصدور » .

الثانى : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سببويه هذا العامل بأعق .

فإن قلت : فإن ابن الناظم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا محتصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان « أيها » أو « أيتها » استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيصمَّان ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع محلياً بال ، نحو « أنا أفعلُ كذاً أيها الرجلُ » و « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » (١) .

الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً ، بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لاجل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » - ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو بلفظ « أيتها » ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعا أيضاً - كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسماً مبدياً على الضم ، ومحلّه نصب ، والنائب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لاجل لها من الإعراب معترضة كما في نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة - وهي « أخص العرب » لاجل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذي هو « نحن » والخبر الذي هو « أقرى الناس للضيف » .

وفي هذه المسألة مذهبان آخران .

المذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلام من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه « كل الناس أقرى منك يا عمر » .

والمذهب الثاني - وهو ما ذهب إليه السيرافي - وخلاصته أن كلام من « أيها » و « أيتها » في الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره في نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثاني أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره في المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص - إلخ » وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيهما .

وإن كان غَيْرُهُمَا نصب نحو « تَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »

وَيُفَارِقُ الْمُنَادَى فِي أَحْكَامٍ (١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « تَحْنُ » في

الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ، والغالب كونه ضميراً

تكلم ، وقد يكون ضميراً خطاب كقول بعضهم « يَا بَكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه عدماً ، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً ،

كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كقولهم : « تَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَبَى النَّاسِ

لِلضَيْفِ » .

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافق في ثلاثة أمور :

الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للتكلم واحداً أو مثني أو جمعا ، كما أن

للمنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعداها

وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر .

كذا قال النحاة ، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين يفنى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ،

فإنك لا تجد بأساً في أن تقول لمن تحدته وهو مصغ إليك « قد كان كذا وكذا

يا فلان » فعبارة « يا فلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها

إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير^(١)

وهو : تَنْبِيهُُ الخاطب على أمر مكروه ليحْتَنِبَهُ .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرته من كذا » أى خوفته ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه « تنبيه الخاطب على أمر مكروه ليحْتَنِبَهُ » أشبه بالمعنى اللغوي ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه الخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف الخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

أحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تحفضه بمن فتقول « إياك من التواني » أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيديويه وجماعة ، وسنقره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عاطف فقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْمَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهِ فَأَعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدَهُ أَعْيَتْ عَيْنُكَ مَصَادِرَهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذور الخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عاطف ولا تكرر فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذُكِرَ المحذَر بلفظ « إِيَابًا » فالعامل محذوف لزومًا ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْتَهُ ، أم لم تمطف ولم تكرر ، تقول : « إِيَابَكَ وَالْأَسَدَ » الأصل « اخذَرْتَلَاقِي نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إِيَابَكَ مِنَ الْأَسَدِ » والأصل « بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ » ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إِيَابَكَ الْأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأى ابن الناظم ، ولا خلاف في جواز « إِيَابَكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من ^(١) .

== الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكررا أو معطوفا عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتواني » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولا أن النحاة يختلفون في نحو قولك « إِيَابَكَ الْأَسَدَ » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إِيَابَكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعمدت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناظم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إِيَابَكَ الْأَسَدَ » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إِيَابَكَ مِنَ الْأَسَدِ » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجرورا بها فتقول « إِيَابَكَ الْأَسَدَ » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إِيَابَكَ فعلا يتعدى إلى مفعول واحد - يعنى ==

ولا تكون « إِيَّأ » في هذا الباب لمتكلم ، وَشَدَّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لِيُتَذَكَّرَ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَّاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ » وأصله إِيَّأى باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثانى المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّأَ الشَّوَابِّ » والتقدير : فَلْيَحْذَرُ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَابِّ ، وفيه شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثانى : إقامة الضمير وهو « إِيَّأ » مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمّر .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ « إِيَّأ » أو أفتضّر على ذكر المحذّر منه ، فإنما يجب الحذفُ إن كَرِهْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو « نَفْسَكَ نَفْسَكَ »

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيبويه - لم يحز لك نصب الاسم الذى كان مجرورا بها ، فتقول « إياك الأسد » لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجرورا شاذ ، وتخرج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل فى إياك فعلا يتعدى إلى اثنين بنفسه - يعنى كما هو تقدير ابن الناطم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول « إياك من أن تفعل القبيح » جاز لك أن تحذف « من » سواء أ قدرت العامل فعلا يتعدى لائنين أم قدرته فعلا يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لائنين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا لواحد فلأن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل « أن » جائز فى سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل « إياك الأسد » على أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل « إيا » غير عامل « الأسد » والثانى أن يكون عاملهما واحدا وتقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام « إياك من الأسد » نحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذى كان مجرورا ، فإن التزامه تحكم .

والثاني نحو « الأسد الأسد » و (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)^(١) ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — * خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْدِي الْمَنَارَ بِهِ * *

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزة قوله :

* وَابْرُزْ بِبِرْزَةِ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ *

اللغة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المسكرم والمحامد تسلكها ولست من أهلها « المنار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال العيني - وتبعه الصبان والشيخ خالد - إن المنار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وبرز » أظهر « برزة » اسم أم عمر بن لجأ الذي يهجو « اضطرك القدر » الجأك المقدور النبي لا يغالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بـ « خل » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « المنار » مفعول به ليبدى « به » جار ومجرور متعلق بيبدى ، وجملة يبدى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وبرز » الواو عاطفة ، وبرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « برزة » جار ومجرور متعلق ببرز « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق ببرز « اضطرك » اضطر : فعل ماض . وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيدييه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعمش : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اه .

هذا باب الإغراء^(١)

وهو : تَنْبِيهُ المُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيَفْعَلَهُ .

وَحُكْمُ الأَسْمِ فِيهِ حُكْمُ التَّحْذِيرِ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ « إِيَّأ » ؛ فَلَا يَلْزَمُ حَذْفُ عَامِلِهِ إِلا فِي عَطْفٍ أَوْ تَكَرُّارٍ ، كَقَوْلِكَ « المُرُوءَةُ وَالتَّجَدَّةُ » بِتَقْدِيرِ الزَّمِّ ، وَقَوْلِهِ :

— ٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَأَخَا لَهُ * *

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً » .
٤٥٩ — نسب الأعم (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لسكينة الدارمي ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعٍ إِلَى المِهْيَجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ *

اللغة : « أخاك » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك :
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ المَرءِ ، فَأَعْلَمُ ، جِنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ البَاذِرِيُّ بِغَيْرِ جِنَاحٍ ؟
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « المهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامري :

* يَا رَبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا * *

ومن شواهد مدها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ المِهْيَجَا وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالتَّضْحَاكُ سَيْفٌ مَهْمَنْدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .

ويقال: « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » فتتصب « الصلاة » بتقدير احضروا ، و « جامعة »^(١) على الحال ، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز .

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير السلام : الزم أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد لفظي للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم إن ، وهو مضاف وضمير الغائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » جار ومجرور متعلق بساع « بغير » جار ومجرور متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في هذا التركيب ونحوه منهم أبو طي الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور . الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ، لسكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه :
الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .
الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه .
الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء ، نعى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال^(١)

اسمُ الفعل : ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً ، كـ « شَتَّانَ » و « صَهَ » و « أَوْهَ »^(٢) .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بملولاتها - وهو الأفعال أنفَسَهَا على أرجح المذاهب - أن التَّسْكُم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل « أف » فكأنه قال : أتضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً شديداً ، وإن قال « واها » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبعثان يجمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك - مع ذلك - رأى المؤلف في كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللنحاة في ذلك آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والنتهى بالنون ، وهذا الاسم يدل على لفظ اقترق الدال على الحدث - وهو الافتراق - والزمان : الذى هو الماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هي منها ، وهذه الألفاظ تدل على معانى الأفعال وهي الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيديويه ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالاته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ، وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم =

(٦ - أوضح المسالك ، ٤)

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضَرَبَ بَا زَيْدًا » و « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

وورودُه بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى استسكت وانكفيت واستجب ، ونزأل ، وبابه^(١) ، وبمعنى الماضي والمضارع

يكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية: أن المصادر النابتة عن الأفعال معربة نحو قولك «ضربا زيدا» وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنيّة. الرأي الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـه وصه ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثانى : ويتضمن القول فى هذه الأسماء ، ألهام موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف فى بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثانى : أنها فى محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازنى ، وهو مبنى على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها فى محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما فى قولك « أقام زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيًا على القول بأنها دالة على معاني الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة فى اسم الفعل ، أينقاس فى بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا ينقاس فى شىء أصلا . وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب ، لأن قياسه ابتداء لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليل^١، كـ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افْتَرَقَ وَبُعَدَ ، و « أَوْهَ »
و « أُفَّ » بمعنى اُنْتَوَجَّعُ وَأَنْصَجِرُ ، و « وَآ » و « وَى » و « وَآهًا » بمعنى
أعجب ، كقوله تعالى : (وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أى : أَعْجَبُ
لعدم فَلَاحِ الكافرين ، وقول الشاعر :

٤٦٠ — * وَآ بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ *
—————

المبرد إلى أن باب نزال قياسي ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في كل فعل
ثلاثي تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .
فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزبدا فيه لم يبين منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارِ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة
بناؤه من أفعال ، وجعل « دراك » مقبسا ، وجعل هذا نظير إجازة سيويه ومتابعيه
قياس فعل التعجب من أفعال ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج »
وجعل قرقار قياسا فيقال - على مذهبه - دحراج وقرطاس .
وإن كان الفعل جامدا كنعيم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبين
منه ، فلا يقال « نعم » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبين منه ، فلا يقال « كوان » .

ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر في لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر
في باب المعرب واللبني من أنه أشبه الحرف شها استعماليا ، وأما كون بنائه على حركة
فللتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهي ساكنة ، وأما كون هذه
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد
يفتحون آخره إتباعا للحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحد - ممن اطلعنا
على كلامه - اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : =

وقول الآخر:

— ٤٦١ — * وَاهَا لِسَلْمَىٰ ثُمَّ وَاهَا وَاهَا *
* * *

كأنما ذرّ عليه الزرنب أو زنجبيل، وهو عندى أطيب الشلب. اللغة: «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أى فك «الأشذب» وصف من الشلب. بفتح الشين والنون جميعاً. وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لاجل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأبى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «وفوك» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، فو: معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه منى على الكسر فى محل جر «الأشذب» نعت لفوك مرفوع بالضممة الظاهرة، وذهب العيني إلى أن الواو فى «وفوك» للاستثناف، وفو: مبتدأ، وضمير المخاطبة مضاف إليه، و «كأنما» كان: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «ذر» فعل ماض مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل ذر، والجملة من ذر ونائب فاعله فى محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العيني، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح، وهو وجه ملبح لا بأس به.

الشاهد فيه: قوله «وا» فإنه اسم فعل بمعنى أعجب.

٤٦١ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ومنهم من نسبه إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى بروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن. وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور، وبعده قوله:

هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّهَا نَلَمْنَاهَا يَأْتِيَتْ عَيْفَاهَا لَنَا وَقَاهَا
بِثَمَنِ نُرْضَى بِهِ أَبَاها إِنَّ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها
قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاها

فصل : اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كَشَتَّانِ وَصَهَ وَوَى^(١) .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) أى : الزُمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ^(٣) ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَسَكَانَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة توكيد للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداهما على الأخرى ثم كما هو الأصل في توكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون) « واها » توكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من توكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بثلاث السين بمعنى سريع ، وفي المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » في نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهبأت ، وذكروا منه أيضاً « لعا » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بعلى ، فقال ابن بابشاذ : هى حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هى ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هى فى محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائى : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو الزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحُجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

= ونوزع فى هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثبتت ، و «أَمَّاكَ» بمعنى تقدم ، و «وَرَاءَكَ» بمعنى تأخر ،
و «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» بمعنى تنح ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر اشتغيل
فعله ، ومصدر أهمل فعله ؛ فالأول نحو «رُوَيْدَ زَيْدًا» فإنهم قالوا : أَرُوْدَهُ
إِرْوَادًا ، بمعنى أهمله إمهالا ، ثم صَغُرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ
فعله ، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله ؛ فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدٍ» وتارة مُنَوَّنًا
ناصبًا للمفعول ؛ فقالوا «رُوَيْدًا زَيْدًا» ثم إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله ؛
فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدًا»^(١) ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونهُ مَبْنِيًّا ،
والدليلُ على بقاءه كونه غيرَ مُنَوَّنٍ ، والثاني قولهم «بَلَّهَ زَيْدًا»^(٢) ، فإنه
في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لِدَعَّ وَاثْرَكَ ، يقال «بَلَّهَ زَيْدٍ»
بالإضافة إلى المفعول كما يقال «تَرَكَ زَيْدٍ» ثم قيل «بَلَّهَ زَيْدًا»^(٣) بنصب
المفعول وبناء «بَلَّهَ» على أنه اسمُ فعلٍ .

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاهُ ؛ تقول «هَيْهَاتَ نَجْدٌ» كما تقول
«بَعْدَتْ نَجْدٌ» قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :
رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا تُدِي أُمَّهَمُ إِلَيْنَا ، وَاسْكِنُ بَعْضُهُمْ مُمْتِكًا مِنْ
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى
روايتيه وتقدم إنشاده في باب المفعول المطلق :

تَدْرُ الْجُمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :
تَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا غَنِي الْخُدَاةُ بِهَا مَشَى النَّجْمِيَّةُ بَلَّهَ الْجِلَّةُ النَّجْبَا

٤١٣ - * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ * *

وتقول: « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول: « اِفْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « تَرَكَ زَيْدًا » كما تقول: « أَتْرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ
باعتبارها ، قالوا « حَيْهَلِ الثَّرِيدَ » بمعنى أئت الثريدَ ، و « حَيْهَلِ كَلِي
الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلِ بِعَمْرٍ »
أى : أَسْرِعُوا بذكره .

٤٦٢ - هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف
ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ *

ويروى « أهيات » في المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن »
الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبنى على السكون في محل
رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيات » الواو حرف
عطف ، هيات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع
صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه نخصص بالوصف بالجار والمجرور
قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيات » اسم فعل ماضٍ بمعنى
بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله
« وهيات خل » .

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كتاب
الله عَلَيْكُمْ) (١) ، وقوله :

٤٦٣ - * يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلْوِي دُونِكَ * *

فَمَوْوَلَانِ (٢) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ - هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ،
وقد نسبته الشيخ خالد الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة
أنشدته وضمت إليه أبياتا أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* إِي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللغة : « المأموح » هو بالهمزة المنقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليملأ
الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماح يميح ميحاً » فأما الذي يقف على شفير
البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو مأموح - بالتاء المثناة من فوق - « دلوي ، الدلوي :
معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على
الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « المأموح » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضممة
الظاهرة « دلوي » يحتمل وجوها من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا »
اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف
يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها :
أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا .
الشاهد فيه : قوله « دلوي دونكا » فإن ظاهره أن « دلوي » مفعول مقدم
لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل
المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) مما تأولوهما به أن المعمول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوي » في =

فصل : وما نُؤنَّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « وَاها »
و « وَيَهَا » كما التزمَ تفكيرُ نحو : أحدي وعريبٍ وديارٍ^(١) .
وما لم يُؤنَّ منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالِ » و « تَرَكَ »
وبإيهما ، كما التزمَ التعريفُ في المُضمرات والإشارات والموصولات .

== بيت الشاهد - ايس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء
بمثالها - فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب
الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف
اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا
الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب
كتاب الله عليكم ، ومما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم
فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوباً والجملة في محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير
« دلوى دونك » كما تقول : دلوى خذ ، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ
عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله
تعالى (لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير -
بمعنى أحد أيضاً ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ *

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذي
يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثاني أن يكون
مرادفاً للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث
أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى (وإن أحد من المشركين
استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعاني الثلاثة بالنفي كما رأيت ، والرابع أن
يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل ، وهذا هو الذي يختص بالاستعمال في النفي ، ومنه
قوله تعالى : (ما منكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفي يلازم التنكير فلا
يستعمل معرفة إلا مشدوداً !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَهْرٌ وَمَهْرٌ وَإِبْرٌ ،
وَأَلْفَاظٌ أُخْرٌ ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : ما خُوْطِبَ به مالا يَنْعَقِلُ مما يُشبه اسم الفعل ،
كقولهم في دعاء الإبل لتشرب « جِيءَ جِيءَ » مهموزين^(١) ، وفي دعاء
الضأن « حَا حَا »^(٢) ، والمعز « عَا عَا » غير مهموزين ، والفعلُ منهما حَا حَيْتُ
وعَا عَيْتُ ، والمصدر حَيْجَاءٌ وَعَيْمَاءٌ ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَا عَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْمَاءُ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلا فقالوا : جَأَجَاتُ بِالْإِبِلِ ، إذا دعوها لتشرب ، ثم
لما كثرت ذلك سموا الشراب جِيئاً ، كما سموا البقل عدس فبا سَدْنَشْدِكُ إِيَاهُ ، (ص ٩٢ الآتية)
قال الراجز :

وَمَا كَانَتْ عَلَى الْهَيْءِ وَلَا الْجِيءُ أُمَّتَدَّاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .

(٢) الذي في صحاح الجوهري « وحاء : زجر للإبل ، بني على الكسر لا لتقاء
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حَاءٌ وَعَاءٌ ، أبو زيد :
يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حيجاء وحيجاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم
أفد على نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « عاعيت » الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا
منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي » ، وأكثرت من
ذلك « والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عاعيت » وقد علم
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة
كما في قانتل وضاربت ، وقد ذهب سيديويه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عاعيت : =

وفي زَجْر البغل « عَدَسْ » قال :

* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ^(١) *

== عيعيت - بوزن دعدعت ودحرجت- فقلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاءً بجزء العلة ، كما قالوا « طَائِي » في طيء ، قال سيديويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلاً أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لايت ، يريد قلت لا ، وبذلك طي أنها ليست فاعلت قولهم : الحيعاء واليعاء - بالفتح- كما قالوا : الحاحاة والعااة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت « اه كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولاً ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيديويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، فقلبت الواو الأولى ألفا لا تفتح ما قبلها ، كما ذكر سيديويه في الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيديويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر المبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به « اليعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني اليعاء لأكثرت منه .

الشاهد فيه : أنشده المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وصحيت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداهما في باب الموصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا سببه وسببه في الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

وقولنا « مما يشبه اسم الفعل » احتراز من نحو قوله :

* يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنَدِ * — ٤٦٥

= * أُمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ *

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما في قول الرازي :

* إِذَا حَمَلْتُ بِرِزِّي كَلَى عَدَسُ *

والدليل على أن « عدس » في هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على ، واسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء ، وستقف على هذا الحكم في كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة في المعلقات ، والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

* أَقْوَتُ وَطَالَ عَظْمِيَا سَالِفِ الْأَمْدِ *

اللغة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً - اسما موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء - بفتح القاف - أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد - الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه لبس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي * *

الثاني : ما حُكِيَ به صوتٌ ، كـ « طَاقٌ » لحكاية صوتِ الفُرَابِ ،
و « طَاقٌ » لصوت الضَّرْبِ ، و « طَاقٌ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبٌ »
لصوت وقع السيف على الضريبة .
والنوعان مَبْدِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته
المشهورة التي تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ،
وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ * *

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام
« بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندي بأحسن حالا منك ، لأن تباريح
الهوى وآلام العشق لا تفارقت ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف
وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً لفظها مرفوع بالضمة الظاهرة « الطويل »
نعت ليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبني على
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هي لام الكلمة ، أما الياء
الموجودة فهي ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « بصيحح » جار ومجرور متعلق بالمثل « وما » الواو واو الحال ،
ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل
الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ،
مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ،
وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ،
وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب^(١) .

هذا باب نوني التوكيد^(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثَمِيلَةٌ ، وَخَفِيفَةٌ ، نَحْوُ (لَيْسُ جَنَّ وَلَيْكَوْنَا)^(٣) .
وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا الْأَمْرُ مُطْلَقًا ، وَلَا يُؤَكِّدُ بِهِمَا الْمَاضِي مُطْلَقًا^(٤) .

(١) مضى ذلك في باب المعرب والمبني ، عند القول على المبني من الأسماء وتفصيل
أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .
(٢) اختلف النحاة في هذين النونين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع
عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعا عن
الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التي تجرى على أحدهما
لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفا في الوقف نحو (وليكونا) ومثل
حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأصبط بن قريع الذي يأتي استشهاد
المؤلف به * لا تهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب
جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم
إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى
لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والخالي من الزيادة هو
الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا
القول سوى هذه التمحلات التي لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لنفهمك إلى هذا .
(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولا أن نوني التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل
دائما ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضي لفظا ومعنى لا يصح
توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنْ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَمِيمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا
فإما أن يكون مستقبلا معنى ، وإما أن يكون البيت شاذا .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثَبِّتًا ، مُسْتَقْبَلًا ، جواباً لقَسَم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو (وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)^(١) ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنْفِيًا ، نحو (تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ يُوسُفَ)^(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير (لَا تُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٤٦٧ — * يَمِينًا لِأَبْغِضُ كُلِّ أَمْرِيء * *

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أظف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا

صدر بيت من المنقارب ، وعجزه قوله :

* يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ * *

اللغة : « أبعض » مضارع ماضيه أبعض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون -

ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .

اللعنى : يحلف أنه يمقت من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى

قول الله تعالى : (لم تقولون ما لا تعملون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تعملون)

ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ

الإعراب : « يميناً » مفعول مطلق للفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام :

أقسم يميناً « لأبعض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له

من الإعراب ، أبعض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة

رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل

المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبعض =

أو كان منصولا من اللام مثل (وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قَاتِلٌمُ إِلَى اللَّهِ تُخَشِرُونَ) (١) ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (٢).

والثانية : أن يكون قريبا من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإن الموكِّدة بما ، نحو (وَأِمَّا يَخَافَنَّ) (٣) (فَأِمَّا تَذْهَبَنَّ) (٤) (فَأِمَّا تَرَيْنَ) (٥).
وَمِنْ تَرَكَ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرىء » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرىء « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لسكل امرىء « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرىء ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعا مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لسكونه ليس بمعنى الاستقبال .
فإن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟
فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع الاستقبال ؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فأعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَجِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْأَلَفَهُ الرَّبُّ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ - * يَا صَاحِرَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ *
وهو قليلٌ ، وقيل : يختص بالضرورة^(١) .

٤٦٨ - هذا الشاهد مما لم أعتزله على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الخِلَانِ مِنْ شَيْعِي *

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » حذف ياء المتكلم ، وهى المضاف إليه ، وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذى عليه أكثر العلماء أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما » مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية « عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيعى » شيم : مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وشيم مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن المؤكدة بما الزائدة كما أكد فى الآيات التى تلاها المؤلف ، وترك التأكيد فى هذه الحالة - عند قوم من النحاة - قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن النحاة يختلفون فى ترك التوكيد بعد « إما » أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إما » واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيديويه - وتبعه على ذلك أبو على الفارسي وكثير - إلى أن

(٧ - أوضح المسالك ٤)

توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .
وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول ، وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَإِمَّا تَرَيَنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَنَامَ فَأَنْعَسَا
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَأَاهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَلِيلَ حَتَّى تَنْفَسَا

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيَنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَأَاهُ وَعَانَ فَكَسَّكَتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَقَدْ أَنِي

ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيَنِي بِي عِيَّةٍ كَأَنِّي نَكِيبٌ مِنَ الْمُفْرَسِ
ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسى :

إِمَّا تَرَبْنَا وَقَدْ حَقَّتْ سَجَالِسُنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَسْكُوتُ
ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَيَنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِمَّا تَرَبَّنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَحَقِّي وَلَا أَتَنَعَّلُ
ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَمَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَوَضَّحَ كَالثَّمَرِ الْمُجَلِّ
ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَبَّنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَزْرٍ قَارِبُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَزْرِي
وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَهُ لِي الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب^(١) ، كقوله تعالى : (وَلَا تَجْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٦٩ — * هَلَّا تَمَنَّيْنُ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ * *

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهي النهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والنهي ، والاستفهام ، فأما النهي فشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوqa بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزُرِ

وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذي مضى في باب النعت ، وأما التحضيض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذي أنشده المؤلف هنا ، وأما التخي فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « تريناني » بالنون الثقيلة لكونه مسبوqa بأداة التخي وهي ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوqa بأداة الاستفهام وهي الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الأبيات مشروحة . وقد نرك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت حقيقتهما مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا عَهْدُ تَلِكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ *

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحثه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنن » أصلها تمنين فلما حذف نون الرفع لما سئذ كره التقى ساكنان ، فحذفت باء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تنعمين وتجودين وتتكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا - اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

٤٧٠ - * فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيدَنِي * *

= المعنى : يحث مجربته على أن تعده بالوصال وعدا لا تحلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تفضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للنقص المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار ومجرور متعلق بتمنين « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « محلقة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة . فعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنين « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهديتك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، ودى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكدته لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التفضيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمننين » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة مخلصا من توالي الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ - ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت

من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَيْكِنِّي تَقَلَّبِي أَنِّي أَمْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ * *

اللغة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنترة بن شداد العبسي :

=

وقوله :

* أَفَبَعْدَ كِنْفَةٍ تَمْدَحُنَّ قَبِيلاً * — ٤٧١

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالرَّيْحَانُ نَوَاهِلُ مِثْنِي وَبَيْضُ الْهِنْدِ تَقَطَّرُ مِنْ دَمِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف الخطابية اسم مبنى على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترينى الآتى ، ويوم مضاف و « المتقى » مضاف إليه « ترينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء الخطابية المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليب « لىكى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء الخطابية فاعله « آتى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم مبنى على السكون في محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هأم « هأم » صفة لخبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى .

الشاهد فيه : قوله « ترينى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمنى

وهى قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيديويه التي كانت مجهولة ، ولسكنى رأيته قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيديويه (١٥١/٣) إلى المقنع ، وقد نسب الشنقيطى الكبير إلى امرئ القيس بن حجر السكندى ، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدْحَهُ *

اللغة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلى » فعل أمر ماضيه « حلاً » بتضعيف اللام - أى : منع وطرده ، تخفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو « وف وعدك »

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة
 = و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندي أن « حل » فعل أمر من النحلية
 وهي التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف ومكون النون -
 اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثني عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلة » أى
 جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطبعة » فاعل
 مرفوع بالضممة الظاهرة « حل » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل
 عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح فى محل جر
 « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على
 ما ارتضيناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعده » الهمزة
 للاستفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف
 وتقدير الكلام : أتعتد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن
 المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف
 و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية
 والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،
 ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « قبيلة » مفعول
 به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف
 الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبِلَاءِ دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

حيث أكد « يمنعني » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيْمًا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعلنا » مؤكداً بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ،
 وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوتف .

التي لم تُسَبِّحْ بِإِنْ ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(١) ، وكقولهم :

— ٧٢ — * وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا *

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفي بلاقول النابغة الذبياني يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرٍو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنذَارِ
لَا أَعْرِفُ فَذَلِكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفٍّ تَغَابٍ وَارِدِي الْأَمْرَارِ
وقول الآخر :

لَا أَلْفَيْتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْذُبِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اللبيب توكيد المضارع المنفي بلاشاذ ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا تصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الظلية لاتقع نعتا للسكر إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذ ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحِيَّتَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجيء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا
وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُّ الزَّيْنَادُ مِنَ الزَّيْنِدِ *

اللغة : « عِضَّةٌ » بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة - شجرة ذات شوك من =

أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل في لامها ؛ قيل: لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأشموني « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يثبت حول الشجرة ، وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبتت الشكير حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن : فاعل سرق مرفوع بالضمه الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف إليه « ومن » الواو الاستئنافية ، من : حرف جر « عضه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يثبتن الآتي « ما » زائدة « يثبتن » يثبت : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل يثبت مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضه مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يثبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو « يثبت » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية . ومثل هذا الشاهد قولهم في المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفي عن صاحبه أمراً هو به عالم ، ومعناه إنى أراك بعين بصيرة . ومثله قولهم في مثل آخر « بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصبيه الإعباء ، أى لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تختنته » وأصله خطاب لامرأة ، و « تختنته » فعل مضارع مبني للمجهول ، وأصله الحثان : الهاء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب

وقال :

* قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ * — ٤٧٣

= لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد المعروف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَفْنَمًا *

وقيل هذا البيت قوله :

أَهْنُ الَّذِي تَهْوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمًا

الإعراب : « قليلاً » نعت لمنعوت محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمذك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمذك حمداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمذك الآتي لأن من المقرر أن الفعل اللؤكيد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه مالا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بـيحمد الآتي « ما » زائدة « يحمذك » يحمذك : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبنى على الفتح في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بـيحمد مبنى على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعاثد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه « مقنيا » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمذك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمذك » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إِمَّا »
كقوله :

— ٤٧٤ — * يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمَ يَعْلَمَا *

= أن « ما » هنا زائدة وهي على معنى النفي ، وقال الدماميني : ولا أدرى الوجه الذي
عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جمل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة
لأن قليلا ، وهو تابع لابن مالك في هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل في ذاته ،
لأن ابن مالك صرح في بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ،
فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك في اختياراته .

الأمر الثاني : أنه لم يخصص ما الزائدة بنوع ، فشمعل ما التي تقع بعد رب ، وقد
صرح ابن مالك في شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما للتصلة رب شاذ ،
ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى للتعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى
الاستقبال ، فهما كالتناقضين ، وكلام سيويوه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد
ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما يقولن ذلك » وقد ورد في قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَمَلٍ تَرَفَعَنُ نُوْبِي شِمَالَاتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبي حيان الفعسي ، يصف جبلا عمه
الخصب وحفه النبات ، وهو تابع في ذلك للتعنى التابع للأعلم الشنتحري ، والذي عليه الناس
أنه لأبي الصمعاء مساور بن هند العبدي ، وأنه يصف وطب لبني ، وأبو الصمعاء
شاعر مخضرم ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَمَا *

اللغة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذي لا يعلم حقيقة حاله « شيخا »
أصله الرجل الذي جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى
العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذي نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما »
لا بسا العمامة .

وكقوله :

* مَن نَشَقَّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ * — ٤٧٥

المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسيه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : « بحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبنى على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يعلم » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على » حرف جر « كرسية » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صفة لشيخ .
الشاهد فيه : قوله « لم يعلمن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفي الذى هو لم ، وقد نهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٥) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمَنَّ يَا رَبُّ أَنْ رَبُّ دَعْوَةٍ دَعْوَتِكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترى أباه ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْنِي * =

== اللفظة : « تنقف » معناه نجد « آنب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .
 المعنى : إن من تلقاه منهم سقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء
 لما في صدورهم من حسيكة سبها الدماء التي أريقتم منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « تنقفن »
 تنقف : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل
 الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني
 على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بـ« تنقف » فليس « الفاء
 واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض
 ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بأيب » الباء حرف جر زائد ،
 آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط
 وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .
 الشاهد فيه : قوله « من تنقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو تنقف بالنون
 الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرج ، وهو من شواهد سيديويه (١٥٢/٣) :
 فَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمَطِّكُمُ وَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمَنَعَا
 الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع
 بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا الموقف .
 ومثله قول الآخر :

نَبَاتَ الْخَيْرِ رَانِي فِي التَّرَمِي حَدِيثًا مَتَى مَا بَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا
 الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكده بالنون الخفيفة وقلبها ألفا لوقف ، بعد « متى » .
 ومن هنا تعلم أن مراد النعاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن
 يكون الفعل شرطا كما في بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما في هذين البيتين
 اللذين أنشدناهما .

فصل

في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كل منهما مسألة :
الأصل الأول : أن آخر المؤكّد يُفتح^(١) ، تقول «لِتَضْرِبَنَّ» و «أَضْرِبَنَّ»
ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسنّداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره
حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول :
«أَضْرِبَنَّ يَا قَوْمٍ» بضم الياء ، و «أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ» بكسرها ، والأصل :
اضْرِبُونْ ، واضْرِبِينَ ، ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين .
ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ «يَخْشَى» فإنك تحذف
آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول «يا قَوْمٍ أَخْشُونَ»
و «يا هِنْدُ أَخْشِينَ» فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ،
بل قلبه ياء ؛ فتقول «لِيَخْشِينَ زَيْدٌ» و «لَتَخْشِينَ يَا زَيْدُ» و «لَتَخْشِيَانِ
يَا زَيْدَانِ» و «لَتَخْشِيَانِ يَا هِنْدَاتِ» :

* * *

(١) اختلف النحاة فى الفتحة التى قبل نون التوكيد المؤكّد بها الفعل المضارع نحو
لا تضربين وفعل الأمر نحو اضربين ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى وابن
السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندها مبنى على الفتح ، وذلك لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيديويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل -
مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم
حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت
الحركة هى الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى «لا تلعبن» مبنى على
سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة المارضة لأجل التخلص من التقاء
الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام :

أحدّها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقدماً » ؛ لئلا يلتقي سا كنان^(١) ، وعن يونس والسكرانيين إجازته^(٢) ، ثم صرح الفارسي في الحجة بأن يونس يُبقي النونَ ساكنةً ، وَنَظَرَ ذَلِكَ بقراءة نافع (وَنَحْيَا)^(٣) وذكر الناظمُ أنه بكسرُ النونِ ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَذَمَّرَ أَنَّهُمْ)

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حيث يند على حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لكن حذفها حيث يند للفرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج السكرانيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً ، فقد جاء في أمثالهم قولهم « التقت حلقتنا البطان » وهم حين يقولون هذا المثل يبقون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَنَا الْبِطَانَ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (محياى وماتى) بسكون ياء التكلم مع سكون الألف قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) بقلب الهمزة الثانية من (أأنذرتهم) ألفاً ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميع في (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغماً في مثله ، فدل ذلك على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصدده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيرًا^(١)، وَجَوَزُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ (وَلَا تَقْبِعَانِ)^(٢) بِتَخْفِيفِ النُّونِ .
وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقَعُ بَعْدَهَا اتِّفَاقًا ، وَيَجِبُ كَسْرُهَا ، كَقِرَاءَةِ بَاقِي السَّبْعَةِ :
(وَلَا تَقْبِعَانِ)^(٣) .

الثاني : أنها لا تُؤَكِّدُ الفِعْلَ المَسْنَدَ إِلَى نُونِ الإِنَاثِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الفِعْلَ
المَذْكُورَ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِعَدِّ فَاعِلِهِ بِأَلْفٍ فَاصِلَةٍ بَيْنَ التَّوْنَيْنِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ ؛
فَيُقَالُ « اضْرِبْنَاَنَّ » وَقَدْ مَضَى أَنَّ الخَفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الأَلْفِ ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ
فَمَا تَقْدُمُ أَجَازَهُ هُنَا بِشَرْطِ كَسْرِهَا^(٤) .

الثالث : أنها تَحْذِفُ قَبْلَ السَّاكِنِ ، كَقَوْلِهِ :

٤٧٦ — لَا تُهَيِّنَ الفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أَصْلُهُ « لَا تُهَيِّنَنَّ » .

(١) مِنَ الآيَةِ ٣٦ مِنَ سُورَةِ الفِرْقَانِ ، وَتَوْجِيهِ هَذِهِ القِرَاءَةُ عَلَى أَنَّ الأَلْفَ
ضَمِيرِ الاثْنَيْنِ ، وَالنُّونَ لِلتَّوَكِيدِ .

(٢) مِنَ الآيَةِ ٨٩ مِنَ سُورَةِ يُونُسَ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ القِرَاءَةِ إِذَا جَمَعْنَا
الْوَاوَ حَرْفَ عَطْفٍ وَ « لَا » بَعْدَهَا حَرْفَ نَهْيٍ ، فَتَكُونُ الأَلْفُ ضَمِيرِ الاثْنَيْنِ وَالنُّونُ
لِلتَّوَكِيدِ ، فَإِنَّ جَمَلَتِ لَا نَافِيَةً وَالْوَاوَ لِلحَالِ كَانَتِ النُّونُ عِلَامَةً عَلَى رَفْعِ الفِعْلِ المَسْنَدِ
لِأَلْفِ الاثْنَيْنِ ، وَالجَمَلَةُ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ؛ وَجَمَلَةُ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ .
(٣) اعْلَمْ أَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ يَغْتَفِرُ فِي العَرَبِيَّةِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَوَّلُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ
السَّاكِنِينَ حَرْفَ لَيْنٍ كالأَلْفِ ، وَكأَلْوَاوِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ المَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا ، وَكأَلْيَاءِ
المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، وَثَانِيَهُمَا : أَنْ يَكُونَ ثَانِيِ السَّاكِنِينَ مَدْغَمًا
فِي مِثْلِهِ ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ السَّرُّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ البَصْرِيُّونَ فِي جَوَازِ وَقُوعِ
النُّونِ الشَّدِيدَةِ بَعْدَ الأَلْفِ ، وَعَدَمِ جَوَازِ وَقُوعِ الخَفِيفَةِ فِي هَذَا المَوْضِعِ .

٤٧٦ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنَ كَلِمَةِ لِلأَضْبِطِ بِنِ قَرِيبِ السَّعْدِيِّ ، قَالَ ثَعْلَبُ : بَلَّغْنِي
أَنَّهَا قِيلَتْ قَبْلَ الإِسْلَامِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ ؛ وَالَّذِي ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ بَيْتٌ مِنْ
المُنْسَرِحِ قَدْ حَذَفَ مِنْ أَوَّلِ جِزْئِهِ الأَوَّلِ سَبَبٌ خَفِيفٌ ، فَبِأَخْرِ الشُّطْرِ الأَوَّلِ « أَنْ »
وَلَا تَلْتَمِثُ إِلَى مَا قِيلَ سِوَى هَذَا ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ الكَلِمَةِ قَوْلُهُ :

= إِكْلٌ مِّمَّ مِّنَ الْمُؤْمِ سَمَةٌ وَالْمُسَى وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللغة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله في اللغة الذي انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة «علك» هي لغة في لملك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجزر بيانها وذكر أصحابها «تركع» أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لملك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مفارقة لها «رفعه» أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا تحقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالاً حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفقير» مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة «علك» عل : حرف ترج ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «أن» حرف مصدرى ونصب «تركع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يوماً» ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب العائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لاتهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الحفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ،
كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا)^(١) (وَلَيَكُونًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٧٧ — * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

= من التقاء الساكنين الهذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام في « الفقير » لأن الألف
التي بينهما ألف الوصل فلا حركه لها عند الوصل ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلاً على
تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على
أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبي
صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذي أنشده المؤلف
عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا *

. اللغة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهي الحيوان المأكول
الذي فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقرّبها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ في
ذلك بالنهي عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق
على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التي رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف
عطف ، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه
من الخلاف في شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الخاليتين السكسرة نيابة
عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « تقرّبها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة
في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد
الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات =
(٨ — أوضح المسالك ٤)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْ بِنُ يَاقَوْمِ » و « اضْرِبْ بِنُ يَاهِنْدُ » والأصلُ : اضْرِبْ بُونُ و اضْرِبْ بَيْنُ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حذفت النون لشبهها بالتونين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

هذا باب مالا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُنِيَ كما مر ، وُسِّمِيَ غير متمكن ، وإلا أعرب ، ثم للمرب إن أشبه الفعل مُنِعَ الصرف كما سيأتي ، وُسِّمِيَ غير أمكن ، وإلا صُرِفَ ، وُسِّمِيَ أمكن^(١) .

مفعول به مبنى على السكون في محل نصب «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نهي «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الشیطان» مفعول به لتعبد «والله» الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة ، اعبدا ؛ فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد -سرف لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تنبع الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا: إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرْفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسمُ به أَمَكَنَّ ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف وللعمل ، كـ « زَيْدٌ » و « فَرَسٌ » .
وقد عُلِمَ من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسَلِّمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

= من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبني عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن فى معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بد له من حدث يحدته وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين علتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علة واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علة كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبيهه بالفعل قوياً ، ومضى وجدت علتان اللتان ترجع إحداها لمعناه والأخرى لفظه قوى شبيهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه لعلته واحدة^(١)، وهو شيثان :

أحدهما : ما فيه ألف التانيث مطلقاً ، أى مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرِي » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكْرِيَّاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جماعاً كـ « جَرَحَى » و « أَنْصِبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « حَمْرَاء » .

والثانى : الجمع الموازن لمفاعيل أو مفاعيل^(٢) ، كـ « دَرَاهِم » و « دنانير » .

(١) إنما كانت العلة الواحدة في هذين الشيئين كافية في منع الاسم من الصرف لأن في كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التانيث لها جهتان ، أولاهما الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والمؤنث فرع عن الذكر ، وثانيتها لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التانيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكراً ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع - فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لاتجد في العربية اسماً مفرداً مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديراً ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، في حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرها من المفردات عنق ، ونحو حجر وصفر فإن نظيرها من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتها راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) للراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءاً بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تكسيه ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ، سواء أكان مبدوءاً بالميم نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان مفاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً ؛ فتنقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُنَوَّن ، كـ « مَدَارَى » و « مَدَارَى » ، والغالبُ أن تبقى كسرتُه ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أُجْرِيَّ في الرفع والجر مُجْرِيَّ قاضٍ وسائرٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ قَوْتِهِمْ غَوَاشٍ)^(١) (وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ عَشْرٍ)^(٢) ، وفي النصب مُجْرِيَّ دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو (سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ)^(٣) .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد^(٤) ؛ فقيل : إنه أعجميٌ مُجَلَّ على مُوازَنه من العربي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابنُ الحاجب أن من العرب من يهرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك .
وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وازَنه من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيلٍ وَسَرَّاحِيلٍ

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ «سراويل» أم مفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سرِوَالَة ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :
عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْتَفٍ
ويقال : مفرده سرِوَال - بدون تاء - وبمن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخصش وأبو حاتم والحريري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم نقلوا أمبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظِ أَرْجُلٍ للعلمية مثل كَشَّاجِمٍ^(١)، مُنَعِ الصَّرْفِ .

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،
أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً ، وهو ما وُضِعَ صفةً ، وهو إما مَزِيدٌ
في آخره ألف ونون ، أو مُوَازِنٌ للفعل ، أو مَعْدُولٌ .
أما ذو الزيادة فهو فَعْلَانٌ بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ،
كـ « سَكْرَانٌ وَغَضَبَانٌ وَعَطْشَانٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَمَحْيَانٌ »^(٢)
بخلاف نحو : مَصَّانٌ للثيم ، وَسَيْفَانٌ للطويل ، وَأَلْيَانٌ للكبير الأليّة ، وَنَدْمَانٌ :
من المنادمة لا مِنْ الذَّمِّ ؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانَةٌ .
وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءٌ
كـ « أَحْمَرٌ » ، أو فَعْلَى كـ « أَفْضَلٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْمَرٌ »
و « آدَرٌ » ، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو « مَرَزْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٌ » لأنه
وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ،
وإنما منع بعضهم صرفَ بابِ أَبْطَحَ وأَذْمَ للقييد وأسودَ وأَرْقَمَ للحية — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعلان الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع
إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف
والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها
فرع الجود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعلان الذي لا مؤنث له كلعحيان
فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى ،
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الأسمية ، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَقَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأخِيلٌ لطائر ذى خيَلان ، وأَفْعَى للحيَّة^(١) ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلها صرفت في لُغة الأَكْثَرِ ، وبعضهم يمنع صرفها للفتح معنى الصفة فيها ، وهي القوة والتلون والإيذاء ، قال :

— ٤٧٨ * فِرَاخُ الْقَطَا لَأَقِينِ أَجْدَلٍ بَازِيَا * —

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصل مادتها (ى ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أيفع ، فأخرت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأخرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجرى كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامي عمير بن شميم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* كَأَنَّ الْمُعْقِلِيَّيْنَ يَوْمَ آتِيهِمْ * —

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلي ، وهو النسب إلى عقيل - بضم العين ، بزنة التصغير - وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، وبجي بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاءه إيَّاهم في الحرب « فراخ » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف ، قصورا - جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر في هذا البيت بني عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند =

وقال :

* فَمَا طَأْرِي يَوْمًا عَلَّيْكَ بِأَخْيَلَا *
— ٤٧٩

= الالتئام في مهارك الحرب ، وشبههم بالمرآخ بن جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَان » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كان ، منصوب بالياء نياية عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكان لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراح » خبر كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح للمقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدل » مفعول به للاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفا بماعطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو مختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيَمَتِي *

وقيل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكَ اتَّخَيْرُ غَضِي اللَّوْمِ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

اللغة : « ذريني » تركيني ودعيني ، والمستعمل من هذه المادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) والأمر كما في قوله سبحانه : =

﴿ ذرى ومن خلقت وحيداً ﴾ فأما الماضى فقد أماتته العرب « وعلمى بالأمر » أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمتى » خلقى وسجيتى وطيبعتى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء المثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) « بأخيلا » الأخيل - بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تسكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرى » ذرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المحاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو الواو اللمية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالأمر » جار ومجرور متعلق بـ « علم » وشيمتى « الواو حرف عطف ، شيمتى : معطوف على علمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآنى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضا لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهيمة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشاهم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدَل فنوعان :

أحدهما : مُوَازِنُ فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفَاقٍ ، وفي الباقي على الأصَحِّ^(١) ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصلُ « جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادًا » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعْمُوتًا ، نحو (أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) أو أحوالاً ، نحو (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٣) أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أهماسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما مفعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من الخمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَأَجِدِيهِ لَهْمٌ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانًا
(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لتجدته جماعات وآحاداً : أى واحداً واحداً) .
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره راكب وركبان وصاحب وصحبان ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .
وربما استعملت هذه المعدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَحَيْلٌ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثَفَاءُ الرَّجَالِ وَوُحْدَانُهَا
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثاني: «أخر» في نحو «مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أُخْرٍ» لأنها جمع الأخرى، والأخرى أنثى آخر — بالفتح — بمعنى مغاير، وآخر من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو (لِيُؤْسَفُ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا) (١)، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه: أَحَبُّ إِلَيْكُمْ) (٢) فكان القياس أن يقال «مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ أُخْرٍ» و «بِنِسَاءِ أُخْرٍ» و «بِرِجَالِ أُخْرٍ» و «بِرَجُلَيْنِ أُخْرٍ» ولسكنهم قالوا: أُخْرِي، وَأُخْرَى، وَأُخْرُونَ، وَأُخْرَانِ، قال الله تعالى: (فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامِ أُخْرٍ) (٤) (وَأُخْرُونَ اعْتَرَفُوا) (٥) (فَأُخْرَانِ يَفُومَانِ) (٦).

وإنما خصَّ اللحيون أخرَ بالذكر لأن في أُخْرِي ألفَ التانيث، وهي أوضحُ من العَدَلِ، وأُخْرُونَ وَأُخْرَانِ مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مَدْخَلَ لهما في هذا الباب، وأما أُخْرٌ فلا عَدَلَ فيه، وإنما العَدَلُ في فروعِهِ، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن.

وإن كانت أُخْرِي بمعنى أُخْرَةٍ، نحو (وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ) (٧)، جُمِعَتْ على أُخْرٍ مصروفًا؛ لأنَّ مذكورها أُخْرٌ — بالكسر — بدليل

- (١) من الآية ٨ من سورة يوسف
- (٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة
- (٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
- (٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة
- (٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة
- (٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة
- (٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى) (١) (تَمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) (٢) ،
فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيءٍ من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة
لمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية (٣) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت
(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أنه إذا سمي بواحد من الثلاثة التى هى الوصف
المزيد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ،
فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعاً من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلاً
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باق بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،
فالملتان اللتان ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى
أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سمي بالممنوع من الصرف للوصفية
والعدل كثنى وثلاث انصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعللوا مقالاتهم
هذه بأن معنى ثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سمي به صار معناه الذات للعين ، فزال
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف
الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسي فى هذه المسألة روايتان ، إحداها كذهب الأخفش
وأبى العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتخلنه
التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعاً » اهـ .

ومما يحتاج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،
خصوصاً إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش
وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ،
وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :
أحدها : العَلَمُ المركب تركيب اللزج كـ « بَعْلَيْكَ » و « حَضْرَمَوْت »
وقد يضاف أول جزئه إلى ثانيهما ، وقد يُبْنِيَانِ على الفتح ، وعلى اللغات
الثلاث فإن كان آخِرُ الأُولِ معتلا كـ « مَعْدِيكَرِب » و « قَالِي قَلَا » وجب
سكونه مطلقاً .

الثاني : العَلَمُ ذو الزياتين كـ « مَرَوَان ، وَعِمْرَان ، وَعُثْمَان ، وَعَطْفَان ،
وَأَصْبِهَان » .

الثالث : العَلَمُ المؤنث ، ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَةَ »
و « طَلْحَةَ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْدَب » و « سُمَاد » ، أو مُحْرَك
الوسط كـ « سَقَر » و « لَطِي » ، أو أعجمياً كـ « مَاه » و « جُور » ،
أو منقولا من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْد » — اسم امرأة — ويجوز
في نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرف وتركه^(١) ، وهو أولي ، والزجاج يُوجبه ،
وقال عيسى والجزمي والمبرد في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كهندي .

الرابع : العَلَمُ الأعجمي ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة
كـ « إِبْرَاهِيم » و « إِسْمَاعِيل » وإذا سُمِّيَ بنحو « إِبْجَام » و « فَرِيْد »^(٢)
صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحو « نُوح » و « لُوط » و « شَتْر »^(٣)
مصروفة ، وقيل : الساكنُ الوسطِ ذو وجهين ، والمحرَّكةُ مُتَحْتَمُّ المنع .

(١) وطى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند - بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون - جوهر السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب العرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر - بفتح الشين والتاء جميعاً - اسم اقلعة من أعمال أران ، وأران - بفتح =

الخامس : العَلَمُ المُوَازِن للفعل ، والمعتَبَرُ من وَزَنَ الفعل أنواعٌ :
أحدها : الوزن الذي يَخْصُصُ الفعلَ كـ « خَضَمَ » لسكان ، و « شَمَرَ »
لفرس ، و « دُئِلَ » لقبيلة ، و « انطَلَقَ » و « اشتخَرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .
الثاني : الوزن الذي به الفعلُ أوَّلِي ؛ لسكونه غالباً فيه كـ « يَأْمِدُ »
و « إِصْبَحَ » و « أُبْلِمُ » أعلاماً ؛ فإن وجود مَوَازِنِهَا في الفعل أَكْثَرُ كالأسم
من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالثُ : الوزنُ الذي به الفعلُ أوَّلِي ؛ لسكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل
ولا تدلُّ في الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلُبُ ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهي
في مَوَازِنِهما من الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ دالة على المتكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج
بالأول نحو « امرؤٌ » علماً ؛ فإنه في النصب نظير أذهب ، وفي الجر نظير
اضرب ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثاني نحو « رُدٌّ » و « قِيلَ »
و « بَيْعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفِّلَ وديك فوجب صرفها ،
ولو سميت بضرب محققاً من ضرب انصرف اتفاقاً ، ولو سميت بضرب
ثم خَفَّقَتْه انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخَالَفَهُ للبرد لأنه تغيير عارض ،
وبالثالث نحو « أَلْبَبِ » — بالضم — جمعُ أَلْبٍ علماً ؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلَ
بالفك ، قاله أبو الحسن ، وخُوفٌ لوجود اللوازنة .

الهمزة وتشديد الراء - إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدنوشري صرف « شتر »
ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم للمؤنث الأعجمي إذا كان ثلاثياً
ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب في شرح للفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا
الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى
القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم
يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا ووزن هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضارب ، وتضارب ، ودخرج ، أعلاماً ، واحتج بقوله :

— ٤٨٠ — * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا *

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهي بائية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملته صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العملية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين : أحدهما : أن أصله مصدر ممدود تقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكفى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد ويدلل عظام الأمور ، أو عن كونه جلدأ صبوراً على الملأت والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعملية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ «جَبَلًا» من قولك «زَيْدٌ جَبَلًا» ؛
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

* نَبِئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ^(١) * [٣٨]

وأن يكون ليس بـمَلَمَ ، بل صفة لمحدوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَبَلًا الأُمُورَ .
السادس : التَمَلَمُ المَخْنُومُ بألف الإلتحاق المقصورة ، كـ «عَلَّقَى» ،
و «أرطى» عَلمين .

السابع : المعرفة المعدولة ، وهى خمسة أنواع :
أحدها : فُعَلٌ فى التوكيد ، وهى : جُمِعُ ، وَكُتِعُ ، وَبُصِعُ ، وَبُتِعُ ،
فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلَاوَاتٍ ، فإن
مُفْرَدَاتِهَا : جَمَعَاءُ ، وَكُتَمَاءُ ، وَبُصَمَاءُ ، وَبُتَمَاءُ ، وإنما قياسُ فَعْلَاءٍ إذا كان
اسمًا أن يُجْمَعُ على فَعْلَاوَاتٍ كصَحْرَاءٍ وَصَحْرَاوَاتٍ .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركًا بين الاسم والفعل أوهما فيه سواء لم يكن ممنوعًا
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل
أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير
الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علمًا
بل هى فعل ماضى باق على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله
فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رَجُلٍ جَبَلًا الأُمُورَ وكشفها .
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ،
وبعد قوله :

* ظَلَمًا عَلَيْنَا أَنَّهُمْ فَدِيدُ *

والشاهد فيه هنا قوله «يزيد» فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،
ولذلك حكى على ما كان قبل العملية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن
الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولكان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه
حينئذ ممنوع الصرف للعملية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ ، وَاسْتَعْمَلَ ظَرْفًا مَجْرَدًا مِنْ أَلٍ وَالْإِضَافَةِ ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ فَإِنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَعْدُولَةٌ عَنِ السَّحَرِ ، وَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ : مَبْنِي لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ .

وَاحْتَرِزَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ مِنَ اللَّبْهِمِ ، نَحْوُ (تَجَيَّنَّاهُمْ بِسَحَرٍ)^(١) ، وَبِالثَّانِي مِنَ الْمَعِينِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرِ ظَرْفٍ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ بِأَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ « طَابَ السَّحَرُ سَحَرًا لَيْلَتِنَا » ، وَبِالثَّالِثِ مِنْ نَحْوِ « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ ، أَوْ سَحَرَهُ » .

الثالث : فُعْلٌ عَلَمًا لِمَذْكَرٍ ؛ إِذَا سُيِّحَ مَمْنُوعَ الصَّرْفِ وَليْسَ فِيهِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ « عُمَرُ » وَ« زُفَرٌ » وَ« زُحَلٌ » وَ« جُمُحٌ »^(٢) ؛ فَإِنَّهُمْ قَدَّرُوهُ مَعْدُولًا ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَا تَسْتَقِلُّ بِمَنْعِ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّ صِغَةَ فُعْلٍ قَدْ كَثُرَ فِيهَا الْعَدْلُ ، كـ « غُدْرٌ ، وَفُسْتَقٌ » ، وَكـ « جُمُوعٌ ، وَكُتْعٌ » ، وَكـ « أَخْرَ » .

وَأَمَّا « طُوَّى » فَمَنْعٌ صَرَفِهِ فَالْمَعْتَبَرُ فِيهِ التَّنَائِيثُ بِاعْتِبَارِ الْبِقَعَةِ ، لَا الْعَدْلَ عَنِ طَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمَكَّنَ غَيْرَهُ فَلَا وَجِبَةَ لِتَكْلِفِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَصْرَفُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٤ مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٢) الْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ الْوِزْنِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ لَفْظًا ، وَهِيَ : عُمَرُ ، وَزُفَرٌ ، وَمِضْرٌ ، وَقَتْمٌ ، وَجِشْمٌ ، وَجُمُحٌ ، وَدَلْفٌ ، وَثَمَلٌ ، وَهَيْلٌ ، وَجِجَا ، وَزُحَلٌ ، وَقَزْحٌ ، وَعَصْمٌ ، وَبَلْعٌ ، وَكُلُّهَا بِضَمِّ الْأَوَّلِ . وَفَتِحَ الثَّانِي ، كَمَا أَنَّ كُلَّهَا لَبَسَ فِيهِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ سِوَى الْعِلْمِيَّةِ ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ ، فَقَدَّرُوا أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ وَزْنِ فَاعِلِ كَعَامِرٍ بِالنِّسْبَةِ لِعَمْرِ وَزَافِرٍ بِالنِّسْبَةِ لَزُفَرٍ ، لِيَتِمَّ لَهُمْ مَا أَصْلُوهُ مِنْ أَنَّ الْأِسْمَ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا وَجَدَ فِيهِ عِلَّتَانِ فَرَعِيَّتَانِ ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِالْعِلْمِيَّةِ لِأَنَّهَا وَحْدَهَا لَا تَسْكُنِي فِي مَنْعِ الصَّرْفِ كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلِ .

الرابع: فَعَالٍ عَلَمًا لَمُؤَنَّثٍ ، كـ « حَذَّامٍ » و « قَطَّامٍ » في لغة تميم ؛ فإنهم يمنعون صَرْفَهُ ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْنَب » فإن حُتِّمَ بالراء كـ « سَفَّارٍ » اسماً لماء ، وكـ « وَبَارٍ » اسماً لقبيلة — بَنَوُهُ عَلَى الكسر ، إلا قليلا منهم ، وقد اجتمعت اللفتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتْ جَهْرَةٌ وَبَارُ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبَلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَابِإُ طَسْمًا قَلَمٌ يُنْجِيهِ الْحِدَارُ
وَحَلَّ بِالْحَىِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَوٍّ أَنْتَ عَلَيْهِمْ وَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِي نَائِحَةٌ عُقْبُهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتْ جَهْرَةٌ وَبَارُ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وصميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وحمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « ألم » المهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إرما » مفعول به أول لتروا « وعادا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار

وأهلُ الحجاز يَبْنُونَ الباب كله على الكسر؛ تشبيهاً له بَنَزَال، كقوله:
٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

== ومجرور متعلق بقوله أودى «الليل» فاعل أودى «والنهار» معطوف عليه «ومر»
الواو حرف عطف، مر: فعل ماضٍ «دهر» فاعل مر «على» حرف جر «وبار»
مجرور بهي، والجار والمجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء حرف عطف، هلك:
فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «جهرة» مفعول مطلق لفعل محذوف، نظير قولهم:
قعد فلان القرفصاء، والعين يعربه حالاً، نظير قولهم: طلع زيد بغتة «وبار» فاعل
هلكت مرفوع بالضممة الظاهرة:

الشاهد فيه: قوله «وبار» في آخر الشطر الأول من البيت الثاني، وفي قافية
ذلك البيت؛ فإنه في الموضع الأول بناه على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر
بنى تميم، ثم أعربه في الموضع الثاني إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضممة لما اضطر إلى ذلك.
وزعم قوم أن الثانية ليست علماً، بل هي فعل ماضٍ مسند لواء الجماعة، والجملة
معطوفة بالواو على جملة هلكت، ومن حقها. لي هذا أن ترسم هكذا «فهلكت
جهرة وباروا».

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد ليسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب
أنه للجبين بن صعب والد حنيفة وعجل، وحدام: امرأته، قاله ابن منظور في لسان
العرب (مادة رقتش).

اللغة: «حذام» اسم امرأة، قال السيوطي: هي حذام بنت الريان بن جسر بن
تميم، ويقال: هي امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة.
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «قالت» قال: فعل ماضٍ،
والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل
وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا:
فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعله، وضمير الغائبة العائد إلى حذام
مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «فإن» الفاء حرف دال على
التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن «ما» اسم موصول خبر إن
«قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء حرف دال على التأنيث «حذام» فاعل قالت،

الخامس : « أَمْسِرَ » مراداً به اليومُ الذي يليه يومُك ، ولم يُضَفْ ولم يُقَرَّن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَمْدُودٌ عن الأَمْسِرِ ، كقوله :

٤٨٣ — * لَقَدْ رَأَيْتُ مَجْبَا مُذْ أَمْسَا * *

= مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أي فإن القول هو الذي قالته حذام .
الشاهد فيه : قوله « حذام » في الموضعين ؛ فإنه مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافي القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهي التي تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أتف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٤) ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* مَجْبَا مُذْ أَمْسَا * *

اللغة : « لقد رأيت » يروي « إني رأيت » « عجباً » انظر في معنى العجب ما قدمناه في شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزاً » جمع عجوز ، وهي من النساء المرأة التي هرمت وشاخت « السعالي » جمع سعلاة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف في النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على السنة العامة في مصر .

ورواية الأعمى * عجائزاً مثل الأفاعي خمساً * *

الإصراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عجباً » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة في - رب قسم =

وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :
٤٨٤ — اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أمس

مقدر، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ،
وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .
الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل
على أن قوما من العرب ياملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها
ومن الناس من قال : إن «أسما» في البيت فعل ماض ، والتقدير «مذ أمسى المساء»
وأنت حبير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن
الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت
من الخفيف .

اللغة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكذا ، تريد أنه استمسك به وجعله
عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث
الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال «الرجاء»
هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه «عن» ظهر ، ويروى في مكانه «عن» بالزاي ،
ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكُ فَأُضْحَتُ نُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجِنَاحُ

« بأس » بالباء الموحدة - أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « بأس »
بالمثناة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تلق بالاله .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل
ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط
محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبني
على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس »
فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مَطْلَقًا ، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضَمَّنًا مَعْنَى
لِللَّامِ ، قَالَ :

— ٤٨٥ — * وَتَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ *

وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ .

صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس
تضمنه أمس .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أمس » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ فدل ذلك على
أن قوما من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .
٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف
نجران ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضاؤه » أراد بقضاؤه الفاصل : أى القاطع ؛
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم
موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم « به »
جاز ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجمله يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من
الإعراب صلة ما الموصولة ، وجمله أعلم وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « ومضى »
الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور
بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف
وقضاء من « قضاؤه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير
الغائب العائد إلى أمس مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « أمس » فاعل
مضى مبنى على الكسر في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أمس » فإنه مكسور مع أنه في مكان المرفوع لكونه فاعلا ؛
فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بِأَمْسٍ يوماً من الأيام الماضية مُبْهَمًا ، أو عَرَفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ،
أو بِالْأَدَاةِ فَهُوَ مُعْرَبٌ إِجْمَاعًا ، وإن استعملتَ المجرَّدَ المرادَ به معيَّنٌ ظَرْفًا
فَهُوَ مَبْنِيٌّ إِجْمَاعًا .

فصل : يَعْرِضُ الصَّرْفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب^(١) :
الأول : أن يكون أحدُ سَبَبِيهِ الْعِلْمِيَّةِ ثم يَنْكُرُ ؛ تقول « رَبِّ فَاطِمَةَ
وَعِمْرَانَ وَعُمَرَ وَيَزِيدَ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدِيكَرِبَ وَأَرْطَى » .
ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية ، كـ « أَسْحَرَ » و « سَكَّرَانَ »
فسببويه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ ، وخالفَهُ الْأَخْفَشُ في الحواشي ، وَوَأَفَقَهُ
في الأوسط^(٢) .

الثاني : التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْدٌ » و « عُثَيْرٌ » في أحمد
وعمر ، وَعَكْسُ ذَلِكَ نحو « تَحْلِيءٌ » عَلَمًا ؛ فإنه ينصرفُ مُكَبَّرًا ولا ينصرفُ
مُصَغَّرًا ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير^(٣) .

(١) في هذه المسألة قولان آخران غير القول الذي اختاره المؤلف والذي حاصله
أنه لا يجوز صرف الاسم الذي اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا
بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذي
اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقا ، أي وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو
لم يوجد ، وأما القول الثاني فخالفه أنه يجوز صرف الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع -
وهو المعبر عنه بالجمع الذي لانظير له في الآحاد - في الاختيار مطلقا ؛ أي وجد أحد
الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا في الاسم الذي اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه
الوصفية فسمى به ، وبيننا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تحلِيءٌ » على وزن تدحرج مضارع دحرج .

الثالث : إرادة التناسب ، كقراءة نافع والكسائي (سَلَا سِلَا)^(١) ،
و (قَوَا يِرَا)^(٢) ، وقراءة الأعمش (وَلَا يَغْوُثَا وَيُعُوْقَا وَنَسْرَا)^(٣) .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِدْرًا عُنَيْزَةً *

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف
ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي *

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الذال المهملة - أصله المنزل تقصر
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها
لاتبرحه ، ويكون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج لحاجة
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر الهودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير
ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات
القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه ،
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٥٤٤ الذى مضى
فى شواهد باب الترقيم « الويلات » جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهى العذاب
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ،
أى ماشياً على رجليه ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله
فى بيت سابق على بيت الشاهد * ويوم عقرت للعذارى مطيقي * « دخلت » فعل
وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و « عنيزة »
مضاف إليه مجرر بالسكرة الظاهرة ، وجملة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة^(١) .
وأجاز الكوفيون^(٢) والأخفش^(٣) والفارسي المصطر أن يمنع صرف
المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، واحتج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةَ النَّفُوسِ غَدُورَ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

إليها « فقالت » المفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الويلات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب
مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن
مبنى على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنيزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علم الموث
(١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في
الشعر ، فجزت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في
هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي - وهما من شيوخ البصريين -
علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .
٤٨٧ — هذا الشاهد بيت من السكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، من

كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبيرد .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق
أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري
أشاعرة وفي جمع مهلب مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسبة ،
ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكتائب » الكتاب : جمع كتيبة ، =

وهي الفصيحة من الجيش ، وتطلق الكتيبة على الخيل المعيرة من المائة إلى الألف «هوت» منقط «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تقتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابِنِ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ

وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ

فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدح « الأزرق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لعدم وجود غير العملية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قَرِيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّادٍ فِيهَا وَالِدٌ حَلْبٌ

فنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العملية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي جَمْعٍ

فقد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العملية .

فصل : المنقوص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياءه رفعاً وجرّاً ، ونُونٌ باتِّفاق ، كـ « جَوَارِ » و « أُعَيْمِ » ، وكذا إن كان علماً كـ « قَاضِ » علمَ امْرَأَةٍ ، وكـ « يَزْمِي » علماً ، خلافاً ليونس وعيسى^(١) والكسائي ؛ فإنهم يُثبِتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحةً جرّاً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ * قَدْ عَجِبْتُ مِثِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عَدَّتْ كُلِّيَ بَزْوَبَرَا
 فقد منع « زوبر » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريني :
 وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا سَحَابَ قَلْبِهِ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ
 فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .
 وقد قال ابن هشام المؤلف في منع صرف المنصرف « وهو الصحيح ، لسكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .
 (١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجهور البصريين ، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .
 ٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز للشطور ، وبمده قوله :

* لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا *

اللفظة : « يعيليا » تصغير يعلى علم رجل « خلقا » بفتح الخاء واللام جميعاً - أراد به رث الهيئة « مقوليا » هو المتجافى المنكش .
 الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « مني » جار ومجرور متعلق بمعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يعيليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :
 * وَالْكَانَ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَاً * — ٤٨٩

= نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لسا » ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بعجب « رأيتي » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية - وهو الأظهر - فهذا حال من ياء المتكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لسا الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يميليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيديويه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبدالله بن أبي إسحاق النحوي الحمصري بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لسا بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتني فلحننت أيضاً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* قَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ *

اللغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل بالنسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ والمولى في نظر العرب من الخسة والضعمة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبدالله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائب =

هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع مجزؤه من الناصب والجازم وفقاً للفرء ، لا حُلُوْله محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلَّا تَفْعَلُ »^(١) .

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر «عبد» اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مولى» خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و «مواليا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «مواليا» حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ما جاء مبنياً من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عللوا بناء ما جاء مبنياً من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله ، على ما علمت في باب المعرب والمبنى أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه بتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتل معاني متعددة ، ولا ينفى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحتل أن يكون مراد التسكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

== المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يحير المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ماهو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم ببنائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المنفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيين وبصريين متفقون على أن الفعل المضارع معرب .
فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضرربوا لذلك مثلا عبارة «لاتعن بالجفاء وتمسح خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

كل واحد من الأمرين عنانيته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعال واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهيه عنه ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنانيته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين - وهما « تعن » و « تمدح » - محزومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهى المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعال كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول محزوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهى به ، وإذا جاء بالفعل الأول محزوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعاني المختلفة التي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقررون .

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهى عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهى عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت

== التهي عن الأول وإباحة الثاني قلت «لانعن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشئ إذا شابه الشئ شيها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شيها قويا - هذا الحكم .

فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبرا نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يجود » والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو « جاءنا الذي قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذي يقوم أبوه » ونحو « جاء الذي يقوم » والاسم يقع حالا نحو « جاء زيد راكبا » والفعل المضارع يقع حالا نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .

الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليبدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلمت قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ .

قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا ليكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلست أنكر شيئا منه ، وخاصة لأنى أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا ==

على الاسم، ويعملون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياسا مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل المضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام السكوفيين، فنفتن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم: أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، ألسنت ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين، فإذا قلت « سيحضر علي » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليحضرن محمد » تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا.

الوجه الرابع منها: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول « إن محمدا ليضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا يضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا يضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لا يضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل المضارع تقترن به هذه اللام ولا تقترن بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترن بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل المضارع واسم الفاعل يجربان معا على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجرى في الحركات والسكون على ما يجرى عليه بضرب، ومستغفر يجرى كذلك مع يسئغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله = (١٠ - أوضح المسالك ٤)

== حرف متحرك في الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل، ولا يقدح في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثانی حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلته تصريفية .

وإذا علمت أن النعاة كلهم كوفيم وبصربهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمراً » أو تقديرًا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » أو محلاً نحو « بسعين » من قولك « لبسعين محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول المرء وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدمًا، نفي أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة، نفي أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدمًا علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدى، والرفع أمر وجودى، والأمر العدى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطيء، وذلك لأن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، =

وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عديميا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدمى لا يكون علة في الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديميا مطلقا ، لكن إذا كان عديميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وهما التجرد من قبيل العدمى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرفع للفعل المضارع هو حلو له محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » في قولك « زيد يقوم » فدحل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع في مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، وبيان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد في كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع في المكان الذى وقع فيه المضارع في كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قواسم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلو له محل الاسم أنه يقع موقعه في الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعه - أى مشابهته - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد ميبا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبى العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل في الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعارض عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل في الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهي لنفي « سَيَفْعَلُ »^(١) ، ولا تقتضى تأييدَ النفي

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائي - وملخصه أن الذي اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التي هي حروف « أتيت » التي تكون في أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع في قولك « لن أزور عليا » وفي قولك « لم أزرع عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب في المثال الأول ومجزوم في المثال الثاني ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - في هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذي بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله «وهي لنفي سيفعل» أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل ، وهو الذي يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع القدى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل « سيجحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفي لن للفعل في الزمان للمستقبل على ضربين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها ، نحو قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبى) فإن نفي أبراح الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفي لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلي على أن خلقهم إياه محال . والحال لا يقع ، فإنه لو وقع لا نقاب ممكنا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيده ، خلافاً للزمخشري^(١) ، ولا تقع دُعَائِيَّةٌ ، خلافاً لابن

(١) ادعى جار الله الزمخشري دعويين كل منهما غير مسلمة له .
أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأتموزج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهي إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفي لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً ، ويكون نفي لن نوعاً واحداً ، وقد استدلل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدلل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسيا) إذ كيف ينفي تكليمها إنسيا نفيًا مستمرًا لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلها ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ (أبداً) معها تكراراً لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلت كلمته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلناه في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضعا ، ولئن سلمنا جدلا دلالتها على تأييد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشف في تفسير قوله تعالى لموسى (لن تراني) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما محتمل أن يكون المراد به نفي الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفي الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « قم » فقلت له « لن أقوم » صلح =

السَّراج^(١) ، وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نونا ، خلافاً للفرء ، ولا « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

الثاني : « كنى » المصدرية ، فأما التمليلية فجارّة والناصب بعدها « أن » مضمرة^(٢) ، وقد تظّهر في الشعر ، وتقعّين المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

== ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » - كان صالحاً لذلك أيضا من غير أن يدل على تأييد أو تاكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصودا به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرما شكرا لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمُ ثُمَّ لَأَزِلَّتْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبرا أو إنشاء ، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر (١٤ ص ٢) وما بعدها) أن الأخصش يرى أن كنى لا تكون إلا حرف جرد الا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدره إن لم تذكر ، وأن ==

(لِكَثْرَةِ تَأْسُو^(١)) والتعليلية إن تأخرت عنها اللامُ أو أنْ ، نحو قوله :

٤٩٠ - كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدره، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كى لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ، وأنه إذا وقع في الكلام « أن » بعد كى كما في قول جميل بن معمر * لكما أن تغر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلا من كى ، وإذا وقعت اللام بعد كى في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . * كى لتقضي رقية بعض ما * كانت كى مصدرية ناصبة المضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كى في كلام ما كما في قول العرب « كيمه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كى تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكأن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من اللديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلْتَقِي رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ
كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي . . . البيت ، وبعده
خَلْوَةٌ إِذْ تُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونَ بِاللَّسِ

اللغة : « لتقضي » لتوفى لي بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرأ ذمته منه « مختلس » ذكر العيني والبغدادي أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطأ ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهباً إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه المادة الإعراب : « كى » حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لتقضي » اللام للتعليل مؤكدة لكى ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذى مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقوله :

— ٤٩١ — * ... كَيْمًا أَنْ تَفْرَ وَتَخْدَعَا * *

== تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام : لتقضيني الذي وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضيني » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمر وعلاوة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وقول الآخر * أبى الله أن أسمو بأبى ولا أب * ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يختل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وليس يصحیح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَفْرَ وَتَخْدَعَا ؟

اللغة : « مانحا » اسم فاعل من المنح ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما « نفر » مضارع غررته نفره — من باب مد — إذاخذعته وزينت له غير الزين « تخدع » تفسير لنفر ، ومعناها واحد .

الإعراب : « قالات » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ==

«لسانك» لسان : مفعول أول لسانح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كيا» كى : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيى أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدرى ونصب «تغر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتخبطا» الواو حرف عطف ، تخدع : معطوف على تغر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح ، والتقدير : أصبحت مانها لسانك كل الناس للفرور .

الشاهد فيه : قوله «كيا أن تغر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كى - فى هذه العبارة - يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كى إذا لم يصرح بها فى الكلام ، نحو قولك : جئت كى أنعلم ؛ وظهور أن بعد كى يعين أن تكون كى حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدريا ؛ وقد علم أن «أن» حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكى ؛ والتأسيس - أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد .
والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كى وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كى لا يكون دولة) وبذكرها مسبوقه باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكى لاتأسوا على ما فاتكم) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبوقه باللام وبعدها أن المصدرية كما فى البيت الشاهد رقم ٤٩٣ الآتى وما سنذكره معه من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونعنى بهم هنا سيويوه وجمهور البصريين - يرون أن كى إذا نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كى» قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .
والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم يكن التأكيد أمراً لامندوحة عنه حينئذ يصار إليه .

ويجوز الأَمْرَانِ فِي نَحْوِ (كَثِيْلًا يَكُوْنُ دُوْلَةً)^(١)، وَقَوْلُهُ :

٤٩٢ — * أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي * *

= وَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ « جِئْتُ لِكَيْ أَتَعْلَمَ » يَتَعَيَّنُ أَنَّ تَسْكُونَ اللّامَ تَعْلِيْمِيَّةً وَ« كَيْ » مَصْدَرِيَّةً ؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ « كَيْ » تَعْلِيْمِيَّةً لَصُرْتَ إِلَى التَّأْكِيدِ وَلَكَ مَعْدَلٌ عَنْهُ .
وَإِذَا قُلْتَ « كَيْبَا أَنْ تَفْرَ وَتَخْدَعَا » تَعَيَّنُ أَنَّ تَسْكُونَ كَيْ حَرْفٍ تَعْلِيلٍ ، وَأَنَّ حَرْفَ مَصْدَرِيٍّ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ كَيْ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا لَصُرْتَ إِلَى التَّأْكِيدِ وَلَكَ عَنْهُ مَعْدَلٌ .

فَإِذَا قُلْتَ « جِئْتُ كَيْ أَتَعْلَمَ » جَازَ أَنْ تَسْكُونَ كَيْ مَصْدَرِيَّةً وَلاَمَ التَّعْلِيلِ قَبْلَهَا مَقْدَرَةً ، وَجَازَ أَنْ تَسْكُونَ كَيْ حَرْفٍ تَعْلِيلٍ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَقْدَرَةٌ بَعْدَهَا .
وَإِذَا قُلْتَ « لِكَيْبَا أَنْ تَطِيْرَ » جَازَ أَنْ تَسْكُونَ كَيْ مَصْدَرِيَّةً فَتَسْكُونَ أَنَّ مُؤَكَّدَةً لَهَا ، وَجَازَ أَنْ تَسْكُونَ كَيْ حَرْفٍ تَعْلِيلٍ فَتَسْكُونَ هِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِلّامِ .
وَإِنَّمَا رَضِيْتُ بِالتَّأْكِيدِ هُنَا لِأَنَّهُ يَلْزِمُكَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ ، فَلَيْسَ عَنْهُ مَعْدَلٌ .

فَتَحْصُلُ أَنَّ كَيْ تَسْكُونَ مَصْدَرِيَّةً لِأَغْيَرِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَتَسْكُونَ تَعْلِيلِيَّةً لِأَغْيَرِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَتَسْكُونَ مُحْتَمَلَةٌ لِلْوَجْهَيْنِ فِي مَوْضِعَيْنِ .
(١) مِنَ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الْحَشْرِ .

٤٩٢ — لَمْ أَقْفِ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةِ إِلَى قَائِلٍ مَعْيِنٍ ، وَالنَّهْيُ ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجِزَهُ قَوْلُهُ :

* فَتَتَرُّكُمَا شَنًّا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ * *

اللُّغَةُ : « تَطِيْرَ » تَذْهَبُ بِسُرْعَةٍ « بِقِرْبَتِي » الْقُرْبَةُ — بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ — جِلْدُ الْمَاعِزِ وَنَحْوُهُ يَتَّخِذُ الْمَاءَ وَنَحْوَهُ « شَنًّا » الشَّنُّ — بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ — الْجِلْدُ الَّذِي تَخْرُقُ « بِيَدَاءِ » هِيَ الصَّعْرَاءُ ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ سَالِكَهَا يَبِيدُ فِيهَا : أَيْ يَهْلِكُ « بَلْقَعِ » بَزَنَةُ جَعْفَرٍ — خَالِيَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ .

الإِعْرَابُ : « أَرَدْتَ » أَرَادَ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ فَاعِلُهُ « لِكَيْبَا » اللّامُ =

الثالث : « أن » في نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)^(١) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ

حرف تعليل وجر، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً ، صدرى بأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقرى » الباء حرف جر ، قرية : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقرية مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية مفعول به « سنا » حال من المفعول أو مفعول ثانٍ لترك « بيضاء » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيضاء .

الشاهد فيه : قوله « لكياً أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَسْكُلُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) وقول العرب في مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد الماء بماء أ كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفي اللؤلؤ الأول : سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه ، وفي المثل الثاني : ورودك الماء بماء

يَغْفِرَ لِي (١)، وبعضهم يُهْمَلُهَا حَمَلًا عَلَى « مَا » أُخْتِهَا ، أَى : المصدرية ،
 كقراءة ابن مُحَيِّصِن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ) (٢) ، وكقوله :
 * ٤٩٣ — * أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

= أ كيس ، أَى أ كثر دلالة على العقل ، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر
 فاعلاً نحو قوله تعالى (ألم بأن الذين آمنوا أن منحش قلوبهم لذكرك الله) التقدير : ألم
 بأن الذين آمنوا خشوع قلوبهم ، أو يكون المصدر مفعولاً به نحو قوله تعالى (فأردت
 أن أعيها) التقدير : فأردت عيها ، أو يكون المصدر مجروراً بالإضافة نحو قوله تعالى
 (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) التقدير : من قبل إتيان يوم ، أو يكون مجروراً
 بحرف الجر نحو قول الراجز :

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ *

التقدير : من رؤيتها رأسى - إلخ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محييصن
 هذه على أن أصلها (لمن أراد أن ينمو الرضاعة) فهو منصوب بحذف النون ، والجمع
 بالنظر إلى معنى « من » وقد حذف واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين ، لفظاً ،
 ثم استتبع ذلك في الكتابة ، وهو تكلف .

٤٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مِئِي السَّلَامِ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

اللغة : « تقرأن » يقال : قرأت السلام على زيد أفرؤه ، قراءة ، تريد أنك قلت
 له اقرأ السلام على فلان ، أَى اتله أو أعده عليه « السلام » هو التحية مطلقاً ، سواء
 أ كانت من لفظ السلام أم من غير لفظه « ويحكما » هو مصدر معناه « رحمة لكما »
 وانتصابه بفعل من معناه « ألا تشعرا أحداً » أَى لا تعلما بما حملتكما من السلام
 عليها أحداً .

الإعراب : « أن » حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب =

وتأتى « أن » مُفسّرة ، وزائدة ، ومُخفّفة من أن^١ ؛ فلا تنصب المضارع .
فالمفسّرة هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه^(١) ، نحو (فأوحينا

= « تقرأن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، أو لكونه مختتماً بألف التأنيث للمدودة ، « ويحكما » ويج : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه ، أى رحمتكما رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرأن « السلام » مفعول به لقوله تقرأن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « أحداً » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوماً من العرب يهملون « أن » المصدرية كما يهمل جميعهم « ما » المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها في عجز البيت الذى رويناه ، وذلك في نظرنا قادح في صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد في هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هي المصدرية الناصبة المضارع ، ولكنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخيرها بفاصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المحققة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعملها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التي سبق بيانها والاستشهاد لكل منها في باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر في هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فتقول :

=

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وأن في هذه الآية مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (آخر دعواهم) .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن اعمل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « اعمل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، واجاز جابر الله الرخشي في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها بافياً على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلي ، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرداً نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف النفسير بته فتقول « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان ، والثاني أن تأتي بأى فتقول « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفضل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهي في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسب منها ومن مدخولها مجرور بالباء المفعول بها أو المقدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفَلَكَ^(١) (وَإِن طَلَّقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا)^(٢) .
والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)^(٣) ، والواقعة
بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

* كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَمَطُّوْا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(٤) *

= هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في
تعليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك
« أد واجبك » تفسيراً لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها
ليس تفسيراً لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها
على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق وبيانا له نحو قولك « أمرته
أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن يبان لنفس أمرته ، وإما أن يكون
تفسيراً وبيانا لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك »
ليس تفسيراً وبيانا لقولك كتبت إليه ، وإنما يبان للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف
الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي
نشير إليه بيانا لا يحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من
الطويل ، وصدده قوله :

* وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ *

والشاهد فيه ههنا قوله « كأن ظنية » فيمن رواه بجر ظنية ، فإن تخريج ذلك على
أن ظنية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواه بالنصب فعلى أن « كأن »
حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، وظنية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعراب
وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو^(١)، كقوله :
 ٤٩٤ — * فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ * *

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزداد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون، وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعاً، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :
 فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطَى يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ
 وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت : ورعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن « إذا » في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط، وأن بعدها فعلاً مقدرًا تضاف هي إلى جملته، والتقدير : وأمَّهله حتى إذا يقال فيه كأنه - إلخ .
 وقد ذكر الأخفش أنها تزداد في غير هذه المواضع الأربعة، وخرج على زيادتها قوله تعالى : (وما لنا ألا نتوكل على الله) زعم أن « أن » زائدة وأن تقدير الكلام : وما لنا لا نتوكل على الله، لثلايق المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا، والصواب أن « أن » في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع، وأن قبلها حرف جر مقدر، والأصل : وما لنا في ألا نتوكل على الله، فالواقع حالا هو الجار والمجرور، لا المصدر، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياساً سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٥٥)، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَعْمَرِي كَيْنَ جَدَّتْ عَدَاوَةٌ بَيْنِنَا كَيْنَتْجَيْنِ مِنِّي عَلَى الْعَظْمِ مَيْسَمُ
 فَأَقْسِمُ أَنْ لَسَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمُ

الإعراب : « أقسم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها شرط لو « وأنتم » الواو حرف عطف . أنتم : معطوف على =

والمُخَفَّفَةَ من أنَّ هي : الواقعة بعد عِلْمٍ ، نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)^(١) ، ونحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ)^(٢) ، أو بعد ظَنٍّ ، نحو (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ)^(٣) ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الأَرْجِحُ ، ولذلك أجمعوا عليه في (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)^(٤) ، واختلفوا في (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً)^(٥) ، فقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَخَوَيْنِ بالنصب^(٥) .

== نا في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان فعل ماضٍ يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جملة كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعي هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم المذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموضع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

والتقدير : أقسم والله لو كنت حراً العريت لي منزاتي ، مثلاً .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المسائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والسكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والسكسائي بربيع =

(١١) — أوضع السالك ٤ ،

الرابع : « إِذَنْ » وهي حرفُ جوابٍ وجزاء^(١) ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

= وهما أمران تنبيك إليهما ، الأول : مذهب سيديويه والجمهور - وحاصله أن الممول عليه في اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جرى بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جرى بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التي تلاها المؤلف ، وهذا الذي قررناه هو كما قلنا مذهب سيديويه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبارة باللفظ ، فسكنا كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جأزين عند سيديويه .

الأمر الثاني : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيديويه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنباري إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقي على معناه .

(١) قد اختلف النحاة في « إذن » التي يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بفضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلافا الأول : أمي حرف أم اسم؟ ولهم في ذلك - على وجه الإجمال - قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التي تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت في جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتني أكرمك ، فجملة زرتني الواقعة بعد إذا في محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، و عوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومدخولها في أويل مصدر .

== يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الذال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - تم حذفت الجملة التى تضاف إليها إذ . وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الذال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتكهنات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف : وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخليق بالقبول .

الخلافاً الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الذال - و « أن » المصدرية ، نقلت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذفت الهمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذ وأن ، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف من إذ لتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذ تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تهاوته - يدل على أنهما بريان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركيب منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلافاً الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمرة بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذت » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيكون للخليل =

رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ،
 ما معناه ؟ قال سيديويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في
 كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في
 آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هي فيه جزاء لمضمون
 كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيديويه ، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على
 الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها
 حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ، فهي
 دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما
 لو قال لك قائل « إن أحببك » فقلت له « إذن أظنك صادقا » فإن هذا الكلام
 الذى أجبت به لا دلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على
 اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن تتعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض
 لهذا الموضوع ، ونحن سنتعم كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استعملت «إذن» الشروط التى ذكرها النحاة استقراء
 من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها رفوعا ، أم لا يجوز
 ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع
 بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا؟ والجواب عن هذا أن نقل
 العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من
 لفتهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ،
 وحكاها عنه سيديويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون
 «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون - كتأية عيسى بن
 عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب السكوني ،
 وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحدهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن»

أحدها : أن تتصدَّرَ ، فإن وقعت حَشَوْاً أهملت ، كقوله :
 * وَأَمْ كُنْتُمْ مِنْهَا إِذْنَ لَا أَقِيلُهَا * — ٤٩٥

== متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشان والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها - مع ذلك كله - لغة نادرة جداً .

٤٩٥ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذى أنشده للمؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَيْنُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والدعمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل « بمثلها » أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة « أمكنى منها » أى جعلنى متمكناً منها « لا أقبلها » لا أنزكها ولا أردھا ، وهى بالقاف المثناة ، ويروى « لا أقبلها » بالفاء من قولهم : « قال رأى فلان يفيل » إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : « لئن » اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق ب«عاد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه « بمثلها » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق ب«عاد» أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وأمكنى » الواو حرف عطف ، أمكنى : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به « منها » جار ومجرور متعلق بأمكنى «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقيلها » أقيل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

وأما قوله :

٤٩٦ — * إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا *
فضرورةً ، أو أَخْبِرُ مَحذُوفٌ ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

تتَّ الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .

ومما ينبغي أن تنبه له أن « إذن » تقع حشواً في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زهد إذن يكرمك »
جواباً لمن قال لك : سأزورك اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إن تزرنا
إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أ كان القسم مذكوراً نحو أن
تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفاً ، نحو أن تقول « لئن زرتني
إذن أكرمك » فأذن واقعة في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف للدلالة
جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها »
هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف للدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو
المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

* لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا *

اللغة : « لاتركنى » يريد : لاتصبرنى بهذه المنزلة ، ونظيره قول السابعة الديبائى
في اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ
« شطيرا » الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب في الوزن والمعنى
« أهلك » أموت « أطير » معناه الأصلي أذهب بعيداً .

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب^(١)، وقد قرئ (وَإِذَنْ

== الإعراب : « لا » حرف نهى « تتركى » تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جرم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول أول لتترك مبنى على السكون في محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هى مسبوقه بقوله إني، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن فى حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهى هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما فى البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام .
وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة فى محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة فى صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إن لا أستطيع ذلك ، أو قال : أنى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتباً على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قات : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوى حروف العطف كلها فى ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفعاً * إذا « إذن » من بعد عطف وقعا » وعلى ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز فى « أقاتل » ==

لَا يَلْبِثُوا^(١) (فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)^(٢)، والغالبُ الرفعُ، وبه قرأ السبعة .
الثاني : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع في نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً
لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .

الثالث : أن يَقْصِلَا ، أو يَفْصِلَ بينهما القَسَمُ^(٣) ، كقوله :

٤٩٧ - * إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ

= النصب والرفع ، وليكن عبارة ابن هشام هنا خصت هذا الحكم بفاء العطف وواوه
وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع في الفعل
المضارع الذي يلي « إِذَنْ » المسبوقة بـم أو غيرها من حروف العطف :
(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .
(٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبي بن كعب .
(٣) أجاز ابن هشام في معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور
وأجاز ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالثناء ، وأجازه الكسائي وهشام مع الفصل
بمعمول الفعل ، إلا أن الكسائي يرجح النصب وهشام يرجح الرفع .
٤٩٧ - قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصاري ، وهو مذكور
في ديوانه بيناً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت
من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ *

اللغة : « نرميهم » أصل معنى هذه الكلمة نظرهم عليهم وتقذفهم ، وأراد نصيبهم
« يشيب » يروي هذا الفعل بقاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروي بالياء ،
والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها
تصيره أشيب ، والأصل في هذه العبارة قوله تعالى : (يوماً يجعل الولدان شيباً ، السماء
منقطة به) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، =

«والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير العائدين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «بالحرب» جار ومجرور متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به في محل جر صفة للحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لسكون ذلك القاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأنعام كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله بكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اعتقار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيتين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتبر فتسمع صوت والله رهما» وكتمصه بين الجار والمجرور كالذي حكى عن السكسائي من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .
وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً فريية من هذد العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرةً وُجوباً في خمسة مواضع :
أحدها : بعد اللام إن سُبقت بكون ناقص ماضٍ منفي^(١) ، نحو (وَمَا كَانَ
اللَّهُ لِيُظِلَّهُمْ)^(٢) (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ)^(٣) ، وتُسمى هذه اللام
لامَ الجُحودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صلحَ في موضعها « حَتَّى »^(٤) ، نحو « لَا أُرْزَمَنَّكَ
أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن
المضمرة وجوبا - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة
بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل
المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام
زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد يفعل
القييح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوف ، وأن
المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريدا لفعل القبيح ، واللام فيما قال
الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ،
وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .
ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدروته
حيث يقول :

تَمَوَّتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُوْا وَابْكِنِ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك
أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك
والتردد نحو أن تقول « سأزور محمدا أو أبعث إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد
أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجمه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبيه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت مع ذلك - شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فثارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائي وهو شيخ شيوخهم ، وثارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوي ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوي ، وجعلوا ما بعد «أو» في تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفاً بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها ، فإذا قلت « لألزمك أو تقضي حقي » كان التقدير عندهم : ليسكونن لزوم ، نى لك أو قضاء لحق منك فوفروا لأو معناها الأصلي . ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى إلى ، وسن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارةتان سواء . أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهي زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول لا لأطيعن الله أو يغفرلى ذنبي » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح لى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية يتهى عندها ما قبلها =

* ٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى *

= نحو أن تقول «لأنتظرن محمداً أو يجيء» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يجيء ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأنتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمر الثلاثة التي ذكرناها نحو مثالم المشهور ، وهو «لألزمك أو تقضيني حتى» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصلح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصلح أن تقول : لألزمك كي تقضيني حتى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهي إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمك إلى أن تقضيني حتى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصلح لك أن تقول : لألزمك إلا أن تقضيني حتى ، أي ليسكونن لزومي إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذي تقضيني فيه حتى .

وقد وضع العلماء ضابطاً للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئاً فشيئاً كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فأعرف هذا كله والله ينفعلك به .
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ *

اللغة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلاً منقاداً لك بعد إباء وشماس ، أو إذا عددته سهلاً ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذي يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية - بضم الميم فهما - وهي ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الأمال» جمع أمل - بزنة جيل وأجال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذي ثبت على المكاره ولا تخور عزائمه للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محل له من الإعراب ، وفاعله =

أو « إلا » نحو « لَأَقْتُلَنَّهٗ أَوْ يُسَلِّمَ » ، وقوله :
 * كَسَرَتْ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا * — ٤٩٩

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الصمب » مفعول به لأستسهل . وحجلة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « أو » حرف معناه إلى مبني على السكون لا محل له « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن الضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « التي » مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نبي « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل انقادت « إلا » أداة حصر « لصابر » جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن الضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذي أنشده المؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :
 . وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قِنَاةَ قَوْمٍ .

اللغة : « غمزت » لينت « قنأة » القنأة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء المثلثة ، بزة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعدل « كسرت كعوبها » الكعوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « غمزت » فعل ماض وفاعله « قنأة » مفعول به لغمزت ، وقنأة مضاف و « قوم » مضاف إليه ، وحجلة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القنأة مضاف إليه ، والحجلة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى »^(١) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم ، نحو

== جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى فتاة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون التالي لها اسماً ظاهراً ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضاً مما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حساً وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقدمه في الكلام على الأولى في باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٣ / ٣٦٤) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَاوَتْ الْقَتْلَى نَمِجٌ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ
وكقول المرزوق :

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُفَيْبُ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا تَهَشَّلُ أَوْ مَجَاشِعُ
وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :
يُعْشُونَ حَتَّى مَا تَهَرَّتْ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوْدِ الْمُقْبِلِ
وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماض ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقتلوا) .

= وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلُ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
في رواية من رفع « تسكل » في هذا البيت، وحتى هذه حرف ابتداء، أي أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهي موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون في إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كي » في نحو قولنا « أطع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطع الله كي تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما في قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشئ إذا قام مقام شئ أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدي حتى مؤدى كي أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجوز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء ، وإما قلنا إن العامل في الفعل المضارع نصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لبقيا على

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)^(١) ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٢) .

وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِنْ كَانَ حَالًا مُسَبَّبًا فَضْلَةً ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ » ومنه (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٢) في قراءة نافع ؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بِالْحَالِ ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهي أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بحتى .

وبقى مما يتعلق بحتى التي ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شيء منه .

كما بقى القول على المعنى الذي تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التي ينتصب بعدها المضارع تأتي بمعنى كي . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لكي ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا في قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثا حتى هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَدِيلٌ

كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبْرَ مَا لِكَأ وَكَهَيْلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب في مثل « لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » و « مَا سِيرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » و « أَسِيرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا » لانتفاء السببية ؛ بخلاف « أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا » فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي نحو « سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » لعدم الفَصْلِيَّةِ ، وكذلك « كَانَ سَيْرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا » إن قُدِّرَتْ كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خيراً .

الرابع والخامس : بعد فاء السببية^(١) وواو المعية ، مَسْبُوقَيْنِ

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسميت الواو المذكورة في هذا البحث واو المعية لأنها بمعنى مع : أى أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه . هذا ، واعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهي مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسيهما ، وهذا قول أبي عمر الجرمي ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلنا الحكايتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذي أنبأناك به . فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت « زرنى فأكرمك » كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت « لا تجهل علينا فتعاقبك » كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها = (١٢ - أوضح المسالك ؛)

بنفي أو طلب مخضين ، نحو (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) (وَلَسَا يَظْلَمُونَ)

== موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأننا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب في الفعل للمضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل مهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل « أن » المصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها ومومنة إليها ، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجعود وحق وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا نبني كلامنا في مثل هذه المباحث على الاختصار .

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفا من أحرف النفي كلا وما ، نحو قوله تعالى (لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو قولك « ما تزورنا فتتحدث إليك » .
الصورة الثانية : ما يكون النافي فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافي فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قولك « فلما تزورنا فتتلعج صدورنا » .

==

والمطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتمني ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجي ، وقوم بذكرون أن الترجي لا طلب فيه لأن الترجي هو ارتقاب أمر لا وثوق بمصوله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون في الاستفهام التقريري : يأخذ حكم النفي فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السبية أو واو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك في الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريري يأخذ حكم النفي فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه ، وقد صرح صاحب اللمع بذلك حيث يقول « لافرق في النفي بين كونه محضاً نحو (لا يقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن تقض بالأنحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السبية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريري يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريري يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة في جواب نفي ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقي عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتسكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقي لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أنتيتني فأحسن إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بسكاف عبده ؟) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألبأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّائِرِينَ^(١) (يَا أَيُّدِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٢) (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ)^(٣) (وَلَا تَطْفَنُوا فِيهِ فَيَجِلَّ)
 = أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله « ا هـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفى فأوجبوا ألا ينتصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه - أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفى ، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة ، والثانى : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفى ، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفى التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى » .
 وما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع للمقترن بواو العية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتنفى ، والنفى ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ، وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والمرض والتخفيف والترجى ، فينبغى ألا يقدم على ذلك إلا بهام » ا هـ .

وما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناق سبرى عنفا فسيحا * البيت رقم ٥٠١ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأْتُرُكُ مَنزِلِي لِيَبِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

الأتري هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء - وهو قوله « فاستريحا » - من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، ثما تنسك أن يكون الشاعر الذى استدلتم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَضَبِي^(١)، وقوله :

— ٥٠٠ — * لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ *
—————

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه
(ج ١ ص ٤٢٤) وقد نسبته قوم إلى المتوكل السككاني (انظر معجم البلدان ٧ / ٢٨٤)
وهو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
السكامل ، وعجزه قوله :

* عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ *

ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنه »
فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تنه
« وتأتي » الواو واو اللية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل
مضارع منصوب بأن للمضمره وجوبا بعد واو اللية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب
بالمفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم
في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين
القولين يكون قوله « عليك » جارا ومجرورا متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « فعلت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب
إذا محذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن للمضمره

وجوبا بعد واو اللية في جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحًا إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

وقوله :

٥٠٢ — * فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى * *

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللفظة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من اللطايا تخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو المشى « عنقاً » بفتح العين المهملة والنون جميعاً - ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلتقي عنا متاعب السفر ولا نحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحاً » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى . وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فلنستريحاً » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فلنستريحاً » حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو نستريح - بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيان ، ونسبه سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعمش في شرحه : « و يروى للحطيئة » ونسبه قوم إلى =

ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً؛ والذي أنشده للؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ *

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدده بيتان، وهما قوله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اسْتَكَيْنَا سَيِّدِرِكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْمِجَانِ
سَيِّدِرِكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْحِصَانِ

اللغة: « ادعى » أمر من الدعاء، وهو هنا بمعنى النداء، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الندى، وهو بعد ذهاب الصوت، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت.

الإعراب: « فقلت » الفاء حرف عطف، قال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبني على حذف النون، وياؤه المؤنثة المحاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل بنادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن، والتقدير: إن أندى لصوت نداء داعيين، أى إن أجهر وأرفع - إلخ.

الشاهد فيه: قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر، ومن النحاة من يرويه * فقلت ادعى وأدع فإن .. * على أن لام الأمر مقدرة، والأصل ادعى ولأدع- إلخ وسيأتى بحث ذلك في مباحث جوازم المضارع، إن شاء الله.

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ)^(١) الآية ؛ لأن (فَتَطْرُدُهُمْ) جوابُ النفي ، و (فتكون) جوابُ النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تمييزاً ، وأتلو بنفي ، والمنتقض بإلا^(٢) ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » . ومن الطَّالِبِ باسم الفعل^(٣) ، وبما لفظه الخبرُ ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي واقفاً بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكان قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية ثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِثْلًا قَائِمًا فِي نَدْبِنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالسِّتِي هِيَ أَعْرَفَ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قولك « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمنتقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)^(١) ، فإنها للعطف ، وقوله :

٥٠٣ - * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ * *

= محضا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كتنزال ودرالك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .

(١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ - هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرُنكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلَقُ * *

اللغة : « القواء » بفتح القاف ، زينة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن ساكنها يبيد فيها أى يهلك « سملق » زينة جعفر - الأرض التي لا تنبت شيئا .

الإعراب : « ألم » المحمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به للسؤال « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء الاستثنائية ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطف يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب (١) .

بنون التوكيد الحفيفة، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح في محل نصب « يبداء » فاعل تخبر مرفوع بالضممة الظاهرة « سملق » نعت لببداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع العمل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هي للسببية ، وإنما هي للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها في إعرابه وفي معنى العامل، أما اشتراكهما في الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعاً كان ما بعدها مرفوعاً أيضاً ، وإن كان ما قبلها مجزوماً كان ما بعدها مجزوماً مثله ، وأما اشتراكهما في المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيًا كان ما بعدها منفيًا أيضاً ، وإن كان ما قبلها مثبتاً كان ما بعدها مثبتاً مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هي دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ما قبله فعلاً مضارعاً مرفوعاً أو مجزوماً ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب في حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها ومرتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها في النفي ولا في الإثبات . وتعلم أيضاً أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع المقترن بها لأن الفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناءه على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله للستر فيه في محل رفع خبراً عنه .

وإنما قلنا في فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية للضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متصيد مما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقاً لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفي لأنه معطوف على منفي ، ونظيره في ذلك الآية السكريمة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) أى لا يؤذن لهم فلا يمتذرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّابَنَ » بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول فقط ، فإن قَدَّرْتَ النَهْيَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُقَدَّرٍ ، لا للطلب لتضمُّنِهِ معنى الشرط خلافاً لزماعى ذلك^(١) ، نحو (قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية الكريمة التي تلونهاها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستشفاف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا تزورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفي ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فأعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ما عداه .
(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومترتباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينبغي أن يكون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي ، فإن اختلف شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتلى) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتلى ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بحذف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر السكندی : =

= قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمَلِ
ومن أمثله قولك « اثنى أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدثك » وقولك
« لا تكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب - بأن كان نفيًا نحو « ما تزورنا نحدثنا » أو كان خبرًا
مثبتًا نحو « أنت تزورنا نحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع
لا يكون متسببًا عن الخبر المثبت ولا عن المنفى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لسكن افترن هذا المضارع بالفاء نحو
« زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام
عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لسكونه واقعا بعد فاء السببية فى جواب الطلب .
وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولسكن لم يقصد الجزاء ارتفع
الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة ، فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت
للكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) فقد تقدم الطلب وهو هب ،
وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثنى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى
برجل يودى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالًا من هذه
المعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد
تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَّفَ كُلُّ امْرِئٍ بِمَجْرِي لِمَقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى
سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره :
« زرنى إن زرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام
السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، ومحممه المتأخرون .
والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =

أَتْلُ) (١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتِي) (٢) في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ ، كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع « إن لا » في موضعه ؛ فن ثم جاز « لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلِّمْ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُذَّكَ » ، وأما « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزم على الإبدال لا الجواب .

وَأُلْحِقَ الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دلَّ على معناه : من اسم فعل ، نحو « نَزَالِ فَذُكِّرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيَنَامَ النَّاسُ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

— ٥٠٤ — * مَكَانَكَ تُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

= وهذا قول الخليل وسيديويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضرباً زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الحزرجي ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

* وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَّاتُ وَجَاشْتُ *

وقبل البيت المستشهد هنا بجزءه قوله :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبْنِي بِلَائِي وَأَخَذِي الْحُمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَلِإِقْحَامِي عَلَى الْمَسْكُورِ وَنَفْسِي وَضُرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو محوها « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى أثبتى وقرى ولا تثورى « تحمدى » يحمذك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوارجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همتى وبلائى فى أول الأبيات مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى أثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افعال ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعال فعل الأمر .

وفولهم « اتقى الله أمرؤ فقل خيراً يُدب عليه » أى ليتق الله وليفعل^(١)
وألحق الفراء الترجمي بالتمني بدليل قراءة حفص (فاطلح)^(٢) بالانصب .

فصل : ويُنصب بـ « أن » مضرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ، ولم يقترن الفعل
بلا ، نحو (وأمرنا لنسلم لرب العالمين)^(٣) (وأمرت لأن أكون أول
المسلمين)^(٤) .

فإن سُبقت بالـكون المذكور وجب إضمار « أن » كما مر^(٥) .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو « يثب » بعده ، والمضارع إنما يجرم في جواب
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها الـكون الماضى المنفى هي لام التعليل - وقد عبر عنها
بلام كي ، واللام التي سبقها الـكون الماضى المنفى هي لام الجعود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام الجعود نحو
قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم) .

الحالة الثانية: وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية
نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة) .

والحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام
التعليل نحو قوله تعالى (وأمرنا لنسلم) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه
(وأمرت لأن أكون) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضرة جوازاً هو قول

جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

=

وإن قرّن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو (لَيْثَلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)^(١) (لَيْثَلًا يَتَلَمَّ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٢) .
والأربعة الباقية : أو ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٣) في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على (وَحَيًّا) ، وقوله :

— ٥٥٥ — * وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَفَرَّ عَيْنِي *

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو (وأمرت لأن أكون) فإن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ، إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لها مع إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ، بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كي كما في قوله سبحانه (لكي لا تأسوا) وهذا قول السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٥٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعمى في شرح شواهد ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت — فذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها =

== إلى الحاضرة وهي أم ولده يزيد ، فسكّنت تكثير الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ * .

ورواية سيوييه وجماعة في صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .
اللمعة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الموحدة - استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيء له « عباءة » هي بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة - كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تفر عيني » أصل معناه تثبت وتبرد ، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقرق فيها من دمع السرور ، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجري فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد انهاء - وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتفر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له ، تفر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو المعاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيني » عين : فاعل مرفوع بضمه . مقدره على ما قبل ياء التثنية ، وعين مضاف وياء التثنية مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و « الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « وتفر » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تفر بأن مضمرة بعد الواو ؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق ، فتسكون قد عطفت اسماً على اسم ، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار حائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالفئة الصريحة الواقعة صلة لأن لم يجز نصب المضارع ، كالثال الذي ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » في قوة قولك « الذي يطير » ، والسر في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذي يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

* لَوْلَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ * — ٥٠٦

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،
والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مَا كُنْتُ أُؤِيرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبٍ *
اللغة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره

راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لئرا من غير أن يسألك بلسانه ، وفي
القرآن الكريم : (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد في بيت الشاهد الذي
يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه
عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق إعد
« ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب
فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وققر ، وقرأه العيني بكسر التاء
وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ
خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض
عن ذات السعاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه »
الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد
فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى
المعتر مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل
ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة
الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها
وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

* ٥٠٧ - * إِنِّي وَقَتْلِي سَلَيْكَ كَأُتْمٍ أَعْقَلَهُ *

= الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توقع » .

٥٠٧ - هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخنعمي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ *

اللغة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر - هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، وسميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القليل : أي يربطونها « الثور » هو لُحْلُ البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف وروود الماء فيضربه البقر لينعيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان (١٨/١) وبين معناه .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى السجھول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت » =

وتقول : « الطائر قَيْعَةٌ ضَبُّ زَيْدٌ الذَّبَابُ » بالرفع وجوباً ؛ لأن الأسم
في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير^(١) .

== عاف : فعل ماض ، والناء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضممة الظاهرة ،
وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لسا الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل »
بأن المضمره جوازاً بعد ثم التى عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح في الاسمية
ليس في تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولاً أن المراد بالاسم الذى ليس في تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه
بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تشوبه
شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً ، وقد يكون مصدراً مثل « لبس »
في الشاهد ٥٠٥ و « توقع » في الشاهد ٥٠٦ و « قتل » في الشاهد ٥٠٧ ، وقد
يكون اسماً علماً كما تقول « لولا زيد ، يحسن إليك لهلكت » فيحسن : منصوب بأن
مضمرة جوازاً ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير :
لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك يعطف عليك لم تسكن
شيئاً » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أُسُوكَ عَلَقَمًا

فأسوك : منصوب بأن مضمرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا
رجال من رزام وآل سبيع أو إساءة ، إياك ، وعلقم : منادى مرخم يحذف الاء وقد
عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد
الفاء والواو قد يكون إضماراً جائزاً وقد يكون إضماراً واجباً ، وذلك لأن الفاء قد
تسكون فاء السببية وقد تسكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تسكون
واو العطف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن
بعدها واجباً ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزاً ، ويلحق
بهما في هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت في الشاهد ٥٠٦ العطف
بثم ، ورأيت في البيت الذى رويناك لك في مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنصَبُ بـ «أن» مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ،
 كقول بعضهم : « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١) ، وقول آخر :
 « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »^(٢) ، وقراءة بعضهم . (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وبصبه ، وأنى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازها ، والذي سهل حذفها وجود «أن» أخرى في قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَا زَا جِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي
 الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في قوله « وأن أشهد اللذات » .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة - وهو « يأخذك » - ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائي (سيويه ١٥٥/١) :

قَلَمَ أَرَّ مِثْلَهَا خُبَّاسَةً وَاجِدِ
 وَنَهَشْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أْفَعَلُهُ

وحمل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حاروا عليه قوله تعالى (تأمروني أعبد) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدمع) في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .

هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة في الآيتين السكريميتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف « أن » المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر « أن » لسبب الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضا . =

لِلْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ (١).

فصل : وجازمُ الفعلِ نوعانِ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبيية ، نهياً كانت نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) (٢) ، أو دُعَاءً نحو (لَا تُؤَاخِذْنَا) (٣) ، وجزمُهَا فِعْلِيّ التَّكْلِمِ مبنيين للفاعل نَادِرٌ ، كقولهِ :
 * لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّ بَا حُورًا مَدَامِهَا *
 ٥٠٨ —

= وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يياتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف صدر

بيت من البسيط ، ويروى عجزه هكذا :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِمَاحُ دَوَّارٍ *

ويروى عجزه هكذا :

* مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْجَازٍ أُنُورِ *

اللغة : « رربا » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جعفر — أصله اسم لقطع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهملة والواو — « مدامها » المدامع : جمع مدمع — بفتح اليمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أما كُن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » =

جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهى « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لاحتلاله من الإعراب «رربا» مفعول به لأعرف « حورا » نعت لررب منصوب بالفتحة الظاهرة «مدامعها» مدامع فاعل مجرور مرفوع بالضممة الظاهرة ، ودمامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الربرب مضاف إليه « مردفات » حال من رربب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «على» حرف جر «أعقاب» مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أ كوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل للمضارع المجزوم بها محلا للمتسكلم ، وهو مبنى للمعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل «لا» نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبی ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن «لا» ناهية ، ودخولها على فعل المتسكلم المبني للمعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَاهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وقال :

* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ * — ٥٠٩

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه ابن هشام في معنى اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قزم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهَا أبدأ مَا دَامَ فِيهَا الجِرَاضِمُ *

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلانعد » تحتل النهى والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خاض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه فاعله مبنى على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وسجلة لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلانعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

وبكثر «لَا أُخْرِجُ» و «لَا نُخْرِجُ» لأن النحى غير المتكلم^(١).
 واللام الطلبيية ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٢) ، أو دعاء نحو
 (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٣) ، وَجَزَمُهَا فَعَلِي المتكلم مبنيين للفاعل قليل ، نحو
 «قَوْمُوا فَلَأَصِلُّ لَكُمْ» و (وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ)^(٤) ، وَأَقْلُ مِنْهُ جَزَمُهَا
 فعل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرُّ حَوْا)^(٥) في قراءة^(٦) ، ونحو
 «لَتَأْخُذُوا مَصَافِسَكُمْ»^(٧) ، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر^(٨).

و «لَمْ» و «لَمَّا» ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ،
 والقلب للمضى^(٩).

(١) وذلك لأن الأصل «لا يخرجني أحد» ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد
 وياء المتكلم مفعول به ، مخذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ،
 فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة نونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقْمُنَّ أَذْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَسَى لَتَقْمُضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى
 ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام
 العصابة .

(٩) بفي مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل
 المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستهتام على كل منهما .

وتنفرد « لَمْ » بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ)^(١) ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثمَّ جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع في « لَمَّا »^(٢) .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها ، كـ « قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا »
أى : ولما أَدْخُلُهَا ، فأما قوله :

٥١٠ — * يَوْمَ الْأَعْرَابِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ * *

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسرف في أن « لم » تلي حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفي الفعل الماضي غير المفترق بقد ، يقول لك القائل « قام زيد » فتقول « لم يقم » ولما لنفي الفعل الماضي للمفترق بقد ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول « لما يقم » وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل في الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى سيكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى سيكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وجد في بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولأريب أن في هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون » كان كلاما صحيحا سائفا ، لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضى واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لا ينافى ولا يتناقض مع حصوله في الزمن للمستقبل الذى تنبىء عنه السين في « سيكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكلام ، وصدره قوله :

* أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا * *

اللفظة : « يوم الأعراب » هكذا هو بالعين المهملة والزاي في كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادي يقول « يوم الأعراب لم أنف عليه في كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأعراب » بالعين المعجمة والراء المهملة - ولم أعرف مأناه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة مبني على السكون في محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير العائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعراب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله

قول الآخر :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُسْكِيْزِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبِيْعٌ وَفِي النَّمْرِ قَقَمٌ

* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ * =

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ)^(١) (وَ لَمَّا يَدْخُلِ
الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)^(٢) ، ومن ثم امتنع « لما يجتمع الضدان »^(٣) .

وجازم لفعلين^(٤) ، وهو أربعة أنواع :
حرف باتفاق ، وهو « إن » .

= الأصل « أجالح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » حذف للعلم بالمحذوف ،
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، قَوْمِي ، قَوْمِي

أراد أن يقول : فقامت ولم تسكد تقوم ، حذف للعلم بالمحذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ض .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترن بقدم ،

وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »

- لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »

وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع

الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع

الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع

اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور

البحريين ، واختاره ابن عصفور والأبدي ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل

الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك

في التسهيل ، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيدويه القول

بأن الأداة جزمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لاطائل تحته .

وحرفٌ على الأصح ، وهو « إذْ مَا »^(١) .

واسمٌ بانفراق ، وهو : مَنْ ، وَمَا ، وَمَتَى ، وَأَيُّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ،
وَأَيُّ ، وَحَيْثُمَا .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْمَا »^(٢) .

وكلٌّ منهنَّ يقتضى فعلين يسمي أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ،
ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ)^(٣) ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ
عُدْتُمْ عُدْنَا)^(٤) ، وماضياً فمضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثُ الْآخِرَةِ

(١) ذهب سيديويه إلى أن « إذْ مَا » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس
المبرد وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن « إذْ مَا » اسم شرط ، وهو ظرف زمان
مثل « ههنا » ، وحجة هؤلاء أن « إذْ » قبل اقترانها بما كانت اسماً ، فيجب أن يبقى لها
دلالة بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

إن قال أنصار سيديويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك
لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت
شرطاً صارت دالة على الزمان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما
نحتمل فهمها أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم »
أو « لئلا » عطفت كل واحدة منهما زمنه ما ضياً ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ،
بل هو باق على أحد المضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسمون
إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها
في نحو قوله تعالى (مهما تأتنا به من آية) وقد سدد علمنا أن الضمير لا يعود إلا
على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِي حَرِّهِ^(١) وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا
وَإِحْقَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه (وَإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)^(٢)
لأن تابع الجواب جواب^(٣) ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ
خَصُّوا هذا النوع بالضرورة^(٤) .

ورَفَعُ الجوابِ للسبوقِ بِمَاضٍ أَوْ بِمضارعٍ مَنفِي بِـ « لَمْ » قَوِيٌّ^(٥) ،
كقوله :

(١) من الآية ٣٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهد الصريحة قول الشاعر وهو قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب

ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والقراء في

أنه جائز في سعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره

للمؤلف ، وروى قول عائشة رضى الله عنها « إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ

رِقٌّ » وقد وردت أبيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر :

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيْئَةٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه ،

وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيويه على تقدير حذف الجواب ،

وللرفع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى في حذف ما علم من

الجواب ، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتى : يقول لا غائب مالى إن أنا خليل

يقول ذلك ، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى =

٥١١- وَإِنْ أَنَاءُ خَلِيلٍ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب وفي هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب فجاء به مرقوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل الأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى المزني من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٤٣٦) .

اللغة : «خليل» هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء للمعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ومحوها «مسألة» يروى في مكانه «مسغبة» وهى أحد مصادر «سغب فلان» من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيما ذا متربة) «لاغائب مالى» يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه «حرم» أراد به المنوع المحروم من النسخ ، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قرن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم «أناء» أى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان للمدح مفعول به «خليل» فاعل أى مرفوع بالضممة الظاهرة «يوم» ظرف زمان منصوب بأنى ، ويوم مضاف و«مسألة» أو «مسغبة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضممة الظاهرة «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالى» مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبرا مقدما ، ومالى : مبتدأ مؤخرا ، ومال مضاف وياك المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي «حرم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله «يقول» حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله «أناء» انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٢٠٦/٥) .

ونحو « إن لم تَقُمْ أقوم » ورَفَعُ الجواب في غير ذلك ضعيف ، كقوله :

٥١٢ — * ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا *

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيويبه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم يتقص من طعامها شيئا ، والبيت بتأمله هكذا :

فَقُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّقِكَ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

اللغة: « تحمل » هو مثل تسكف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتسكف الحمل « طويقك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكور الواو - طاقته وقدرته « مطبعة » يضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ، قاله الأعمى ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فسكنى عن امتلائها بقوله « مطبعة » ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاؤه « لا يضيرها » مضارع ضاره يضيره ضيرا ، مثل باعه يبيعه بيما - أى ضره وأوقع به .

الإعراب: « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفعاله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب حمل بخبره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف متعلق بتحمل ، وهو مضاف وطوق من « طويقك » مضاف إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية اسم إن ، بنى على السكون فى محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط مجازم بنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يأتيا » يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلاوة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفعاله ضمير مستتر فيه بجوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية التى يصفها مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رُفِعَ الفعل المضارع الواقع جوابا للشرط غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً للجمهور النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَسْكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ)^(١).

* * *

فصل^(٢): وكلُّ جوابٍ يمتنع جَمَلُهُ شرطاً فإنَّ الغناء تجب فيه ، وذلك الجملةُ

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط ستة أمور :

الأول : أن يكون فعلا غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى نحو « إن قام زيد أمس قتت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أنى كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبيا ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » ناهية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » .

والثالث : ألا يكون فعلا جامدا كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائما » .

والرابع : ألا يقترن بقد ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » .
والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منفيًا بما أو بلن أو بلما لم يجز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترنا بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .
وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جوابا اقترنت جملة الجواب بالغناء .
(١٤ - أوضح المسالك ٤)

الِاسْمِيَّةِ نَحْوِ (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيَدَيْهِ فَمَوْكَلٌ عَلَيْهِ) (١)، وَالطَّلْبِيَّةِ نَحْوِ (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) (٢)، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) (٣)، وَالَّتِي فِعْلُهَا جَامِدٌ، نَحْوِ (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَبَ مِنْكَ مَالًا وَّوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي) (٤)، أَوْ مَقْرُونٌ بَقَدَّ، نَحْوِ (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) (٥)، أَوْ تَنْفِيسٌ، نَحْوِ (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ) (٦)، أَوْ «لَنْ» نَحْوِ (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ) (٧)، أَوْ «مَا» نَحْوِ (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) (٨)، وَقَدْ تَحْذَفُ فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

— ٥١٣ — * مَنْ يَفْعَلِ الْحُسْنَآتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقيل : إنه لكعب بن مالك ، وكلاهما أنصاري ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٥) والتى أنشده للؤلؤف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

ويروى * . . . عند الله سيان *

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْفَىِّ وَالصَّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاه جمهور النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فالله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه ورد في هذا الشاهد، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُغْنِيَّ « إذا » الفُجَاءِيَّة عن الفاء إن كانت الأداة^(١) « إن »

== فعل الشرط مجزوم وعلامة جزومه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « ينقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجمله هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل « لاني » جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد « والصبأ » الواو حرف عطف ، والصبأ : معطوف على التي مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلني » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادماً الآتي أو بقوله سيلني السابق ، وطول مضاف و« السلامة » مضاف إليه « نادماً » مفعول ثانٍ لقوله سيلني ، وجمله المضارع المبني للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط ، وجملتنا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلني » حيث جاء جواب الشرط المقترب بحرف التنهيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلا من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على المسببية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يقيم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصّر في أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فنقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر في أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن للتوكدة نحو « إن ==

والجوابُ جملةٌ أسميةٌ غير طلبية ، نحو (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)^(١) .

فصل : وإذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو
فلك جَزْمُهُ بالعطف ، ورفعه على الاستئناف ، ونصبه بأن مضمرة وجوباً ،
وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر (فَيَقْنَطُونَ لِمَنْ يَشَاءُ)^(٢) بالرفع ، وباقيهم
بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرئ بهن أيضاً في قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ
اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُوهُمْ)^(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوجهُ الجزم ،
ويجوز النصب ، كقوله :

« محمدًا يصل رحمه » فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترن بالفاء
نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدًا يصل رحمه » .
ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، وقوله سبحانه : (إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةَ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ
تَخْرُجُونَ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع
بينهما؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ
كُفَرُوا) ويقول الزمخشري « إذا هذه هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد
الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٨ - * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ * *

فصل : ويمجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »^(١)
مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا *

الالفة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بمهايتنا « يخضع » أراد : يكون خاضعاً لنا ، متقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ . « نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتم ميعتم به ، ونحفظه من كل الطوارق والعاديات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاصاً من حقه « هضمًا » غمطاً لما وجب له . الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط . الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب المفعول للمضارع للمطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لسكن النصب غير ممتنع . ومثله قوله زهير وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَرْتَقِ
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يمجز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ - * وَإِلَّا يَنْعَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ *
أى : وَإِلَّا تُطَلِّقَهَا يَنْعَلُ .

ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً ، وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله سبحانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خير بأن البصريين يحولون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تُوْخَذُوا فَسِرّاً بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندركم تؤخذوا فسراً ، أو متى تثقفوا تؤخذوا فسراً ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ *

اللمة : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو قسم عروة الزواج وحل العصمة « كف » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل فى الحسب وغيره مما

وما علم من جواب ، نحو (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُدْبِتَنِي نَفَقًا)^(١) الآية .

تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعل » مزارع علا ، مثل سما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » المفرق - بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فليست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء مخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفاء الآتي « بكفاء » الياء حرف جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤانفة من حرفين : أحدها إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مزارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهي مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التي أوأنا إليها وقدمنا بيانها هي ما اشترطه جمهور النحاة ، واعتبروا ماجاء مخالفا لها شاذاً ، إلا ما كان كالأية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الموتى) أي لكان هذا القرآن ، مثلاً .

ويجب حذفُ الجوابِ^(١) إن كان الدالُّ عليه ما تقدّم مما هو جواب في المعنى^(٢)،

(١) بقي مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معا وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ، فحذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهي إن . وقد ورد ذلك أيضا في قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمَدْيَةَ مَنْ يَحُشُّهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب المرء تصادفه مديته ، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهي أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في الحديث في شأن اللقطة « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » فالحذوف من الجملة الأولى جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا يَجِيءُ فَاسْتَمْتَعَ بِهَا ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يحتمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح الأمر الأول : أن المواضع التي يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون للتقدم جملة اسمية ، نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن تقدير هذا الكلام : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، وإنما لم يجعلوا الجملة للتقدمة هي الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف في الأخير بيناه لك فيما مضى .
الموضع الثاني : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم وقد اقترنت بالفاء ، نحو قولك « فَلَمْ تَقُمْ بِوَأَجْبِكَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا » ولا يكون الكلام للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب المنفي بلم لا يقترن بالفاء .

الموضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابقٍ ، نحو
(كَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ)^(١) .
كما يجب إغناء جوابِ الشرطِ عن جوابِ قَسَمٍ تأخَّرَ عنه ، نحو « إِنْ تَقُمْ
وَاللَّهِ أَقَمُّ » .

== قولك « أقوم إن قلت » ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان
جواباً لانجزم ، والقرض أنه مرفوع .

الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب
الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحببتهم في ذلك أن
أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون
وللبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس
في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول
لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يوثق بها خلفاً عن العمل ، وليس مع التقديم
عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء
يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن
الزخشرى جوز في قوله تعالى (فلم تقتلوهم) أن تكون هذه الجملة جواباً لشرط
محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلوهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع
التقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل
ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تقتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له باللك ، ونشرحه لك في مثال
الموضع الأول وهو قولك « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين
أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازماً بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالتحصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير
الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،
وفرق بين البنائين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تَقَدَّمَ مَهْمَا ذُو خَيْرٍ جَازَ جَعْلُ الْجَوَابِ لِلشَّرْطِ مَعَ تَأْخِرِهِ ، وَلَمْ يَجِبْ خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ^(١) ، نَحْوُ « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقْمٌ » ، وَلَا يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَا خِلَافًا لَهُ وَلِلْفَرَّاءِ ، وَقَوْلُهُ :

٥١٧ - كَلِمَتَيْنِ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصْمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ضُرُورَةٌ ، أَوْ اللَّامُ زَائِدَةٌ .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والسكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفًا لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجهن جواب الشرط محذوفًا ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفًا لدلالة جواب القسم عليه ، فنقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضب لغضبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مغل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا لأنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة

من بني عقيل ؛ ولم أجد أحدًا سماها باسمها .

اللغة : « حدثته » بالبناء للمجهول - أخبرت به « صادقًا » مطابقًا للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « باديا » بارزا ظاهرًا ، يريد أنه لا يكتبني بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

= المعنى : يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمامين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديدا الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثه» حدث : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واتعأ ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» نعل مضارع جواب الشرط مجرور بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «القيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «للشمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخرا عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقيل «لأصومن» .

والجهمور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للمتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ما صنعه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِفَ الجوابُ اشْتَرَطَ في غير الضرورة مُضِيَّ الشرط ؛ فلا يجوز
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفَعَّلَ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقَمُّ لَأَقُومَنَّ »^(١) .

فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٍ^(٢) :

أحدها : أن تكون مصدرية^(٣) ؛ فَتُرَادَفُ « أَنْ » وَأَكْثَرُ وَقُوعِهَا

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفرأء ، وذهب جمهور السكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَسِنَّ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتِكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « ليعلم ربي » -
وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين محدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمني ، وسيشير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير) ومن أمثلته قولك « لو أتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأيوماً من إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأمر فنتطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جواباً كما في قوله تعالى (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدرأً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعده «وَدَّ»^(١) نحو (وَدُّوا لَوْ تَذَهِنُ)^(٢) أو «يَوَدُّ» نحو (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)^(٣)، ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ^(٤) :

== بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على «أن» في نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والخطب في ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم: لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه، وبمن ذكر «لو» المصدرية الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك وابن هشام.

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر اللوصلات الحرفية (ص ١٤)
«ومنها لو التالية غالباً مفهوم تمن» اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهوم التمني يشمل: أحب، واختار، وتمنى، وود، ويود، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في وود ويود، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمني مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى، ولا لازماً لمعناه، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها؛ إما لكونه حاصله عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيها.

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى، وفيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِّنَ التَّمَانِي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وقول امرئ القيس:

تَجَاوَزْتَ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

فإن «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير، وكان الحزم عجالتهم، وهو في بيت امرئ القيس بدل اشتغال من ياء التسكلم المجرورة محلاً بعلى، والتقدير: على حراصا على إسرار مقتلي.

٥١٨ - مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

٥١٨ - هذا بيت من الكامل ، وهو - كما قال المؤلف - من كلمة تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللغة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعي المن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يعيظه غيظا » إذا أغضبه وأحنقه وأثاره « المحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون - اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والمغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير الخطاب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى شيء ضرك في المن ، أو أى شيء كان ضرك في المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها رعاية للاختصار « وربما » الواو واو الحال ، رب :

وإذا وليها الماضي بقي على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تَخْلَصُ الاستقبال ، كما أن « أن » المصدرية كذلك .

الثاني : أن تكون للتعليق في المستقبل ؛ فتترادف « إن » كقوله :

٥١٩ — * وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا * *

حرف تَقْلِيلٍ وجر شبهه بالزائد ، وما كافت « من » فعل ماضٍ « الفقى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المغيظ » خبر المبتدأ « المحنق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المغيظ وهو المحنق .
الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ما ذكرناه في إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق في هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدونشوى ، ونص عبارته « ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » اهـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبي صخر الهذلي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتي بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقِي

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِي يَهَسُّ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تقابل وتجتمع « أصدأونا » الأصداء : جمع صدى — بفتح الصاد مقصوراً كما في البيت الثاني — وهو ما تسمعه كأنه يجيئك إذا كنت على =

شط نهر أو فوق جبل أو في بيت خال « رمسينا » الرمس - بفتح فسكون - القبر « مسبب »
 بسينين وبأين - الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف « رمة » الرمة - بكسر
 الراء وتشديد الميم - العظم البالي ، وفي القرآن (قال من يحيي العظام وهي رميم)
 « يهش » من الهشاشة وهي الارتياح وخفة السرور « يطرب » يظفر الفرح والاستشارة ،
 الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « تلتقي » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره
 على الياء « أصدائنا » فاعل تلتقي ومضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله تلتقي ، وبعد
 مضاف وموت من « موتنا » مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه « ومن »
 الواو واو الحال ، من : حرف جر « دون » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم ، ودون مضاف و « رمسينا » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « من الأرض »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبب الآتي ، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً
 فلما تقدم عليه أعرب حالا ، « سبب » مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه
 المؤخر في محل نصب حال « انطلق » اللام واقعة في جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص
 « صدى » اسم ظل مرفوع بضمه مقدره على الألف ، وصدى مضاف وصوت من
 « صوتى » مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء التشكك مضاف إليه « وإن » الواو عاطفة
 على محذوف : أى إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هى واو الحال ، وعلى
 الأول تكون « إن » شرطية ، وهى على الثانى زائدة للبالغة « كنت » كان : فعل
 ماض ناقص ، وتاء التشكك اسمه « رمة » خبر كان « لسوت » جار ومجرور متعلق بقوله
 يهش الآتى ، وصوت مضاف و « صدى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف
 إليه « يهش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يود إلى
 صدى صوتى ، والجملة في محل نصب - بر ظل « ويظرب » معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله « له تلتقى » حيث وردت لو شرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب
 - وهو قوله « لعل صدى » - وقد وقع بعد « لو » في هذه العبارة الفعل
 المضارع الذى هو قوله « تلتقى » وقد صرح ابن مالك فى الألفية بأن وقوع الفعل
 المضارع شرطاً لازماً قليل ، وليكنه ورد به الجماع عن العرب قبله النجاة ، ونص عبارته :
 ١٥١ - أوضح المسالك ٤

« ويقال * إبلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل
توضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يعلق بها غموض ، فنقول :
اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضربين
ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربيهما عن شرطها في
الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها «لو الامتناعية» وهي التي تدل على تعليق
فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك «لوزارني على لأكرمته» فقد علق
إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أموراً .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو «لوزرتني أمس لأكرمتك»
أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك «لو لم تسيء إلى لأحسنيت إليك» فإنك تعلم أن
الفعل المضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه - أى عدم حصوله - إذ
لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ، ولو حصل لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف
إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائماً كما لزم في شرطها ، بل ينظر فيه فيما أن
يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب
سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذي لا سبب له سواه ، نحو
قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت
الشمس موجودة كان النهار موجودا» وتسكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب
لامتناع الشرط ، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها للأسباب لم
يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصول امتناع الجواب ، لأن عدم السبب السبب لا يلزمه
عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون المسبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب
المعين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه «نعم العبد صهيبي ، لو لم
يخف الله لم يعصه» .

= ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول المرين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوارها على حصول شرطها ، نعى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لَا يُبْلَغُكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع - ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى ماضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو نصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقال إبلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقال مجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يلبها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناظم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناظم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لا حجة فيه ، لصحة جملة على الماضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أوَّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا)^(١) ، أو مضارعٌ تَخَاصَّ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .
 الثالثُ : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلبُ أقسامِ « لو » ، وتقتضى امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلوبيين ، لا جوابها خلافاً للمعريين^(٢) ، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزم امتناعه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)^(٣) ، وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو « لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وليها مضارعٌ أوَّلَ بالماضي ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمْرِ لَعَزَمْتُمُ)^(٤) .

من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله سبحانه (ايظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا المسائل ولو جاء على فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَسَازِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْحَارٍ
 فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لا امتناع » : أي حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

٥٢٠ - * أَخِلَّيْ لَوْ غَيْرَ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ * *

٥٢٠ - هذا الشاهد من كلام العظمى الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَأَيُّ النَّاسِ أُنَّبِي
أَرَى الْأَرْضَ تَبْقَى وَالْأَخْلَاءَ تَذْهَبُ

أَخِلَّيْ لَوْ

عَتَبْتُ ، وَلَسِكُنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللفظة : «أخلى» الخليل - بفتح الحاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين أو لاهما مكسورة - فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدمم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الحاء ، بزنة الكتاب - الموت ، «عتبت» لمت وسخطت «معتب» مصدر ميمى معناه العتاب . الإعراب : «أخلى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف ، شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا محل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب لو «ولسكن» الواو حرف عطف ، لسكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد : يدور في «لو» نحو الحمام ، حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع ، ويشترط أن يكون الاسم المرفوع محذوفاً ، يفسره ما بعده ، نذكر قوله «لو» : (إذا السماء انشعبت) وقوله سبحانه : (وإن أحد من الناس كذب بما يسمع من السعاسة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)^(١) ، فقال سيبويه
وجهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر محذوف^(٢) ،
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبت مقدر كما قال
الجميع في « ما » وصلتها في « لَأَكَلُّهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » .

ووحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و« إن » فذهب الجمهور أرجح
عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي بيننا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد
اسماً مرفوعاً ولى إن أو إذا الشرطيتين إلا بعده فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم
ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم
ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدى بن
زيد العبادي :

لَوْ بَيَّنَّ الْمَاءَ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَانٌ

فعلنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا
إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن تقدر فعلاً في بيت عدى الذي أنشدناه
وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً
في التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث
وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو على الفارسي بيت عدى بن زيد الذي أنشدناه على أن « حلقى » فاعل
بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شريق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون
تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شريق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ
و« شريق » خبره ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة
هي واسمها الذي هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أى الحال
والشأن) حلقى شريق ، وفي كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ،
فقال ابن عصفور : بقدر مؤخر عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا =

وجواب « لو » إما ماضٍ مَعْنَى ، نحو « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَمُصِدِ »
 أو وضعاً ، وهو إما مُثَبَّتٌ فاقتزائه باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) ^(١)
 أَكْثَرُ من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) ^(٢) ، وإما منفي فالأمر
 بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ^(٣) ، وقوله :
 * وَلَوْ نَعَطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا * — ٥٢١

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب ومؤخرا
 عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِيبَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوْمِ فَلَوْ جَدِرَ كَادَ يَبْرِينِي

فيحمل هذا للوضع على ذلك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها
 وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية الكريمة : ولونابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبندأ
 الذي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبس أن المؤكدة بأن التي بمعنى
 لعل ، وليسكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) حيث قدم
 الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدأ
 لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَسِ كُنْ لَأَخِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي * *

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « نعطي » فعل مضارع مبني للمجهول
 مرفوع بضمه مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،
 وهو المفعول الأول لنعطي « الخيار » مفعول ثانٍ لنعطي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لما »
 اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي « افترقنا » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَابُ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوِ (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)^(١) ،
وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جوابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وَإِنْ « لَوْ » فِي الْوَجْهِينِ
لِلتَّمْنَى فَلَا جَوَابَ لَهَا .

فصل في أمّا

وهي حرفٌ شرطٌ وتوكيدٌ دائماً ، وتفصيلٌ غالباً .
يبدلُ على الأول مجيء الفاء^(٢) بعدها .

تتأخره ، ونأ : عنه ، والجملة لا محمل لها جواب أو « ولكن ، الواو حرف - تلف ،
لكن : حرف استدراك « لا » ، باقية للجنس « خيار » اسم لا النامية للجنس مبنى على
الفتح في محل نصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و « الليالي »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « لما افترقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضياً منفياً بما
واقترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطي الخيار ما افترقنا »
كما قال الله تعالى : (ولو شاء ربك ما فعلوه) .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى (فأما الذين آمنوا فبعضهم أنه الحق من ربهم)
ووجه دلالة مجيء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لعناء أن الفاء لا يحلوا
حالتها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون
هذه الفاء عاطفة لأنها داخلة على خبر المبتدأ ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه ، كما
لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام
الفصيح في السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبذلك
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن
وأما التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراره مواقمها ، نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(١) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)^(٢) (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى)^(٣) الآيات ، ومنه (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)^(٤) الآية ، وقَسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)^(٥) الآية ؛ فالوقف درونه ، والمعنى : وأما الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .

وَمِنْ تَحْلُفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ « أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقٌ »^(٦) .

وأما الثاني فذكره الزنجشري فقال : أما حرفٌ يعطى الكلام فَضْلًا توكيدًا ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أنه لا محالة ذاهب قلت « أما زيد فذاهب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي ذائبة عن أداة شرطٍ وجمانه ، ولهذا نُؤَوَّلُ بهما يكن من شيء ، ولا بد من طاء تالية لتاليها ، إلا إن دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام في غير هذا الكتاب - أن يكون هذا المثال ونحوه لاندل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به التكلم إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا - جميعا أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد أما ، فإذا كنت تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المقوم مثلا فقلت « أما على خطيب مقوم » فتقدير الكلام : أما على خطيب مقوم ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فأعرف ذلك وتعتنن له .

بالمَقُول ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
أَكْفَرْتُمْ)^(١) ، أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في
ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومي . وهو مما هجا به بنو أسيد
ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق
عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونَ سُدَّانُ عِظَامُ الْمَوَاكِبِ
فَأَمَّا الْقِتَالُ وَالْكَنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اللغة : «قمدون» جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو
الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل المنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى
«سودان» جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ
من السيادة ، قاله البغدادي «عراض» جمع عرض - بالضم - وهو الناحية «المواكب»
يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء
«المراكب» وفسروه بنفس الذى فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل
للزينة خاصة .

للمنى : يهجو بنى أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم
جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين
لابقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانساب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ،
وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : «أما» حرف شرط وتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال»
اسم لا «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة
لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن :
حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق للفعل =

أو نُدُور^(١)، نحو «أما بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»^(٢).

= محذوف تقع جملته خبراً للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل: إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«الواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ يُجَعَّفَرُ وَالسُّكِّنُ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيحًا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والابتداء هو العموم، بحيث يكون المبتدأ فرداً مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب المبتدأ والخبر.

(١) قال المؤلف في التقى: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، لحذف القول وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن يزني خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سر يجب أن تنتبه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً» وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمهما بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرنوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا «أما فزيد منطلق» مثلاً كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فأو ذلك قبيحاً، =

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا^(١)

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» وجهان :

فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر، وباستقراء الاستعمال العربي تجدد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك « أما زيد فمنطلق » .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك « أما في الدار فزيد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك « أما اليوم فزيد مسافر » .

* * *

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولو ما .

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق السكوفيين والبصرين على أن «لولا» في الوجه الأول مركبة من «لو» الامتناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب ، وحكى قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا» هذه ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيديويه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه عمل هذا الاسم بالاسماء ، وأنت خير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما قيل من أن حق الرفع بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل ، فأصل قولك «لولا زيد لأكرمتك» هو لولا امتنع زيد لأكرمتك ، وقد حكى الفراء هذا

أحدهما : أن يَدُلَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختصَّانِ بالجللِ الأسميَّةِ ، نحو (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(١) .

والثاني : أن يَدُلَّ على التحضيض ؛ فيختصَّانِ بالفعلية ، نحو (لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ)^(٢) (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ)^(٣) ؛ ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وَقَدْ يَلِي حرفَ التحضيض اسمٌ مُعَلَّقٌ بفعلٍ : إما مضميرٌ ، نحو « فَهَلَّا يَكْرَأُ تِلَاعِهَا وَتِلَاعِ بَيْتِكَ » أى :

== الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى احتاره المؤلف تبعاً لابن مالك - من أن الاسم الرفع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا عاماً ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاماً كالوجود والحصول وحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصاً فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن لم يدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم الرفع بعد لولا هذه قد يكون اسماً ظاهراً نحو « لولا على طليق سمر » وقد يكون اسماً مؤولاً من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن من الله علينا لحسف بنا) وقد يكون ضميراً منفصلاً نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها المؤلف ، وقد يكون ضميراً متصلاً نحو « لولاي » و « لولالك » و « لولاه » وأنكر أبو العباس المبرد مجيئه ضميراً متصلاً ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطلع باب حروف الجر .

الأمر الخامس : القول بأن لولا وإرما يشتركان فى مجيئ كل منهما لهذين المعنيين هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم اللاتى أن « لوما » لاتأتى حرف امتناع وإرما تأتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرًّا ، وَمُظَهَّرٍ مُؤَخَّرٍ ، نَحْوِ (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)^(١)
أى : هَلَّا قَلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

باب الإخبار بالذی وفروعه ، وبالألف واللام

ويسميه بعضهم بابَ السَّبْكِ ، وهو بابٌ وَضَعَهُ النحويون للتدريب
في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

الفصل الأول

في بيان حقيقته

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذی ؟
فانعمدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبدئه
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذی ، الثاني : أن تؤخر زيدا
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذی ، الرابع : أن تجعل
في مكانه الذی نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذی
هو منطلق زَيْدٌ » فالذی : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة
صلة للذی ، والعائد منها الضميرُ الذی جعلته خلفاً عن زَيْدٍ الذی هو الآن
كمال الكلام .

وقد تبين بما شرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به ، لاعنه ، وأن الذی بالعكس ،
وذلك خلافُ ظاهِرِ السؤال ؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخبر عن
مُسَمًّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذی .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول في نحو « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن الناء بالذی — « الَّذِي بَلَّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « الَّذَانِ بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمْرَيْنِ قلت : « الَّذَيْنِ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فَتُقَدَّمُ الضمير وَتَصِلُهُ ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثاني

في شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذي » أو أحد فروعه اشترطَ بمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عن « أيهم » من قولك « أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذي هو في الدار أَيُّهُمْ ؛ فنزول الاستفهام عن صَدْرِيَّتِهِ^(١) ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكما الخبرية ، وما التعجبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرنا .
وفي التسمييل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خَلَقَهُ التَّأخِيرَ ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلَقُهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِي قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع في هذا ونحوه أن نخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أيهم الذي هو في الدار » ثم اختلفنا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذي مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذي خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » : الذي جاء زَيْدٌ إِيَّاهُ ضَاحِكًا - لكانت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممنوع ؛ لأن الحال واجب التنكير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسميل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يُخْبَرُ عن الماء من نحو « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » ؛ لأنها لا يُسْتَفْنَى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالقبل قبيل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً قبله وأخبرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً بالخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقى الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يُخْبَرُ عن التسميل بـ « حَتَّى » أو بـ « مُذْ » أو « مُنْذُ » لأنهن لا يجرون إلا بالذمير ، والإخبار يستدعي إقامة ضميرٍ مقامَ الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ » جاز الإخبار عن « زيد » و امتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلقهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جارٍ ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخبرت ذلك وجبات مكانه ضميراً جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضامنين « الَّذِي سَرَّ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ » وكذا الباقي (١) .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله « الَّذِي سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب خبر عن الذي ، ومن عمرو : متعلق بقرب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الَّذِي سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ » .

الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءني أحد » لأنه لو قيل : « الذي ما جاءني أحد » لزم وقوع « أحد » في الإيجاب .

السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو » .

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةَ أُمُور : هذه السبعة ، وثلاثة أُخْر ، وهي : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مُقَدِّمًا ؛ فلا يُخْبَرُ بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ولا من قولك « ما زال زَيْدٌ عالماً » .

ويُخْبَرُ عن كُلِّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك : « وَقَى اللهُ البَطْلَ » ؛ فتقول : « الوَاقِي البَطْلَ اللهُ » و « الوَاقِيهِ اللهُ البَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر كقوله :

* مَا الْمُسْتَفِيزُ الْمَوَى مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ ^(١) * [٥٨]

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذي أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلاَ كَدَرٍ *

(١٦ - أوضح المسالك ،)

فصل : وإذا رَفَعَتْ صِلَةَ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استتر
في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم
« الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ففي « المبلغ » ضمير مستتر
لأنه في المعنى لأل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن
خيرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعَتْ صِلَةَ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ،
كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين :
« الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبَلِّغُ أَنَا
مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةَ الْعَمْرُونَ » وعن الرسالة « الْمُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ
إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فيهن لغير
المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته .

هذا باب العدد^(١)

اعلم أن الواحد والاثنين يُخَالَفَانِ الثَّلَاثَةَ والعشرة وما بينهما في حكين :

= والشاهد فيه هنا وهناك قوله : « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى المدصول المنصوب
بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة
شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لآخر ،
الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

(١) العدد - بوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما - في اللغة : اسم للمعدود ومنه
قوله تعالى (فضر بنا على آذانهم في الكهف سنين عددا) وأما العدد بتشديد الدال ، مدغماً
- فهو مصدر « عده يعده » مثل مده يمدده ، وشده يشده شدا ، وقال الله تعالى (لقد
أحصاهم وعدم عدا) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع
حاشيته الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُذَكَّرَانِ مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنان ، والثلاثة وأخواتها تَجْرِي على العكس من ذلك^(١) ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالتاء ، وثَلَاثُ إِمَاءَ ، بتركانها ، قال الله تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)^(٢) .
والثاني : أنهما لا يُجْمَعُ بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيد الجِنْسِيَّةَ والوَاحِدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفيد الجِنْسِيَّةَ وَشَفَعِ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٣) ،

== والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالاثنتان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على المعدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عدد المذكورين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » لعللة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجِنْسِيَّةَ ، فإن أريد ذلك جرى بالمعدود موصوفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذف الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراء إثبات الإلهية .

وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون العِدَّة ، فإن قصدت الإفادتين جَمَعْتَ بين الكلمتين ^(١) .

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكنك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقروناً بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة - نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذي تزيده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثاني أن تأتي بها موافقة للمعدود في التذكير والتأنيث : بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياماً ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبمحذوف التاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) .

==

فصل (١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (٢) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضى تأنيث العدد مع المعدود المذكور وعكسه ، فنقول تطبيقاً لها « عندي رجال ثلاثة » و « عندي فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضى موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فنقول تطبيقاً لها « عندي رجال ثلاث » و « عندي فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكور وتذكر العدد مع المعدود المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكور وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد الفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون .
الضرب الثاني ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والتسعين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وتسعون حملاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف ، تقول « مائة ثوب ، وألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً بمن أو بالإضافة إن كان للمعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعا - على التفصيل الذي ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .

(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعي هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، =

كـ « شَجَرٍ » و « تَمْرٍ » ، أو اسم جمع^(١) كـ « قَوْمٍ » و « رَهْطٍ » خُفِضَ
 يَمِينٌ ، تقول : « ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ » قال الله تعالى :
 (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)^(٢) ، وقد يخفص بإضافة العدد ، نحو (وَكَانَ
 فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)^(٣) ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ
 صَدَقَةٌ » وقال الشاعر :

٥٢٣ — * ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ *

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة أو شجر وبقره
 وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كفاة وكماء ، وهذا
 نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومي وزنج
 وزنجي وعجم وعجمي .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالباً
 وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ،
 وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، وصحب ، وسفر » لأنها
 ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا
 ومسافرا ، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة
 لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان
 التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة ، ويقولون : إن سببه أنه كان في سفر
 ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فسرحت إبله ثم اقتدت منها ناقة ، والذي ذكره المؤلف
 هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذِئْبُ الْقَفْرِ أَمْ ذِئْبُ أَنْيَسٍ أَصَابَ الْبَسْكَرَ أَمْ حَدَّثَ اللَّيَالِي
 ثَلَاثَةَ أَنْفُسٍ أَقَدَّ جَارَ الزَّمَانِ كُلِّي عِيَالِي

= اللفظة : « ذود » بفتح الذال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أسنالم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيهقي . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والمعنى يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أي : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسمة ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمه الظاهرة وعلى عيالي « الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السعة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد يخفف بإضافة العدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « لبس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يجوز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان اللواتي ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن اللفظة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال =

وإن كان جمعاً خَفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ » .

وَيُعْتَبَرُ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما ، فتقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَائِنًا)^(١) وقرئ (تَشَابَهَتْ)^(٢) .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذاً .
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثاً مستقلاً لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكراً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثاً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكراً في بعض العبارات ومؤنثاً في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكراً لا غير اعتبرته مذكراً وجئت معه باسم العدد مقروناً بالتاء ، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم (إذ نفثت فيه غنم القوم) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

إليه مؤنثا لا غير اعتبرته مؤنثا ووجدت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البطر كما ذكر المؤلف ، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤنثا في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين ، وساغ لك أن تأتي معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤنثا ، وبالتاء على اعتباره مذكرا ، ومن هذا النوع البقر . فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤنثا في القراءة الأخرى (تشابهت) .

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذي ذكره وشرحناه لك في اسم الجنس ، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر ، وحاصله أنه إن كان يستعمل في العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه في حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقرونا بالتاء ، وفي القرآن الكريم (وكان في المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل في غير العقلاء - مثل الجمال لجماعة الجمال ، والباقر لجماعة البقر - جعلناه في حكم المؤنث وجئنا معه باسم المدد خاليا من التاء فقلنا « ثلاث من الباقر » .

ونحن لانقر هذا التفصيل الذي ذكره ابن عصفور ، أما أولا فلأن « النسوة ، والنساء ، والجماعة » ثلاثها من أسماء الجموع التي تستعمل في العقلاء ، وهي لاتعامل في كلام العرب معاملة المذكرين ، وأما ثانياً فلأنه جعل « الجمال » الذي هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل ، وقد عامله العرب معاملة المذكر ، وذلك في قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَمَالُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَا حَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمع على ما قاله المؤلف ، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر ، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة ، ومن جازئ التذكير منه بقروغتم .

وهذا الذي قررناه - من أن العبرة في اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيرا وتأنيثا ، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - بالأبذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُعْتَبَرَانِ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالٍ مُفْرَدَةٍ ؛ فَلِذَلِكَ تَقُولُ : « ثَلَاثَةٌ إِصْطِبَاتٍ »
و « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » بِالنَّاءِ فِيهِمَا اعْتِبَارًا بِالْإِصْطِبِلِ وَالْحَمَامِ فَإِنَّهُمَا مَذَكْرَانِ ،
وَلَا تَقُولُ « ثَلَاثٌ » بِتَرْكِهَا اعْتِبَارًا بِالْجَمْعِ ، خِلَافًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ (١) .

وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالُ لَفْظِهِ حَتَّى يَقُولَ « ثَلَاثٌ طَلْحَاتٍ » بِتَرْكِ
النَّاءِ ، وَلَا حَالُ مَعْنَاهُ حَتَّى يَقَالَ « ثَلَاثٌ أَشْخُصٍ » بِتَرْكِهَا تَرْيِدِ نِسْوَةٍ ، بَلِ

من البقر ، أو ثلاثة من البقر» ونحو «ثلاث من البط» ونحو «ثلاثة من الرطب»
أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخراً نحو «ثلاث من البط ذكور» أو «ثلاث
من البط إناث» - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والعدد ونظر إلى
المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالناء فتقول «ثلاثة
ذكور من البط» ونحو «ثلاث سنبلات من القمح» وابن مالك يجعل الوصف
المتأخر كالواقع بين العدد والعدد ويجعل البديل كالنعت .

(١) هذا الذي اختاره المؤلف - من أن العبارة مع الجمع بحال مفردة ، فإذا كان
المفرد مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالناء نحو «ثلاثة حمامات ، وثلاثة اصطبلات»
لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول
«ثلاث حمامات وثلاث اصطبلات» وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هو مذهب
البصريين من النحاة ، وقد خالف في ذلك البغداديون والسكسائي ، فأجازوا مراعاة
حال أيهما شئت: حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول «ثلاثة حمامات»
وأن تقول «ثلاث حمامات» الأول بمراعاة حال المفرد ، والثاني بمراعاة حال الجمع ، وقد
حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار طي مراعاة حال المفرد دون
مراعاة حال الجمع .

وتريد أن تنبهك إلى أن الكلام يتصور في جمع بخلاف مفردة في التذكير والتأنيث ،
وذلك يتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفردة مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع
والمفرد في التأنيث نحو «سحابة وسحابات» لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت
تقول «ثلاث سحابات» لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا
يقتضى خلاف ما اقتضاه مفردة .

يُنظَرُ إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره ؛ فيعكس حكمه في العدد ، فسكما تقول « طَلَحَةُ حَضَرَ » و « هِنْدُ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بالتذكير فيهما تقول « ثَلَاثَةٌ طَلَحَاتٍ » و « ثَلَاثَةٌ أَشْخُصٌ » بالثاء فيهما ، فأما قوله :

— ٥٢٤ — * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ *

فضرورة ، والذي سَهَّلَ ذلك قوله « كَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ » فاتصل باللفظ ما يُعْضَدُ المعنى المراد ، ومع ذلك فليس بقياس ، خلافاً للناظم .

٥٢٤ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، من قصيدته الرائية للشهورة ، وسيدكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في هذا الباب (ص ٢٥٨) ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَسَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *

اللغة : « مجنى » الحزن - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - أصله الترس ، ويجمع على مجان ، وأراد ههنا ما يتقى به السكاجين والرقباء « أتقى » أحذر وأجانب وأجاني وأجعل بيني وبينهم وقاية « شخوص » جمع شخص ، والأصل فيه الشبح يرى من بعيد ، وأراد هنا الإنسان ، وكأنه قد قال : كان ما أتقى به الرقباء ثلاثة أناسي « كاعبان » مثني كاعب ، وهي الجارية حين يبدو ثديها . تقول : كعبت الجارية تسكب - من باب قتل - فهي كاعب ، وكعاب ، إذا صارت كذلك « ومعصر » يضم الميم وسكون العين وكسر الصاد - الجارية متى دخلت في عصر شبابها .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « مجنى » مجن : خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، ومجن مضاف وباء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « دون » ظرف متعلق بمجن أو محذوف حال منه ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التثنية اسم « أتقى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كنت ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بأتقى محذوف ، والتقدير : دون الذي كنت أتقيه « ثلاث » اسم كان في أول البيت تأخر عن خبره ، وهو مضاف =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويُّ ، لا حالها ، قال الله تعالى : (قَلْبُهُ عَشْرٌ أَمْثَالَهَا)^(١) أى : عَشْرٌ حَسَنَاتٌ أَمْثَالَهَا ، ولولا ذلك لقيل (عشرة) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ رِبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةٌ دَوَابٌّ » بالتاء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أحمرة دَوَابٌّ ، وسمع « ثَلَاثٌ دَوَابٌّ ذُكُورٌ » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

فصل : الأعدادُ التي تُضَافُ للمعدود عشرة ، وهي نوعان :

أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحقُّ ما تُضَافُ إليه أن يكون : جمعا ، مكسرا ، من أبنية القلة ، نحو « ثَلَاثَةٌ أَفْلُسٍ » و « أَرْبَعَةٌ أَعْبُدٍ » و (سَبْعَةٌ أَبْحُرٍ)^(٢) وقد يتخلف كلُّ واحد من هذه الأمور الثلاثة .
فيضاف للمفرد^(٣) ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثَلَاثٌ مِائَةٌ » و « تِسْعٌ

« و « شَخْصٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كاعبان » بدل من ثلاث مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث شخوص » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان للقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغي أن يقول « ثلاثة شخوص » كما يقول « ثلاثة كواكب » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا للماضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعمته يميز مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .
(٣) وما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع نحو « تسعة رهط » و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجز المعدود بمن .

مائة»^(١)، وشذَّ في الضرورة قوله :

٥٢٥ - * ثَلَاثٌ مِثِّينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَآ *

وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ^(٢) :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، التيمي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن السكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » ردائي « رداء » فاعل وفي مرفوع بضمه مقدر على ما قبل ياء المتكلم ، ورداد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جلت ، ووجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالسكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التفسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقولك « ثلاث سعادات » =

إحداها : أن يُهْمَلَ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ ، نحو (سَبْعُ سَمَوَاتٍ)^(١) ،
و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

والثانية : أن يُجَاوِرَ مَا أَهْمَلَ تَكْسِيرَهُ ، نحو (سَبْعَ سُدُبِلَاتٍ)^(٣) ، فإنه
في التنزيل مجاور لـ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

وَيُضَافُ لِهَيْئَةِ الْكَلِمَةِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إحداها : أن يُهْمَلَ بِنَاءُ الْقَلْبِ ، نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ » و « أَرْبَعَةُ رِجَالٍ »
و « خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ » .

والثانية : أن يَكُونَ لَهُ بِنَاءُ قَلْبٍ ، وَلَكِنَّهُ شَازٍ قِيَاسًا أَوْ سَمَاعًا فَيُنزَلُ لِذَلِكَ
مِنْزَلَةَ الْمَدْمُومِ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)^(٤) ؛ فَإِنْ جُمِعَ قَرَأٌ بِالْفَتْحِ عَلَى أَقْرَاءٍ
شَازٍ ، وَالثَّانِي نَحْوُ « ثَلَاثَةٌ شُسُوعٍ » فَإِنْ أَشْسَاعًا قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ .

* * *

== جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التذكير لا ينقاس
إلا في نحو سعادة وكتيبة مما هو مؤنث ببناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تذكير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو
قوله تعالى (في تسع آيات) فإن تذكير آية على آي وارد عن العرب ، ولكنه ليس
كثيرا في استعمالهم ، فللهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث الباسم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو (مائة جَلْدَةٍ)^(١) و (أَلْفَ سَنَةٍ)^(٢) .

وقد تُضَافُ المائة إلى جمع كقراءة الأخوين^(٣) (ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ)^(٤) ، وقد تُمَيِّزُ بمفرد منصوب ، كقوله :

— ٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * *

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائي ، كما نهينا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضيغ الفزاري أحد الشعراء المعمرين

وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه في المرة الأولى للربيع

وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذي أنشده المؤلف همنا صدر بيت من الوافر ،

وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَا * *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضمه مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل من الإعراب « اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاء » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذاذة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية .

فصل : إذا تَجَاوَزَتِ العَشْرَةَ جُمْتُ بكلمتين : الأولى النَّيْفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما تَبَتَّ لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحدٍ وإحدى مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع على الفتح ، إلا « اثنتين » و « اثنتي » فتعزُّبُهُمَا كالثني ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقلُّ حَذْفُهَا مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ بَرَابِرَةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أُمَّةً » .
وتمييز ذلك كله مقرد منصوب^(١) ، نحو (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

== الشاهد فيه : قوله « مائتين عاماً » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول « مائتى عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً) ويقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنتى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْ كِبًا) (١) (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) (٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِبَشَرٍ نَقِمٌ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) (٣) (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً) (٤) ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّاعُواهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا) (٥) ، فـ (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذكر العددان ؛ لأن السُّبُطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر (أما) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحَهُ ذكر « كاعيان ومعصر » في قوله :

== بوجوده من الإعراب ، منها ما قاله الشلوبين وابن أبي الربيع ، وحاصله أن (أسباطاً) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفرد مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثني عشر » بترك التاء في اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثني يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أسباطاً) تمييز مخالف الاستعمال العربي من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذي يذكر عن الشلوبين ، وجعل (أسباطاً) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظي العدد في الآية بأن جعل (أما) نعتاً لأسباط ، والأهم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أما) جامد ، فكيف يقع نعتاً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصاً من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء في هذا الفرع ، ومما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أسباطاً) نعت لمنوع محذوف و (أما) نعت لأسباط ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً أما ، وفي هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِرٌ^(١) * [٥٢٣]

فصل : ويجوز^(٢) في العدد المركب — غير « ائنتي عشر » و « ائنتي

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* فَكَانَ يَجِيئِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *
 وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب — وهو أحد عشر وأخواته — ما عدا « اثنا عشر » في المذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه — أي ما لكه وشبهه ، فقد حكي النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حاله التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبني على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبني قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى ميمها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلبك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد و نصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلبك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعلبك ، إلا أن « بعلبك » ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة « — أن يضاف إلى مُسْتَحِقِّ الممدود؛ فيستغنى عن التمييز، نحو « هُذِرَ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدًا » ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزء من .
وحكى سيبويه الإعرابَ في آخر الثانی كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة .
وحكى الكوفيون وَجْهًا ثَالِثًا، وهو أن يضاف الأول إلى الثانی كما في
عبد الله، نحو « مَا قَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرَةَ » .

وأجازوا أيضًا هذا الوجة دون إضافة^(١) استدلالا بقوله :

٥٢٧ — كَلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشَقْوَتِهِ بَدَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

== هذه الالفة ابن عصفور، وزعم أنها الالفة النصحى، وقال الأخفش: إنها لغة حسنة، وقال سيبويه: هي لغة رديئة .

الالفة الثالثة: معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب، وتجر الجزء الثانی بالإضافة، كما فعل مع عبد الله ومع غلام زيد، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب، وحكاها الأخفش عن أبي قحسب الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايفين لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه، وأن الإجماع منقاد على ذلك، وفي دعواه الإجماع على ذلك مقال، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى نفع بز طارق .

الالفة: « كاف » فعل ماض مبني للمجهول من التكليف وهو تحميل ما فيه كلفة ومشقة « عنانه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد؛ تقول « عني فلان يعني » من باب رضى — عناء، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون القاف، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر، وفي القرآن (غلبت علينا شقوتنا) .

==

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .
كما تصوغه من فَعَل ؛ فتقول : ثَانٍ ، وثَالِثٌ ، ورَابِعٌ - إلى العاشر^(١) .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستحقه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازته الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثت الاثنين أثلتهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعشرهم عشرين ، إذا صرت عاشرهم » ٥١ .

=

كما تقول: ضارب وقاعد، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر، فقيل: واحد وواحدة.

ولك في اسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفرداً ليفيد الأتصافَ بمعناه مجرداً. فتقول: ثالث، ورابع، قال:

— ٥٢٨ — * لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ *

وفي هذا يقول ابن مالك في شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر، وهي مصادر ثلثت الاثنين، إلى عشرت النسمة » وهذا هو الوجه الثالث في كلام المؤلف. وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثاني في كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذي هو ثلاثة، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدرًا بهذا المعنى، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التي ليست بمصادر، وهو وارد في كلام العرب كثيراً، فقد قالوا: استنوق الجبل، واستعجر الطين، وقالوا: استتست الشاة، كما قالوا « تربت يدك » من التراب، ومثل هذا كثير.

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَوَقَّمتُ آيَاتَ لَهَا فَمَرَّفتُهَا *

اللغة: « آيات » الآيات: جمع آية، وهي العلامة، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنومي والأثافي، والأماكن التي كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها.

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بمضُ تلك العِدَّةِ المميّنة لا غير ، فتقول « خَامِسٌ خَمْسَةٌ » أى : بمضُ جماعةٍ منحصرة في خمسة . ويجب حينئذٍ إضافتهُ إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ^(١)) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(٢)) ، وزعم الأخفشُ وقُطْرُبٌ والكسائيُ وثعلبُ أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصّبُهُ إياه ، كما يجوز في « ضَارِبٌ زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز في « ثَانٍ » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ^(٣)) ، ويجوز حينئذٍ إضافتهُ وإعماله ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِيٌ وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماضٍ وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرّفناها » التاء حرف عطف ، عرف : فعل ماضٍ ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله « لستة » جارٍ ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و« أعوام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمّة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدة ، وهذا في الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الأتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِي عَشَرَ » بتذكيرها ، و « حَادِيَةَ عَشْرَةَ » بتأنيثها ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث ، فتقول « الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ » و « الْمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ »
وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لأمهما فتصيرها ياء ، فتقول : حَادِيٌ وَحَادِيَةٌ .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أَوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثاني : أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثاني .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثاني ، ولك في هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثاني بالإضافة ، والوجه الثاني : أن تعرب الأول وتبني الثاني ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثاني فبقى البناء بحاله ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليل حِينْدِيٍّ على أن هذين الأسمين مُتَنَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالث ، بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ،
وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأني أيضاً بأربعة
الفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول « رابع
عَشْرَ ثَلَاثَةَ عَشْرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين
بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة
من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه
المقد بالواو .

هذا باب كنايات المدد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى كثير^(١) .
ويشتركان في خمسة أمور^(٢) : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم »
الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جواباً
(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :
الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت
تقول ، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فمرت
الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما للعرف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ،
فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على
التكثير

الثالث : أن بناءها على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز

الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صمت » ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيًا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداهما العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر .

فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم يوما صمت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :

الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدهما فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل في ملكك » .

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،
والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره
المذكور بعده .

فلنخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر البتة في صورتين : أن
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها
فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون
محملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن
يلها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة
صورة ، وقد عرفتها في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فسكن منها على ثبت ، والله
يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً^(١) :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد ، نحو « كم عَبْدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك « كم كتاباً قرأت » هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهبان آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهوداً لك » والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك « كم غلماناً لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ، والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفرداً محذوفاً .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفرداً نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعاً نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفرداً فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوباً ونحو قولك « كم قرشاً ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجزوا جره مطلقاً ، وفي هذا مذهبان آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقاً ، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجروراً ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجروراً وأشبهت المائة فكان تمييزها مفرداً مجروراً ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبهتهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغنى

= شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن العلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجح ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتره » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا؟ » أما تمييز كم الخبرية المحرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلووا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَاتٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَّمَمَهَا الْخُرَيْتُ ذُو الْجَلْدِ
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
وقول الآخر :

كَمْ فِي ابْنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيمَةِ مَا جِدِ نَفَاعِ
والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفاصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ مجيئه مجرورا والفاصل ظرف كما في البيت =

الأول من الآيات التي أنشدناها في الاستدلال للذهب الكوفيين كما شذجسته مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَأُكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوْءَمُ سَيِّفَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِبَا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من اللفاعيل لم يجز جره لما سبق ولم يجز نصبه لثلايتوهم أنه مفعول لذلك الفعل انفصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨) - وفي هذا الموضع تشترك الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (وكم أهلكتنا من قربة) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات - إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتها يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعى جوابا ممن يخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يعىء على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فتقول « ثلاثون ديناراً » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فتقول « ثلاثين ديناراً » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكَتَ « ويجوز جره بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَّتْ كَم بحرف ، نحو « بَكَم دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَم رِجَالٍ جَاءُواكَ » و « كَم امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ ، لا يجوز « كَم غلمان سَأَمَلِكُهُمْ » ، كما لا يجوز « رُبَّ غلمان سَأَمَلِكُهُمْ » ويجوز « كَم عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَم رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كَم مَالِكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ » .
تذبيبه : يروى قول الفرزدق :

« هذا الثوب » فتقول « بثلاثين ديناراً » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَم كِتَابٍ عِنْدِي ثَلَاثُونَ بَلْ أَرْبَعُونَ » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن بهمزة والاستفهام فتقول « كَم كِتَابٍ عِنْدَكَ ثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » وهذا ظاهر البعثة إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَتَهُ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ حَلَى عِشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الحطفي ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .
اللغة : « فدعاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والذال جميعاً - وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زيغ في القدم بينها وبين اساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشراء - بضم ففتح - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .
الإعراب : تروى « عممة » و « خالة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتها مرفوعين فكم يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية تكمية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضاً ، فهي مبنية على السكون في محل نسب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عممة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعممة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب و « خالة » معطوف على عممة مرفوع بالضم الظاهرة « فدعاء » صفة لخالة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عممة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عملك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « علي » جار ومجرور متعلق بحب « عشاري » عشار : مفعول به لحلب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عممة وخالة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عممة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفاً على عممة . وإن جررت « عممة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عممة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفاً على عممة ،

بجر « عمّة » و « خالة » على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تميما
تجيز نصب تمييز الخبرية مفرداً^(١) ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليهما فهي

== وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشارى » فى محل رفع خبر المبتدأ ، سواء
أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمّة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى فى كلمة « عمّة » و « خالة » على ثلاثة
أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك
كله فى الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامى الذى أنشدناه من قبل (ص ٢٦٩) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَأُكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب « فضلاً » بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجر
أحد من النحاة النصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر « فضل » على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير
الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن « من » ظهرت جارة للتمييز مع الفصل
نحو (وكم أهلكتنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك فى السموات
لا تغنى شفا عنهم شيئاً) .

ورواه قوم برفع « فضل » على أنه فاعل نال .

(١) قال الرضى : « وبعض العرب ينصب بميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمماً بلا
فصل أيضاً ، اعتماداً فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اه فىجوز -
على هذا - أن يكون « عمّة » منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكاه الرضى صراحة وأوماً إليها المؤلف ههنا هى التى اعتمدها
الذين أجازوا فى تمييز كم الخبرية بالنصب ، أى فغيره عندهم على لغة أكثر العرب ،
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حَلَبْتُ » خبر ، والتساءل للجماعة لأنهما عمات وخالات ،
وبرفعهما على الابتداء . و « حَلَبْتُ » خبر للعممة أو الخالة . وخبر الأخرى
محذوف . وإلا لقل « قد حَلَبْتُ » والتاء في « حَلَبْتُ » للوَحْدَةِ ؛ لأنهما
عمة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصَبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى :
كم حَلَبْتُ أو وقتاً .

* * *

وأما « كَأَى » فبمنزلة « كَمْ »^(١) الخبرية : فى إفاضة التكثير ، وفى لزوم

(١) يقال « كَأَى » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال
« كَأَنَّ » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة .
وقد جعل المؤلف كَأَنَّ مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك
فى قوله « كَسِمَ كَأَى » على أن الشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأشمونى فى ذلك ،
مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَى » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما نبينه
لك فيما بعد ، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَى وكم - وكان عليه أن يحمل
كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يرجح عنده ، فأعرف ذلك .
واعلم أن « كَأَى » توافق « كم » فى خمسة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَى
فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثاً عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ،
وأما بناؤها فلائها أشبهت الحرف شبيها معنوياً كالذى قلناه فى كم .

الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين
جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبني على الوجه الثانى .
الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم
العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا
(١٨ - أوضح المسالك)

== مذهب ابن قتیبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلووا له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كأي تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ » فأجابه بقوله « ثلاثا وسبعين » وجمهور النحاة على أن « كأي » نوع واحد ، وهو الخبرية التي بمعنى كثير ، ولا يقولون بمعنيها استفهامية بمعنى أي عدد

ثم اعلم أن « كأي » تخالف « كم » في حمسة أمور أيضاً .

الأول : أن الراجح عند النحاة في كأي أنها مركبة من كاف التشبيه وأي اللوننة ، والراجح عندهم أيضاً أن كم بسيطة ، وقد ذهب أبو حيان - تبعاً لقوم - إلى أن « كأي » بسيطة غير مركبة ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن « كم » مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وأن ألف « ما » حذفت عند التركيب كما تحذف في نحو « بم » و « لم » و « عم » و « فيم » ثم سكنت الهم للتخفيف .

الثاني : أن تمييز « كأي » يكثر مجيئه مجروراً بمن ، وإذا لم يجز بمن كان منصوباً ، فأما تمييز كم فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٦٩) الصور التي يجيء عليها ، وعرفت أن الآكثر في تمييز كم الخبرية المنصل بها أن يكون مجروراً مفرداً أو جمعاً ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كأي لا يكون إلا مجروراً بمن ، وهو محجوج بوروده منصوباً في البيت رقم ٥٣٠ وما أشدناه معه .

الثالث : أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن « كأي » لا يدخل عليها حرف الجر ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كأي بحرف الجر ، وأنه يجوز لك أن تقول : بكأي تبیع هذا الثوب ، أما كم فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع .

الرابع : أن جمهور النحاة على أن « كأي » نوع واحد ، وهو الخبرية التي بمعنى كثير ، ولا تكون استفهامية ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية ، وقد مضى ذكر ذلك في وجوه الاتفاق .

الخامس : أن تمييز « كأي » لم يجيء إلا مفرداً كما في قوله تعالى (وكأي من نبی) وقوله سبحانه (وكأي من دابة) وقوله جل ذكره (وكأي من آية) وقوله (وكأي من قرية هي أشد قوة من قريتك) وقوله (وكأي من قرية أهلكتها) وقوله جل ذكره (وكأي من قرية أمليت لها وهي ظالمة ثم أخذتها) وقوله تعالت كلماته (وكأي =

== من قرية عنت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حساباً شديداً) أما تمييزكم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لانفى شفاعتهم شيئاً) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جماعاً نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلُوكَهُمْ وَنَعِيمٌ سُـوَقَةٌ بَادَا

ثم اعلم أن « كَأَى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معينا أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للمبتدأ أن يكون خبراً لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكَأَى) أن خبرها لا يقع مفرداً وتوسع تلميذه السيوطى فى النع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كَأَى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية بـماضٍ أو مضارع ، نحو (وكَأَى من نبي قتل معه ربيون) ونحو (وكَأَى من آية فى السموات والأرض يرون عليها) » اه كلامه . لكن بالنأمل فى استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى فى كلام السيوطى . وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما فى الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما فى أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) فى قوله تعالى (وكَأَى من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها) إذا جملت جملة (الله يرزقها) هى الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما فى قول الشاعر :

وَكَأَيِّنَّا لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا ، وَلَا تَذُرُونَنَا مَنَّا مَنَّعِيمُ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كَأَى » مفعولاً به ، كقولك « كَأَى رجلاً رأيت » فإن كَأَى فى هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدلل به الذين ذهبوا إلى أن كَأَى تقع استهلامية ، وهو قول أبى بن كعب « كَأَى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كَأَى مفعول ثاب لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما فى قوله تعالى (وكَأَى من قرية أهلكناها) فإن كَأَى فى هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره ==

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)^(١) ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيَّ
أَلْمَا حُمَّ يُسْرُهُ بِفَسَدِ عُسْرِهِ

= المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تببيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه للؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه (لا تحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدأ ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه (وكأى من نبي قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثاني يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثاني .

٥٣٠ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .
اللغة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطماعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « ألما » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم ألما » من باب تعب يتعب تعباً - وهو أحد الأفعال التي جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هيء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « ألما » منصوب على التمييز لكأى : « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كَذَا »^(١) فيمكنني به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها
النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك نقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » :

يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضممة الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير النائب مضاف
إليه يعود إلى ألم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب
فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كَأَي ، وكأنه قال : كثير من
الآلئين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « ألما » فإنه تمييز لقوله « كَأَي » وقد ورد في هذا البيت
منصوبا فدل على أن تمييز « كَأَي » كما يكون محرورا بمن في نحو قوله تعالى :
(وكَأَي من نبي قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا
بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذي لا يكون - عند الجمهور - منصوبا .
ونظيره قول الآخر :

وَكَأَيُّ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمًا ، وَلَا تَذُرُونَ مَا مِنِّي مِنْعِي

(١) اعلم أولا أن « كَذَا » قد تأتي لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال
فلان كَذَا » وجاء في الحديث « يقال لعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا »
وقال السيوطي « الذي شهد به الاستبراء وقضى عليه الدوق الضحيح أن كذا المكى
بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتسكون من كلامه لامن كلام
الخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » هـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم في أربعة أمور ، وهي : الاسمية ، والبناء ،
والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهي توافق كأى في هذه الأربعة وفي خامس وهو
أن كلاما من كأى وكذا مركب ، أما كأى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من
النسابة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا »
الإشارية .

ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » في أربعة أمور :

الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأي على الصحيح .
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر
للؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تمييز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا
بمن اتفاقا ، وفي هذا خالف كأي أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا
بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال السكوقيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا
مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكفي بها عن جميع
أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكفي بها عنه ، فإذا كفي
بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها جمعا
مجرورا ، فتقول « مي كذا دراهم » كما تقول ؟ معنى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ،
وإذا كفي بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى
بتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معنى كذا كذا درهما » كما تقول « معنى أحد عشر
درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كفي بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة
- أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معنى كذا درهما » كما تقول
« معنى عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كفي بها عن الواحد
والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها
مفردا منصوبا ، فتقول « معنى كذا وكذا درهما » كما تقول « معنى واحد وعشرون
درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كفي بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة
- أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فتقول « عندي كذا درهم » كما تقول
« عندي مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى
هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندي كذا درهم »
اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندي كذا كذا درهما » اعتبر مقرا
بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا
قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له =

هذا باب الحكاية^(١)

«عندى كذا درهم» اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجيئون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجمعا مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما يخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإنفراد، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل « وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو » اه، وقال مرة أخرى « وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اه، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يمكن به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

* * *

(١) يقال : حاكته أحاكه، وشابهته أشابهه، وشاكلته أشاكله، وشاكلته أشاكله، وشاكلته أشاكله، وما ثلته أمائله، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللغة : للشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما - وهو الحكاية - وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلامك للتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه.

حكاية الجمل^(١) مُطردة بعد القول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢) ، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمْرٌو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح ^(٣) .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة والسؤال بأى أو بمن حكي في لفظ « أَى » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت امتلاك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

(١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهي مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التي تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أم يقولون إن إبراهيم) وقوله سبحانه (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) .
والثاني : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون في الأعلام ؛ لكثرة ذورانها في كلامهم ، ومثلها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فتقول « من محمداً » فن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالحكي هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به في كلامك على إعرابه الذي جاء في كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال للمفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيأتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهي حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التي قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولسكنك غيرت في حركات إعرابها أو في ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لثلاث توهم أنك لو جئت بنفس الألفاظ للمتكلم ولسكنك غيرت في ترتيبها أو في هيأتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكياً للفظ ، في حين أن النعاه يمترونك في هذه الحالة حاكياً للمعنى ، فأعرف هذا .

تقول لمن قال «رأيت رجلاً، وامرأة، وغلامين، وجارينين، وبنين، وبقات»: أياً، وأية، وأيين، وأيتين، وأيين، وأيات، وكذلك تقول في «من» إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه^(١).

أحدها: أن أياً عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مثلاً، وعن غيره كقول القائل: «أيت حماراً» أو «حارين» و«من» خاصة بالعاقل.

(١) الفرق بين «من» و«أى» في باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل. الوجه الأول: أن «من» خاصة بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت: منو، أو قلت: من زيد، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت: منا، أو قلت: من زيدا؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثاً طويلاً» قلت: مني، أو قلت: من زيد، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم، أما «أى» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن، ويسأل بها عن غير العقلاء، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت: أى كتاب؟ أو قلت: أى؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتاباً جيداً» قلت: أى كتاب؟ أو قلت: أياً؟ وإذا قال لك «لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء» قلت: أى كتاب؟، أو قلت: أى، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن. الوجه الثاني: أن الحكاية بمن خاصة بمجال الوقف، فإذا قال لك قائل «رأيت أمس رجلاً» قلت «منان» بسكون النون واقفاً، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويعتبر في هذه الحال التفاء الساكنين لأنه مفتقر في الوقف، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافتي» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأى فلا تختص بالوقف، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعاً، فإذا قال لك قائل «زارني رجلاً» جاز أن تقول «أيان» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافتي» ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٥٣١ على غير النهج القويم، وكان على الشاعر أن يقول «من أتم».

الوجه الثالث: أن الحكاية بأى خاصة بالنكرات كرجل وفتاة، فإذا قال قائل =

« زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هي ، وتقول في حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول في حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول في حكاية المثنى المؤنث « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا أو جرا ، وتقول في حكاية الجمع المؤنث « أيات » برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب ، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول في حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النسكرات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النسكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قويا » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت « منتين » والأجود إسكان النون التي قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتنى أمس فتيات » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هي اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفيه لغة أخرى وهي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول في الرفع « منو » وفي النصب « منا » وفي الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول منه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها .

الثاني : أن الحكاية في « أَى » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَ رَجُلَانِ » فتقول : « أَيَّانَ » أو « أَيَّانَ يَا هَذَا » والحكاية في « مَن » خاصة بالوقف ، تقول « مَنَانُ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنُ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

٥٣١ - * أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ : مَتُونِ أَنْتُمْ ؟ *

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح حين تقول « أية » أو « أيتان » أو « أيتين » أو آيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « من » إن قلت « منه » أو قلت « متان » أو « متين » أو قلت « منات » فيعوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « منت » ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التقى ما كان ، ولما كان التقاء الساكنين مغتفرا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يترجح ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر في كلامهم من الإسكان - مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا - لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفطن لهذا .

٥٣١ - هذا الشاهد من كلام شير - بالشين المعجمة ، وقيل : بالمهمل - بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولانسبة الأعم الشنمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيبويه ، وقد روى عجزه هكذا :

* فَقَالُوا : الْجِنُّ أَقُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا ! *

وقد رواه أبو زيد - بهذه القافية - هكذا :

أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَتُونِ ؟ قَالُوا :

سَرَاهُ الْجِنُّ أَقُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا !

وتروى قافيته « عمو صباحا » في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان النسائي .
اللقية : « أتوا » أراد حضورا وجاءوا « ناري » أراد النار التي أوقدها لترشد السائرين =

== إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرمًا وهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قحط
أو جماعة ليراها السائر في الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال :
أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَكَيْلٌ قُرٌّ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرٌّ
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبَتٌ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ
وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى بَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبَسَتِ الْقِنَاعَا

« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليفة خلاف الإنس ، سموا
بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار، ومنه سموا « الجنين »
لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبهستان لكون ما فيه من الشجر
الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ،
وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٤٩
الذي مضى في باب للوصول .

الإعراب : « أتوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « ناري » نازر:
مفعول به لأنوا منصوب بفتح مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل
جر « نقلت » الفاء حرف عطف مبني على المتح لا محل له من الإعراب ، وقال . فعل
ساض مبني على فتح مقدر على آخر د لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني
على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء
حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن الجن
« قلت » فعل ماض وفعاله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما »
منصوب على الظرفية بهم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ
هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =

فنادِرٌ في الشعر، ولا يُقاس عليه، خلافاً ليونس .
 الثالث: أن « أياً » يُحسكى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ؛ فتقول
 « أَيْ » و « أَيًّا » و « أَيَّْ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فتقول « مَنْو »
 و « مَنْأ » و « مَنِي » .

الرابع: أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجبُ الفتح ، تقول « أَيْةٌ »
 و « أَيَّتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول: « مَنَهْ » و « مَنَّت »
 و « مَنَّتَانِ » و « مَنَّتَانِ » والأرجح الفتحُ في المفرد، والإسكان في التثنية .
 وإن كان المسئول عنه عالماً لمن يَتَعَمَّلُ ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال
 « مَنْ » غير مقرونة بماطف ، فالحجازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون
 « مَنْ زِيداً » لمن قال: « رأيتُ زِيداً » و « مَنْ زَيْدٌ » بالخفض لمن قال:
 « سمرتُ بزید » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زید » لأجل العاطف ،
 وفي نحو « مَنْ غُلامٌ زید » لانقضاء العملية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الفاضِلُ »
 لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ « رأيتُ

والنون في حال الوصل، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا
 الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ «من» في إفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل
 تقول ، من أنت ، ومن أنتما ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح
 مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من
 أوجه التثنية هو أنه حكى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا نارى
 فقالوا: أتينا فقلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أتينا » وهذا الضمير
 معرفة؛ والمعروف غير الأعلام لا تحكى، وزعم الشيخ خالد أن «منون» حكاية للواو في
 «أتوا نارى» وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس، فإن قوله «أتوا
 نارى» تصوير وإخبار بالذى وقع منهم، والحكاية إنما هي أن تعبد كلام غيرك ،
 لا أن تذكر كلام نفسك، وهو اعتراض صحيح.

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجوز فيهما الحكاية ، على خلاف في الثانية .

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محرّكة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت » وإما ألف مفردة كـ « حُبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمراء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنشوا أسماء كثيرة بتاء مُقدّرة ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النارُ وعدّها اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)^(٢) (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)^(٣) وبالإشارة إليها ، نحو (هَذِهِ جَهَنَّمُ)^(٤) وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْنُهُ » و « أذِينُهُ » أو قمله ، نحو (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ)^(٥) وبسقوطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله .

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر ،
كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَمُولٌ بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ صَبُورٌ » و « امْرَأَةٌ صَبُورَةٌ » ومنه
(وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَيْفِيًّا)^(١) أصله بَعُوِيًّا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُوْلَةٌ »
فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُوْلَةٌ » ، وأما « امرأة عَدُوْلَةٌ » فشاذ محمول على
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَمُولٌ بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَمَلٌ رَكُوبٌ »
و « نَاقَةٌ رَكُوبٌ »^(٢) .

* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ *

اللغة : « وهي فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس
القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .
الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى
« وهي » الواو واو الحال ، هي : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « أجمع » توكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال « وهي » الواو عاطفة ، هي : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر
لمبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذراعا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى
عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع للمذكر . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم لحاق التاء في الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .

والثاني: فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امرأةٌ جَرِيحٌ »
 وشذ « مِلْحَمَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امرأةٌ
 رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيْفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء
 خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث: مِفْعَالٌ كَمِنْفَحَارٌ ، وشذ « مِيْقَانَةٌ » .

والرابع: مِفْعِيلٌ كَمِعْطِيرٌ ، وشذ « امرأةٌ مِسْكِينَةٌ » وسمع « مِسْكِينٌ »
 على القياس .

والخامس: مِفْعَلٌ كَمِفْشَمٍ^(١) ، وَمِدْعَسٍ^(٢) .

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كتمرة ، ولعكسه
 في جِبَاءة^(٣) وكَمَاءة ، خَاصَّةً ، وعضاً من فاء كعِدَّةٍ ، أو من لام كسِنَّة ،
 أو من زائد لمعنى كَأَشْعَثِيَّ وأشَاعِثِيَّة ، أو من زائد لغير معنى ، كزِنْدِيْق
 وزَنَادِقَة ، وللتعريب كمَوَازِجَة ، وللمبالغة كَرَاوِيَة ، ولتأكيدها كَنَسَابَة ،
 ولتأكيده التأنيث كَمَعْجَة .

(١) اللغشم - بزنة منبر - الذى يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريد ويهواه ،
 قال أبو كبير الهذلي يصف تأبط شرأ :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِفْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفَتِيَانِ غَيْرِ مُهَيَّبِلٍ

(٢) المدعس - بزنة منبر - الريح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن
 (٣) الجبأة ، الكمأة الحمراء ، والواحد جبء - بغير تاء - والأكثر فى اسم الجنس
 الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقرة
 وكلمة وكلمة ونبقة ونبق وسدره وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والكلمة والكمأة على عكس
 ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثاله ققع وققعة ، وغرد وغردة » اه . والفرد -
 بكسر فسكون - ضرب من الكمأة : والفردة : جمعه ، والققع - بفتح فسكون ، أو
 بكسر فسكون - ضرب من الكمأة البيضاء الرخوة ، والفقعة : جمعه ، وعلى هذا تكون
 الألفاظ أربعة ، لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفى التأنيث أوزانٌ نادرة ، ولا نتعرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهور أوزانِ المقصورة أثنًا عَشَرَ :

أحدها : فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كأرَبَى للداهية ، وأدَمَى وَشَمَعَى ، لموضعين ، قال :

* أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا^(٢) * [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أرْنَى - بالنون - لِحَبِّ يُجَبِّنُ به اللبن ، وجُنَّتَى لموضع ، وجُمِعَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ الناظم لفَعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثاني : فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - أَسْمًا كان كَبُهْمَى ، أو صِفَةً كحُبَلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجُمَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحيتين - أَسْمًا كان كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كحَيَدَى .

الرابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كقَتَلَى وجَرَحَى ، أو مصدرًا كدَعَوَى ، أو صفة كسَكْرَى وسَيَفَى مؤنثَى سَكْرَان وسَيَفَان للطويل .

فإن كان فَعَلَى أَسْمًا كأرَطَى وعَلَّتَى ففي ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب المنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمًا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَرَابًا *

(١٩ - اوضح المسالك ٤)

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - كحُبَارَى وَسُمَانِي لَطَائِرِينَ ، وَفِي الصِّحَاحِ أَنَّ أَلْفَ حُبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ وَهْمٌ ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعٌ الصَّرْفِ .

والسادس : فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَّهَى لِلْبَاطِلِ .

السابع : فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسِبَطْرَى وَدِفْقَى لِضَرْبَيْنِ مِنَ الْمَشَى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إِمَّا مَصْدَرًا كذِكْرَى ، أَوْ جَمْعًا وَذَلِكَ « حِجَلَى » جَمْعًا لِلْحِجَلِ - بفتحين - أَسْمًا لَطَائِرٍ ، وَ « ظَرْبَى » بِالظَّاءِ الْمَشَالَةِ - جَمْعًا لظَرْبَانَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمًا لَدَوِيَّةٍ ، وَلَا ثَلَاثَ لَهَا فِي الْجُمُوعِ ^(١) .

التاسع : فَعَلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نَحْوُ « حَيْثَى » وَ « خَلِيفَى » وَحِكَى السِّكْسَى : هُوَ مِنْ خِصْيَيْصَاءِ قَوْمِهِ - بِالْمَدِّ - وَهُوَ شَاذٌ .

العاشر : فُعَالَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى لَوَاءِ الطَّلَعِ ، وَ « حُدْرَى » وَ « بُدْرَى » مِنَ الْحُدْرِ وَالتَّبْدِيرِ .

الحادى عشر : فُعَالَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى لِلِاخْتِلَاطِ ، وَ « قَبَيْطَى » لِلنَّاطِفِ ^(٢) .

(١) روى أن أبا علي الفارسي سأله للمثنى يوماً - وكان المثنى تلميذه - كم لنا من الجموع على زنة فعلى ؟ فأجاب المثنى على الفور : حجلى وظربنى ؛ وأن أبا علي عمت ليلتين فلم يجد لها ثالثاً .

(٢) الناطف : ضرب من الحلواء ؛ سمي بذلك لأنه ينطف أي يستقطر قبل

الثاني عشر: فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو «شُقَارَى» و«خُبَارَى»
لنبتين، و«خُضَارَى» لطائر.

تنبيه: نحو: جُنْفَى، وَخَلِيفَى، وَخُلَيْطَى؛ ليس من الأوزان المختصة
بالقصور، بدليل: عُرَوَاء، وَفَخِيرَاء، وَدُخَيْلَاء^(١).

ومشهور أوزان المدودة سَبْعَةَ عَشَرَ:

أحدها: فَعْلَاء - بفتح أوله وسكون ثانيه - أنما كان كصَحْرَاء،
أو مصدرأ كَرَغْبَاء، أو صفة كحَمْرَاء، و«دِيمَةُ هَطْلَاء» أو جمعا
في المعنى كطَرْفَاء.

والثاني والثالث والرابع: أَفْعَلَاء - بفتح المين - وَأَفْعَلَاء - بكسرهما -
وَأَفْعَلَاء - بضمها - كقولهم: يوم الأَرْبُعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.
الخامس: قَعْلَلَاء، كعَقْرَبَاء لمكان.

السادس: فِعْلَاء - بكسر الفاء - كقَصَاصَاء للقصاص.

السابع: فُعْلَلَاء - بضم الأول والثالث - كقَرْفُصَاء.

الثامن: فَاعُولَاء - بضم الثالث - كعَاشُورَاء.

التاسع: فَاعِلَاء - بكسر الثالث - كقَاصِمَاء، لأحد جِجَرَةِ اليربوع.

العاشر: فِعْلِيَاء - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو: كَثِيرِيَاء.

الحادي عشر: مَفْعُولَاء، كَمَشِيُوخَاء.

الثاني عشر: فَعْمَلَاء - بفتح أوله وثانيه - نحو: بَرَأْسَاء، بمعنى الناس،

يقال: ما أدرى أيُّ البرَأْسَاء هو، وِبَرَأَكَاء، بمعنى البرُوكِ.

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحمى في أول مسها ورعدتها، والفخيراء -

بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور، ودخيلاء الأمر: باطنه.

الثالث عشر : فَعِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرَيْشَاءَ و كَرَيْشَاءَ ،
نوعان من البُشَيْرِ .

الرابع عشر : فَعُوْلَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : دَبُوْقَاءَ .
الخامس عشر : فَعَلَاءَ - بفتحين - كخَفَقَاءَ لموضع ، قاله ابنُ الناظم ،
ولمّا هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأْنَاءُ للأمة ، وقَرَمَاءَ لموضع ،
وعلى هذا فعدُّ الناظم لذلك في المشهور مشكلاً ، وفي الحكم أن جَنَفِيَّ بالجيم
والنون والفاء واللقصير موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فَعَلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سَيْرَاءَ .

السابع عشر : فَعَلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخَيْلَاءَ .

هذا باب المقصور والممدود

قَصَرُ الأَسْمَاءِ وَمَدَّهَا ضَرْبان : قِيَاسِيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ،
وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم الممثل بالألف ثلاثة أقسامٍ :
أحدها : ما له نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع
مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللّازِم ، نحو : جَوِيَّ جَوِيٍّ ، وهَوِيَّ هَوِيٍّ ،
وعَمِيَّ عَمِيٍّ ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرِحًا ، وأَشْرَأَ أَشْرَأً .

قال ابنُ عُصْقُور وغيره : وَشَدَّ الْفِرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِيٌّ ، وأنشدوا :

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكِّي

غِرَاءٍ وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ

٥٣٣ - هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلاً » هو مصدر بمعنى التمهل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفيا قالوه نظر ، لأن أبا عُبَيْدَةَ حَسَكِي غَارِيْتُ بين الشِيثين غِرَاءِ ،
أى وَالْيَيْثُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسي كما سيأتي ، لأن غاريت غِرَاءِ
مثل قاتلت قتالا ، وغاريت : فَأَعَلْتُ من غَرَيْتُ به ، وأنشد « أسلُو » بدل
« مَهْلًا » و « فَأَصَّتْ » بدل « غَارَتْ » و « حُفِّلَ » بدل « نُهِّلَ » .
ومنها : فَعَلُّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون
ثانيه - نحو فِرْيَةٌ وفِرْيٌ ، ومِرْيَةٌ ومِرْيٌ ، فإن نظيره قِرْبَةٌ وقِرْبٌ .
ومنها : فَعَلُّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعْلَةٌ - بضم أوله وسكون

رقم ٤٥٥ السابق في باب الترخيم « غارت العين بالبكى » والت بين الدمع وأرسلته
متابعا ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين
فصار « غارت » و يروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا
زاد عن ارتفاع الشاطئ ، فسأل على الوادي ، « غراء » هو مصدر بمعنى التابعة والولاء
« مدتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحدة ناهل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلا » مفعول
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « العين » فاعل غار « بالبكى » جار
ومجرور متعلق بغار ، وجملة « قلت » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلا » في محل نصب مقول القول « غراء »
مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، وضمير العائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت
« نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح العين المعجمة ، وذكر
أنه مصدر غرى بالشيء ، - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :
إن مده شاذ وقياسه التقصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة
أن الرواية بكسر العين المعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك
يكون مده قياسيا .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدْبِيَّةٌ ومُدْبِيٌّ ، وزُبْيَةٌ وزُبْيٌ ، وكَسْوَةٌ وكَسِيٌّ ، فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَجٌ ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ .
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُعْطَىٌ ومُسْتَدْعَىٌ ، فإن نظيره مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ .

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألفٌ . وهذا النوع بمدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو لفعل أوله همزة وصل كأعطى إعطاءً ، وارتأى ارتئاءً ، واستقصى استقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكرامًا ، واكتسب اكتسابًا . واستخرج استخراجًا .
ومنها : أن يكون مفردًا لأفعلية . نحو : كَسَاءٌ وأَكْسِيَّةٌ . وِرْدَاءٌ وأُرْدِيَّةٌ .
فإن نظيره حِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَفْقِيَّةٌ . من كلام المولدين ؛ لأن رَحَىٌ وقَفَىٌ مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ - * فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ *

والفرد نَدَىٌ-بالفصر- فضرورة . وقيل : جُمع نَدَىٌ على نِدَاءٍ كجَمَلٍ وجِمَالٍ ، ثم جُمع نِدَاءٌ على أُنْدِيَّةِ ، ويُبعده أنه لم يُسْمَعِ نِدَاءٌ جمعًا .

٥٣٤ - هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمي ، وهو من شعراء الحماسة ، والذي ذكره للؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظُلْمَانِهَا الظَّنْبَا *

اللغة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الليم مخففة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سماها بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدها عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّةٌ » جمع ندى - بفتح النون مقصورًا - وهو الليل الكثير « ظلماتها » الظلماء - بفتح الظاء وسكون =

ومنها: أن يكون مصدراً لفعل - بالتخفيف - دالاً على صوت ، كالشغاء والشغاء ، فإن نظيره الصراخ ، أو على ذاء ، نحو الأشاء ، فإن نظيره الدوار والزكام .

الثالث: أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إما يدرك قصره ومدّه بالسمع . فن المقصور سماعاً : الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء ، والثرى التراب ، والحجاء العقل .

ومن المدود سماعاً : الفتاء لحدائة السن ، والسنا لشرف ، والثراء لكثرة المال ، والحذاء للنعل .

مسألة : أجمعوا على [جواز] قصر المدود للضرورة ، كقوله :

اللام - الظلام « طنبا » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الحبل الذي تشد به الحيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإعراب : « في ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمني » في بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة « الكلب » فاعل يبصر « في » حرف جر « ظلمأها » ظلماء : مجرور بفي ، وظلماء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنبا » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة في محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى الببل على ما ذكرنا في لغة البيت ، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس في جمع كل اسم رباعي ثلثه حرف مد مثل حمار وأحمره ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان بمدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع في المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقاً بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسي لهذا المفرد أنداء .

٥٣٥ — * لَا بُدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّقَرُ *

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ *

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَوْ تَحَيَّيْ كَلْبٌ عَوْدٍ وَدَبْرٍ *

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون - هو المسن من الجمل «ودبر» مثل فرح - أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب - إذا أصابته الدبرة وهى - بفتحات - قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرجل ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضا .
الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لامبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبرلا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفا « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .
الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذي أنشده للمؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* فَفَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ *

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً يجلهم يضربون بهم المثل في كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد العدر وتفض العهود .

واختلفوا في جواز مدِّ المقصور للضرورة ، فأجازهُ الكوفيون ، متمسكين
بنحو قوله :

— ٥٢٧ — * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ *

وَمَنْعَةُ البصريون ، وقَدَّرُوا الغِنَاءَ في البيت مصدراً لغَانَيْتُ لا مصدراً
لغَنَيْتُ ، وهو تَعَسَّفٌ .

الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف
و « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صفة لمثل الناس مبنى على السكون في
محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير
الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
« وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ،
قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن
قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبه إلى قائل بعينه ،
والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أُغْنَاكَ عَنِّى *

الإعراب : « سيغنييني » سيغنى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء ،
والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل سيغنى مبنى على
السكون في محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الذى ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « عنى »
جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامرأة .

الثاني : المنزَّلُ منزلة الصحيح ، كَطَبِيٍّ ودَلْوِيٍّ .

الثالثُ : المعتلُّ المنقوص ، كَالْقَاضِي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّرَ في التثنية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ،

وامرأتان ، وطَبِيَّانِ ، ودَلْوَانِ ، والقَاضِيَانِ » وَشَدَّ في أَلِيَّةٍ وَخُصِيَّةٍ : أَلِيَّانِ

وَخُصِيَّانِ^(١) ، وقيل : هما تثنية أَلِيٍّ وَخُصِيٍّ .

== الإعراب صلة الذي «فلا» الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مبهمة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضممة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لانافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولاغناء يدوم ، وتجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر العين المعجمة - فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح العين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذي هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ نِتْنَةٌ حَنْظَلٍ =

الرابع : الممثل المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلبُ ألفِه ياء ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداهما : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرفٍ كحُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْمَى ومَلْمَيَان . وشذذ قولهم في تثنية قَهْرَى ، وخَوْزَلَى : قَهْرَانِ ، وخَوْزَلَانِ ، بال حذف . الثانية : أن تكون ثلاثة مُبدلةً من ياء كَمَتَى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٌ)^(١) ، وشذذ في حَمَى حَمَوَانِ^(٢) ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبدلة وقد أميلت كَمَتَى ، لو سُمِّيت بها قلت في تثنيتهما : مَتَيَان .

والثاني : ما يجب قلبُ ألفِه واوًا ، وذلك في مسألتين ؛ إحداهما : أن تكون مُبدلةً من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَنَا ، وهو لغة في المَن الذي يُوزَنُ به ، قال :

* عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ * — ٥٣٨

= وقد ورد من ذلك في تثنية آية قول الراجز :

* تَرْتَجِجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ *

وقد نثى عنتره آية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حميت الحمى أحميه » من مثال رميت

الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على

نسبٍ معين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي *

اللغة : « أعددت » هيأت « العُدَالِ » جمع عاذل ، وهو اللأم المتسخط « منوا »

من منا - بزنة عصا - وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي رِضًا : رِضِيَانٍ ، بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ . الثَّانِيَةُ : أَن تَكُونَ غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ وَلَمْ تُعْمَلْ ، نَحْوَ لَدَى وَإِذَا ، تَقُولُ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ثُمَّ تَنِيْتَهُمَا : لَدَوَانٍ ، وَإِذَوَانٍ .

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كقراء ووضاء ، تقول : قراءان ووضاءان ، والقراء : الناسك ، والوضاء : الوضيء الوجه .
الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً ، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث ، كحمرآوان وحمراءوان ، وزعم السَّيْرَانِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِهِ تَوَاوُؤٌ وَجَبَ تَصْحِيحُ الهمزة ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ تَوَاوُنٌ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَلْفٌ ؛ فَتَقُولُ فِي عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانِ ، بِالْهَمْزِ ، وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

== «من» بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعذال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندي » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بمتعة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وعند مضاف وياء التكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « في » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بفي ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا - بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في التثنية واواً ؛ لأن هذه الألف في المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

مَذَّخَرَ أَيَانَ ، بقلب الهمزة ياء ، وَقَرُفُصَانٌ وَخُنْفُصَانٌ وَعَاشُورَانٌ ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدل من أصل ، نحو كِسَاءٌ وَحَيَاءٌ ، أصلهما كِسَاوٌ وَحَيَايٌ ، وَشَذَّ كِسَايَانٌ .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كَعِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ^(١) ، أصلهما عِلْبَايٌ وَقُوبَايٌ ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس وَقُرُنَاسٍ^(٢) ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب في عِلْبَاءٍ أكثر منه في كِسَاءٍ .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجَمْعَ الذي على هِجَاءَيْنِ ، والجمع الذي على حَدِّ الثنْيِ ، لأنه أعرب بحرفين ، وَسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخَتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المقوص وكسرتها ، فتقول « القَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألف المقصور دون فتحها ، فتقول « المُوَسَّوُونَ » وفي التنزيل

(١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد يتشمس ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .
(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) ^(١) (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفِينَ) ^(٢) ، وَيُعْطَى الْمَدُودُ حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءٍ : وُضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي سَحْرَاءٍ علماً لمذكر ^(٣) : سَحْرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عَلِبَاءٍ وَكِسَاءٍ علمين لمذكرين ^(٤) .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسَلِّمُ فِي هَذَا الْجَمْعِ مَا سَلِّمَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَاتٌ » كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَانٌ » إلا ما خُتِمَ بتاء التأنيث ، فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسَلِّمَةٍ : « مُسَلِّمَاتٌ » وفي تثنيتهما : « مُسَلِّمَتَانِ » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبَلِيَّاتٌ » بالياء ، و « صَحْرَاوَاتٌ » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبَلِيَّانِ » و « صَحْرَاوَانِ » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخراً في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ : « ظَبْيِيَّاتٌ » و « غَزَوَاتٌ » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُصْطَفَاةٍ وَفَتَاةٍ : « مُصْطَفِيَّاتٌ » و « فِتْيَاتٌ » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلَا تُسْكِرْهُوا فِتْيَاتِكُمْ) ^(٥)

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين ؛ ليصح جمعها بهذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قنّاءة : « قنّوات » بالواو ، وفي نحو نبّاءة : « نبّاءات » و « نبّاءوات »
وفي نحو قرّاءة : « قرّاءات » بالهمز لا غير .

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،
غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فائوه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سجّدة
ودعّد ، تقول : « سجّدات » و « دعّدات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِكَ
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — * بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْفَاعِ قُلْنَ لَنَا *

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى
اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوي اسمه كامل اللقيني ،
وقد ترجم له الياخزري في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثلاث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وهجره قوله :

* كَيْلَايَ مِنْسُكْنَ أُمَّ كَيْلَى مِنَ الْبَشْرِ *

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على اللحمة
من النساء استعارة « الفاع » الأرض السهلة اللطيفة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .
الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء
« ظبيات » منادى منصوب بالسكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو
مضاف و « الفاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار
ومجرور متعلق بقال « ليلاي » ليلى : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، وليلى
مضاف وياء التوكيد مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر البتداء ،
والجملة من البتداء وخبره في محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلى »
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر البتداء .

وأما قوله :

٥٤٠ - وَحَمَّتْ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُمَهَا
وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعُشَى يَدَانِ

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد: أحدها في قوله «ليلاي» حيث أضاف العلم حين كان مشتركا بين عدة مسميات فأشبهه النكرة ، وليس هذا مقصوداً المؤلف هنا ، والثاني في قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهي الباء تبعا لفتحة الفاء التي هي الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلاي متكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذري ، من قصيدة رواها القالي في ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهي خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذي ترتفع فيه الشمس « أطقتها » تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد « ومالي يدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحمل ، وهو مضاف و« الضحى » مضاف إليه « فأطقتها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و« العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور في قوله « بزفرات العشى » يتعلق بقوله « يدان » لأنه في معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين - وهي الفاء - في جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التي يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير .
كقوله :

٥٤١ - * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسْبًا * .

وإن كان مضموم الفاء - نحو خُطْوَةٌ وَجُجْلٌ - أو مكسورهما - نحو كَثْرَةٌ وَهَيْدٌ - جاز لك في عينه الفتحُ والإسكانُ مطلقاً ، والإتياعُ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمِيَّةٍ وَزُبْيَةَ ، ولا مكسورة واللام واو كدِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ .
وَشَدَّ جِرِّوَاتٍ - بالكسر - .

ويمتنع التغير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَاتٍ وَسُعَادَاتٍ ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخَمَاتٍ وَعَيْبَلَاتٍ ؛ لأنهما وصفقان لا اسمان . وَشَدَّ كَهَلَاتٍ - بالفتح - ولا يبقاس ، خلافاً لقطرب .

الثالث : نحو شَجَرَاتٍ وَتَمْرَاتٍ وَتَمْرَاتٍ ؛ لأنهنَّ حُرٌّ كَاتٌ الواسط .

٥٤١ - هذا بيت من الرجز الشطور ، ولم أفهم لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الضم في محل نصب .
« يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تميز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا السكين ضرورة .
(٢٠ - أوضح المسالك ٤)

نعم يجوز الإسكان في نحو سُمَرَاتٍ وَبِمَرَاتٍ^(١) كما كان جائزاً في المفرد .
لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَيَبِيضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :
(فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)^(٢) ، وَهَذَيْلٍ نُحْرِكَ نَحْوَ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :
(ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ)^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٥٤٢ — * أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * *

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل
كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة سالحة من الشعر
العربي ؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْبِجُهُ يَضْجِرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ

مِنَ الْأُذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَمَاهُ وَغَارِبُهُ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
الطويل ، وعجزه قوله :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَسْكِينِ سُبُوحٌ * *

اللمة : «أخو بيضات» أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ،
وهى معروفة للحيوان ذى الريش «رأبج» اسم الفاعل من راح يروح رواحاً ،
وهو السير وقت العشى ، والمراد به راجع إلى عشه الذى درج منه «متأوب» اسم
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل ،

الإعراب : «أخو» خبر مبتدأ محذوف ، أى: هو أخو ، وأخو مضاف و«بيضات» =

واتفق جميع العرب على الفتح في عِيْرَات - جمع عِيْرٍ - وهي الإبل التي تَحْمِلُ المِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبِيْعَةٌ وبيعات لِحَقُّهُ الإسكانُ ، الخامس : نحو حَبَّاتٍ وَحَبَّاتٍ وَحُبَّاتٍ ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أَنْفَكُ إدغامه ، فكان يثقل [فتضيق] فائده الإدغام .

هذا باب جمع التكسير ~

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَصِينُو وَصِينَوَان ، أو بنقص كَتَشَخَّمَةٌ وَتَشَخَّمٌ ، أو بتبديل شَكَلٍ كَأَسَدٌ وَأَسْدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُلٍ ، أو بهن كغلمان .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للمعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلِبِ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْمَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَجْرَقَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَصَيْبِيَّةٍ ، وثلاثة وعشرون للمعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَعْفَى ببعض أبنية القلة عن بناء السكثرة كأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْعِدَةٍ ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس مقه ما مثَّلَ به الناظم وابنه

== مضاف إليه « رَأْحٌ » صفة لأخو ييضات ، أو خبر ثانٍ للبتداء « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بسح » جارٍ ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « المنكبين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « ييضات » حيث فتح العين إبتاعاً لفتح الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإبتاع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إبتاع العين للفاء على أي حال ، نفي سواء أ كانت العين تحرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة اللساء - صُفِيَّةٌ ، لقولهم : أضفأا ،
حكاة الجوهرى وغيره .

الأول من أبنية القلة : أفعلٌ - بضم العين - وهو جمع لنوعين :
أحدهما : فَعْلٌ ، أَسْمًا ، صحيح العين ، سواء سحت لامة أم اعتلت بالياء
أم بالواو ، نحو كذَّب ، وَظَنِي ، وَجَرَوِي ، بخلاف نحو ضَخَم فإنه صفة ،
وإنما قالوا أعْبُدْ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوِّط وَبَيْت لاعتلال العين ،
وَشَدَّ قياساً أعْيُنٌ ، وقياساً وسماعاً أُنُوبٌ وَأَسْيِفٌ ، قال :

٥٤٣ - * لِكَلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستُ أُنُوبًا . *

٥٤٣ - نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف
ابن عبد الرحمن ، والذى أنشده للؤلف هنا بيت من الرجز للشطور ،
وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبًا أَمْلَحَ لَأَ لَدَا وَلَا مُحَبِّبًا
أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا تَجَلَّبَبًا

اللمعة : « قناعاً أشيباً » أراد به الشعر الأبيض « لا لدا » أى ليس لتديناً .
الإعراب : « لِكَلِّ » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أنوباً » مفعول به
للبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنوباً » فإنه جمع نوب ، وهو اسم ثلاثى مفتوح الأول ساكن
الثانى ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : نوب
وأنواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم
المذكور صحيح العين يجمع على أفعل نحو فأس وأفلس و كلب وأكلب و ربيع وأربع ،
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — * كَأَنَّهُمْ أُسُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ * *

الثانى : الاسم ، الرباعى ، المؤنث ، الذى قبل آخره مدة ، كعناق ، وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وشذ في نحو شهاب وغراب من المذكر .

الثانى : أفعال ، وهو لاسم ثلاثى لا يستحق أفعل : إما لأنه على فعمل ، ولكنه معتل العين نحو ثوب وسيف ، أو لأنه على غير فعمل ، نحو جمل ، وتمر ، وعضد ، وحمل ، وعنب ، وإبل ، وفعل ، وعمق ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

* عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ *

اللفظة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللعان « يمانية » هى المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون فى النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يمينا ، وفى الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَايَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقِي قَلُوصِي بِالْقَسِيِّ يَمَانِ
« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر »

فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثى على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظأره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

في فَعَلَ - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على فِعْلَانٍ - كصِرَدٍ ،
وَجِرْدٍ ، وَنَقَرٍ ، وَخُرْزٍ - وَشَدَّ نحو أرطاب ، كما شَدَّ في فَعَلَ المفتوح الغاء
الصحيح العين الساكنها ، نحو أَسْحَالٍ ، وَأَفْرَاحٍ ، وَأَزْنَادٍ ، قال الله تعالى :
(وَأُولَاتُ الْأَسْحَالِ)^(١) . وقال الحطيثة :

— ٥٤٥ — * مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ * *

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الحطيثة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد
حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

زُغِبَ الْحَوَاصِلَ لَأَمَاءٍ وَلَا شَجَرٍ * *

اللغة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد
الطائر ، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح اليم والراء
جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم واد كثير الشجر قريب من فلك ، واسم لواد آخر
بالجماعة ، والمراد هنا الثاني « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذي
نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والعين جميعاً - وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم
يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهي وعاء يكون في أسفل
عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرخ
وضغفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به
لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرَّخ » مضاف إليه « زغب » صفة
لأفراح ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر
محذوف ، والتقدير : لاماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي
« شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقال آخر :

٥٤٦ — * وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادِيهَا * *

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثى صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميعون بن قيس بن معد يكرب الكندى وهو من شواهد سيويه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من التقارب ، وصدده قوله :

* وَوُجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرُهُمْ *

ويروى في الشاهد :

* وَزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِيهَا *

اللغة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألقيت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهـ كذا ورد في كتاب سيويه والعين ، ووقع في بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تقندح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زنده ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته في صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثى ، على زنة فعل =

الثالث : أفعلةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بمدَّةٍ قبل الآخر - نحو طعام ، وحجار ، وغراب ، ورغيف ، وعمود .
والثَّرم في فَمال - بالفتح - وفِمال - بالكسر - مُضَعَّفِي اللامِ أو مُتَقَلِّبِيهَا .
فالأول كبتات وزِمَام ، والثاني كقباء وإباء .

الرابع : فِعلةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [في] نحو ولدَ وَفَتَى ، ونحو شَيْخٍ وَثَوْرٍ ، ونحو ثِنْيٍ^(١) ، ونحو غَزَالٍ ، ونحو غُلَامٍ ، ونحو صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ ، ولعدم اطرَّاده قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

والأول من أبنية الكثرة : فُعَلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو جمع لشبثين :

أحدهما : أفضَلٌ مقابل فَمَلَاءَ كَأَحْمَرٍ ، أو ممتنعة مقابلته لما لماع خَلَقِي نحو أَكْمَرَ وَأَدْرَرَ ، بخلاف نحو آلى لكبير الألية ؛ فإن المانع من الياء تخالف الاستعمال .

والثاني : فَمَلَاءَ مقابلة أفعال كحمراء ، أو ممتنعة مقابلتها له لما منع خَلَقِي كرتقاء وعَفَلَاءَ - بالعين - بخلاف نحو عَجَزَاءَ لكبيرة المعجز .

الثاني : فُعَلٌ - بضمهتين - وهو مطرد في شبثين : في وصف على فُعُول بمعنى فاعل كصَبُورٍ وَغَفُورٍ ، وفي اسم ، رباعي ، بمدَّةٍ قبل لامٍ غير معتلة

= بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعال فيقال أزند كما قالوا فلس وأفلس ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) الثني - بكسر ففتح ، بزنة رضا - الشيء الذي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت اللدّة ألفاً ، نحو قَدَّالٌ وَأَتَانٌ ، ونحو حِمَارٍ وَذِرَاعٍ ، ونحو قُرَادٍ وَكِرَاعٍ ، ونحو قَضِيبٍ وَكَثِيبٍ ، ونحو عَمُودٍ وَقُلُوصٍ ، ونحو سَرِيرٍ وَذَلُولٍ ، وخرج نحو كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ لأجل اعتلال اللام ، ونحو هِلَالٍ وَسِنَانٍ لأجل تضمينها مع الألف ، وَشَذَّ عِنَانٌ وَعُنُنٌ ، وَحِجَاكٌ وَحُجُبٌ ، ويحفظ في نحو تَمْرٍ ، وَخَشِينٌ ، وَنَذِيرٌ ، وَصَحِيفَةٌ .

الثالث : فَعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَدٌ في شَيْئَيْنِ : في اسمٍ على فَعَلَةٍ كَقُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدْيَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ ، وفي الفَعْلَى أَنبَى أَفْعَلَ كَالْكُبْرَى وَالصَّمْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ في نحو مُبَهْمَةٍ ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَةٍ ، ونحو بَدْرَةٍ ، وَلِحْيَةٍ ، وَنُخْمَةٍ .

الرابع : فَعَلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسمٍ على فَعَلَةٍ كَحِجَّةٍ ، وَكِسْرَةٍ ، وَفِرْيَةٍ ، وَهِيَ الْكَذْبَةُ ، ويحفظ في فَعَلَةٍ ، نحو حَاجَةٍ ، ونحو ذِكْرَى ، وَقَضْمَةٍ ، وَذِرْبَةٍ ، وَهَيْدَمٍ .

الخامس : فَعَلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لما قل على فاعل معقل اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ .

السادس : فَعَلَةٌ - بفتحيتين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كَامِلٍ وَسَاحِرٍ وَسَافِرٍ وَبَارٍ .

السابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دلَّ على آفةٍ من فَعِيلٍ وَصَفًا لِلْمَفْعُولِ كَجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَحَمَلٍ عَلَيْهِ سِتَّةَ أَوْزَانٍ مِمَّا دَلَّ عَلَى آفَةٍ :

من فَعِيلٍ وَصَفًا لِلْفَاعِلِ . كَمَرِيضٍ ، وَفَعِيلٍ كَزَمِينٍ ، وَفَاعِلٍ كَمَالِكٍ ، وَفَعِيلٍ كَمَيِّتٍ^(١) ، وَأَفْعَلٍ كَأَحَقَّ ، وَفَعْلَانٍ كَسَكْرَانٍ .

الثامن : فَعَلَّةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعَلٍ أَسْمَاءً - بضم الفاء - نحو قُرْطٍ وَدُرْجٍ وَكُوزٍ وَدُبٍّ ، وَقَلِيلٌ فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ - بفتح الفاء - نحو غَرْدٍ^(٢) ، أَوْ بِكسرها نحو قِرْدٍ ، وَقَلٌّ أَيْضًا فِي مَحْوَذٍ كَرِيٍّ وَهَادِرٍ^(٣) .

التاسع : فُعَلٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضاربٍ وصائمٍ ، ومؤنثيهما ، وَنَدَّرَ فِي نَحْوِ غَازٍ وَعَافٍ ، كَمَا نَدَّرَ فِي نَحْوِ خَرِيْدَةٍ وَنُفَسَاءٍ وَرَجُلٍ أَعَزَلٍ .

العاشر : فُعَالٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائمٍ وقائمٍ وقارئٍ ، قِيلَ : وَنَدَّرَ فِي فَاعِلَةٍ كَقَوْلِهِ :
* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ * ٥٤٧ -

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره اللوت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما سا كنا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء .
(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - ضرب من الكمأة ، والغراء هو الذي يرويه بفتح القين ، وغيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين
(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شميم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدرة قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّيْبَانِ مَائِلَةٌ *

اللغة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر - بزنة سبب وأسباب - ويراد بها =

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صائدة ، وفي المعتل ، كغزاء وسراء^(١) .

الحادى عشر : فِعال - بكسر أوله - وهو لثلاثة عشرَ وَزناً :
الأول والثاني : فَعَلَ وَقَفَلَة ، اسمين أو وصفين ، نحو كَغَبٍ وَقَضْبَةٍ وَصَعْبٍ
وَحَدَلَةٍ ، وَنَدَرَ فِي يَأْتِي الْفَاءُ ، نحو يَعْرِ^(٢) ، أو العين ، نحو ضَيْفٍ وَضَيْفَةٍ .

الأعين ، وفي القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان» جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال في طراءة العمر وميعة السن « مائلة » اسم فاعل فعله « مال إليه يميل ميلا » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قيل ، وهو اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير اللواتي مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتي «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» الواو واو الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اهتيرتها بصرية فهو مفعولها «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتي «غير» مفعول ثان لأرى أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث في قوله « أبصارهن » وفي قوله « أراهن » ، وقال المؤلف في الحواشي « لا أعلم أحداً ذكر عجيته في فاعلة للثؤنت إلا في هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمى وابن الأعرابي » اه ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التي أشار إليها أن الأصمى قال بحضرة الرشيد ، إن « صداد » في هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد الغواشي المحدث عنهم ، نخطأه ابن الأعرابي ، وذكر أن « صداد » هو جمع صاد المذكور وإن المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف هنا أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك في جمع غاز وسار ، اسمي فاعل من الغزو والسرى

(٢) اليعرب - بفتح الياء وسكون العين المهملة - الجدوى يوضع في الزبية لاصطياد

الثالث والرابع : فَعَلَّ وَفَعَّلَ غير معتلَى اللام ولا مضعفها ، (جَمَلٌ وَجَبَلٌ ، وَرَقَبَةٌ وَنَمْرَةٌ .

الخامس والسادس : فَعَلَّ كَذَبٌ وَبَثْرٌ ، وَفَعَّلَ كَذُهْنٌ وَرُمُوحٌ .
السابع والثامن : فَعِيلٌ بمعنى فاعل ومؤنثه ، كظَرِيفٌ وَكِرِيمٌ وَشَرِيفٌ ،
ومؤنثاتها .

والخمسة الباقية : فَعْلَانٌ صفة ومؤنثاه فَعْلَانَةٌ ، وَفَعْلَانٌ صفةٌ وَأَنْشَاءٌ
فُعْلَانَةٌ ، كغَضْبَانٌ وَغَضْبَانِيٌّ ، وَنَدْمَانٌ وَنَدْمَانَةٌ ، وَخُصَّانٌ وَخُصَّانَةٌ .
والتزموا في فَعِيلٍ وَأَنْشَاءٍ إِذَا كَانَا وَآوِيَّيِ الْعَيْنَيْنِ صَحِيحِي اللَّامَيْنِ ، كطَوِيلٌ
وَطَوِيلَةٌ ، أَنْ لَا يُجْمَعَا إِلَّا عَلَى فِعَالٍ .
ويحفظ فِعَالٌ فِي نَحْوِ : رَاعٍ وَقَائِمٍ وَأَمٍّ^(١) ، وَمُؤنثاتهن ، وَأَعَجَفٌ وَجَوَادٌ
وَخَيْرٌ وَبَطْحَاءٌ وَقُلُوصٌ .

الثاني عشر : فُعُولٌ - بضمين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على
فَعِيلٍ ، نَحْوُ كَيْدٍ وَوَعَلٍ ، وَهُوَ فِيهِ كَاللَّازِمِ ، وَجَاءَ فِي نَحْوِ تَمْرٍ مُمُورٌ عَلَى
القياسِ وَنُمُرٌ ، قَالَ :

٥٤٨ - * فِيهَا عَيَّائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرٌ * *

== الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطياد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها
جديا فيجيب الأسد فينزل الحفرة لياً كل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة
هي الزبية ، وهذا الجدى هو اليعر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يعر
(١) أم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ،
(واجعلنا للمتقين إماما) قالوا : هو جمع أم

٥٤٨ - هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه -
لرَبِيٍّ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ ، وَقَدْ أَنْشَدَ فِي اللِّسَانِ
بْنُ ابْنِ بَرِيٍّ قَبْلَهُ :

وقد يكون مقصوداً من مُنْمُور للضرورة^(١)، وقالوا: أنمار .

== حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرٍ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفِّ الْخُطَرِ
اللفظة: « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،
سني ، وأراد هنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع
جبل . والسمر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهي شجرة عالية مرتفعة ،
وتجمع جمع السلامة على سمرات كما في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ ==
« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،
والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب في هذه الكلمة « غيائل » جمع غيل -
بفتح العين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « نمر » بضم نين -
جمع نمر - بفتح فكسر - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائل » مبتدأ
مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛
أولها أنه فعل بضم نين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمر على فعول ثم اقتطع بحذف
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد في باب الإبدال في قوله « عيائل » حيث أبدلت الهمزة من
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتي للمؤلف
لاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناهم يحذفون واو « فعول »
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبي .

كَلَمْعٍ أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْمٍ مِنْ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخَطْبِ

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَغَب ، وفَلَس ، ومكسورها نحو خِجْل وضِرْس ، ومضمومها نحو جُنْد وبُرْد ، إلا في ثلاثة ؛ أحدها : معتلّ العين كحُوت ، والثاني : معتلّ اللام ككُذِي^(١) ، وشَدَّ في نُؤْي نُؤْي ، قال :

— ٥٤٩ — * خَلَّتْ إِلَّا أَبَاصِرَ أَوْ نُؤْيَا * *

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو .
ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَىٰ بِذَا قَاضٍ حَكْمَهُ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجُومُ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) اللدى - بضم الليم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيز الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ — هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضأ)
والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

* مَخَافِرُهَا كَمَا شَرِبَةَ الْإِضِينَا *

اللغة : « الأياصر » جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجبأ إلى وتد « النؤي » جمع نؤي - بضم فسكون - وهي حفيرة تجعل حول الجبأ لئلا يدخله المطر ، « الإضين » - بكسرة الهمزة والضاد المعجمة - جمع أضأة ، وهذا ملحق بجمع المذكر السالم لسكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نؤي نؤوي - بضم النون والهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للنسابة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو » حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَّةٌ » وَشَدَّ في حُصَّ - بالحاء المهملة ، وهو الـوَرْسُ -^(١) حُصُوص ، ويحفظ في فَعَل ، كَأَسَد ، وشَجَن ، وَنَدَب ، وَذَكَر .

الثالث عشر : فِعْلَانِ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أَيْضًا في أربعة : اسمٍ على فُعَال ، كِفْلَامَ وَغُرَاب ، أو على فُعَل ، كَهَرَدَ^(٢) وَجَرَدَ ، أو فُعَلِ واوِيَّ العين ، كحُوت وكُوز ، أو فَعَل ، كِتَاجَ وَسَاجَ وَخَالَ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَّ في نحو صِنُو وَخَرِبَ^(٣) ، وَغَزَالَ وَصِوَارَ^(٤) ، وَحَائِطَ وَظَلِيمَ^(٥) وَخَرُوفَ .

= الشاهد فيه : قوله « نَوِيَا » بضم النون والهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوِي - بضم النون وسكون الهمزة ، بزنة فَعَل - وأصله نَوَوِي ، على فعول - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار نَوِيَا ، فالتون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُسْتَعِشَّةٌ كَأَنَّ الحُصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا

(٢) الصرد - بضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الحراب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الجباري ، وسمى بذلك لأنه يسكن

الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ،

أصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم - بفتح الطاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الطاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :
في اسم على فَعْلٍ ، كظَهْرٍ وَبَطْنٍ ، أو فَعْلٍ صحيح العين ، كذَكَرٍ
وَجَدَعٍ^(١) ، أو فَعِيلٍ ، كقَضِيْبٍ وَرَغِيْفٍ وَكَيْبٍ^(٢) ، وَقَلٍّ في نحو رَاكِبٍ
وَأَسْوَدٍ^(٣) وَزُقَاقٍ .

الخامس عشر : فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُدُ في فَعِيلٍ بمعنى
فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيْفٍ وَكَرِيْمٍ وَبَخِيْلٍ ، وكثر
في فاعل دالاً على معنى كالفريزة ، كعَاقِلٍ وَصَالِحٍ وَشَاعِرٍ ، وشذ فُعْلَاءٌ في نحو
جَبَانَ وَخَلِيْفَةَ وَتَمْحٍ وَوَدُودٍ .

السادس عشر : أفعِلَاءٌ - بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعْلَاءٍ ،
في المضعف ، كشدِيدٍ وَعَزِيْزٍ ، وفي المعتل ، كوَليٍّ وَغَنِيٍّ ، وشذ في نحو
نَصِيْبٍ وَصَدِيْقٍ وَهَيِّنٍ .

السابع عشر : فَوَاعِلٌ ، وَيَطْرُدُ في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،
كـ (فَأَصِيْبَةٌ كَأَذِيْبَةٌ خَاطِئَةٌ)^(٤) ، وفي اسم على فَوَعَلٍ ، كجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ ،
أو فَوَعَلَةٍ ، كصَوْمَعَةٍ وَزَوْبَعَةٍ ، أو فَاعِلٍ - بالفتح - كخَاتَمٍ وَقَالَبٍ ،

(١) الجذع - بفتح الجيم والذال جميعاً - الثنى من المعز .

(٢) الكئيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَضَحْتُمْ قَرِيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونُ سُوْدَانَ عِظَامُ الْمَنَّاكِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؛
وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلا - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا
كان صفة لا يجمع على فعلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أه فمَعْلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِمَاءَ ورَاهِطَاءَ^(١)، أو فاعل كجائز^(٢) وكاهل،
أو وى وصف على فاعل لمؤنث كخائض وطالقي، أو لغير عاقل، كصاهل وشاهتي
وشده أرس ونواكس وسوابق وهوالك^(٣).

الثامن عشر: فَعَائِلٌ، وَيَطْرُدُ فِي كُلِّ رِبَاعِيٍّ، مؤنث، ثالثة مَدَّةٌ، سواء
كان تأنيده بالتاء، كسَحَابَةٌ وصَحِيفَةٌ وحَلُوبَةٌ، أو بالمعنى، كشمال وعجوز
وسعيد، علم امرأة.

التاسع عشر: فَعَالِيٌّ - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُدُ فِي سَبْعَةٍ :
فَعْلَاءَةٌ كَمَوْمَاةٍ^(٤)، وَفِعْلَاءَةٌ كَسِعْلَاءَةٍ^(٥)، وَفِعْمَلِيَّةٌ كَهَبْرِيَّةٍ^(٦)، وَفَمَنْلُوءَةٌ
كَعَرْقُوءَةٍ^(٧)، وما حذف أول زائديته من نحو حَبْنَطِيٍّ^(٨) وَفَلَنْسُوءَةٌ، وَفَعْلَاءٌ
(١) القاصماء والراهطاء: جهران من جعرة اليربوع، وله ثالث اسمه الناقعاء،
وجمهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٢) الجائر - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة المعترضة بين حائطين.

(٣) قد ورد النواكس في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَرِيدَرَأَيْتَهُمْ خُضِعَ الرَّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
وورد الهوالك في قول الآخر:

وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتِيذُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ
(٤) الموماة: الفلاة الواسعة التي لانبات فيها، وجمعها موام بكجوار.

(٥) السعلاة-بكسر السين وسكون العين-القول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّمْعَالِيِّ خَسَنًا *

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين، أو هو ما تطير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٧) العرقوة: الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو.

(٨) الحبنطي: العظيم البطن.

اسماً كَصَحْرَاءَ ، أو صفةً لا مذكراً لها كَعَذْرَاءَ ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كحُبْلَى ، أو إلحاق كذِفْرَى^(١) .

تمامُ العشرين : فعَالِي - بفتح أوله وراهبه - وَيُشَارِكُ الفعَالِي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس إفعَالِي ما ينفرد به عن الفعَالِي إلا وصف^(٢) .

الحادى والعشرون : فعَالِي - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كِبُخْتِي وَكُرْسِي وَقُمْرِي ، بخلاف نحو مِصْرِي وَبِصْرِي ، وأما أَنَاسِي فجمع إنسان لا إِنْسِي ، وأصله أَنَاسِينُ فأبدلوا الدون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانَ وَظَرَابِي .

الثانى والعشرون : فعَالِل ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرباعى والخامسى مجردين ومزِيداً فيهما ؛ فالأول كَجَمْعَرٍ وَزَبْرِج^(٣) ، والثانى كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرَش ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارَجٌ وَجَحَامَرٌ ، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التى تزداد ؛ إما بكونه بلفظ أحدها كخَدْرَنْق^(٤) ، أو بكونه من تَخْرَجُه كقَرَزْدَقٍ ، فإن الدال

(١) الذفرى : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولها وسكون ثانيهما - نحو غضبان وغضبي وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعها الفعالي - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكرارى .
(٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبي يصف السيوف
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الخَدْرَنْقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدْخِرَجٍ وَمُتَدَخِرِجٍ ، والرابع نحو قَرَطَبُوسٍ^(١)
وَيَحْفَدْرِيسٍ^(٢) ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان لينا قبيل
الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحَّحَ ، نحو قِنْدِيلٍ ، أو واواً أو ألفاً قلباً
ياءين ، نحو عَصْفُورٍ وَسِرْدَاحٍ^(٣) .

الثالث والمشرون : شبه فَعَالِلٍ ، وَيَطَّرِدٍ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم .
ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كَأَفْكَلٍ^(٤) وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ
وَعَلْتِي ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فَتُحذفُ زيادة من نحو مُنْطَلِقٍ ، واثنان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في «كنسج»
والجملة صفة نالته .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم للدهاية ، وبكسر القاف : الناقة
العظيمة الشديدة .

(٢) الحندريس : اسم من أسماء الحجر .

(٣) السرداح — بكسر السين ومكون الراء — المكان الثمين ، وهو أيضا الناقة
الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ،
ولا يبي منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدها فيما
سبق اغترارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف
صوابه ما أثبتناه الآن ، ويان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة سن وزن أفعل هو
ما كان اسما على أي وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم
وأيلم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفا ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو
أحمر وحمرء وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر »
و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الماء وفتح
العين — نحو الصغرى والصغرى والكبرى والكبرى ، ولا يجمع هو؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٍ وَمُتَدَكِّرٍ ، ويتعين إبقاء الفاضل كالميم مطلقاً ؛ فتقول في مُنْطَلِقٍ :
مَطَّالِقٍ ، لا نَطَّالِقٍ ، وفي مُسْتَدْعٍ : مَدَّاعٍ ، لا سَدَّاعٍ ولا تَدَّاعٍ ، خلافاً
لمبرد في نحو مُقْتَنَسِسٍ ، فإنه يقول : قَعَّاسِسٌ ، ترجيحاً للمائل الأصل ، وكالهمزة
والياء المصدرتين كَأَنَّذَدٍ وَيَلْنَدَدٌ ؛ تقول : الأَدَّ وَيَلَادٌ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادةين مُغْنِيًا عن حذف الأخرى بدون العكس
تعين حذف اللفظ حذفها كياء حَيْرَبُونَ^(١) ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة، وإذا كان أفعال التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة فإنه
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف : وحينئذ يجوز جمعه كما تجمع
الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقرونا بأل - يكون صحيحا .
ومما يدل على جواز جمع أفعال التفضيل المقرون بأل على أفاعل قول الشاعر :

قَهْرَنَا كُمْ حَتَّى الْكِمَامَةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَلْبِنَا الْأَصَاغِرَا
وقد سلك أبو العلاء للعري هذا للسلك في قوله :

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ
وقد جمع المتنبي أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفْاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِدَا الزَّمَنِ يَخْلُومِنَ الْهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِعَانِ
فإن جاءت صيغة أفعال المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة

ولم تسكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ
فهذا الشاعر قد جمع « الأيم » على الأيم لأنه لم يرد به الأكثر لثوما ، وإنما أراد
به معنى اللثيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذا
وتفطن له .

(١) الحيزبون - بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي - للمرأة العجوز ،

هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَازِينَ - بحذف الواو - لأن ذلك مُحْوَج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التوكسير ثلاثة أحرف أو سطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزياتان فالحذف مُخَيَّر ، نحو نونى سَرَندَى وَعَلَنَدَى وألْفِيهَما ، تقول : سَرَاند أو سَرَادِرٍ وَعَلَاند أو عَلَادِرٍ .

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : مُعْمِلٌ ، وَفَعْمِيلٌ ، وَفَعْمَيْعِلٌ ، كَفُلَيْسٌ ، وَدُرَيْهِيمٌ ، وَدُنَيْفِيرٌ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأول ، وفتح الثانى ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهى بنية فَعْمِيل كَفُلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ ، وَمِنْ تَمَّ لم يكن نحو زُمَيْلٍ وَنُزَيْمِيٍّ تصغيراً ؛ لأن الثانى غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهى بنية فَعْمَيْعِلٌ ، كقولك فى جعفر : جَعْمَيْعِرٌ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهى بنية فَعْمَيْعِلٌ ؛ لأن اللين الوجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها للكسرة كقنديل وقنيديل ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كعصفور وعصيفير ، ومضباح ومضبيح .

وَيَتَوَصَّلُ فى هذا الباب إلى مثالى فَعْمَيْعِلٌ وَفَعْمَيْعِلٌ بما يتوصَّلُ به فى باب الجمع إلى مثالى فَعَالِلٌ وَفَعَالِيلٌ ؛ فتقول فى تصغير سَقَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَخْرَجٌ وَالْفَدَدُ وَيَلْدَدٌ وَحَيْرَبُونَ : سُفَيْرِجٌ ، وَفُرَيْرِدٌ أَوْ فُرَيْرِزِقٌ ،
وَمُخَيْرِجٌ ، وَالْأَيْدُ ، وَالْيَيْدُ ، وَحُرَيْرِينَ ، وَتَقُولُ فِي سَرَئِنْدَى وَعَلْنَدَى :
سُرَيْرِنْدٍ وَعُلَيْرِنْدٍ أَوْ سُرَيْرِنْدٍ وَعُلَيْرِنْدٍ .

ويجوز لك في بابي التفسير والتصغير أن تموض مما حذفته ياء ساكنة
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِجٌ وَسَفَارِجٌ ، بالتمويض ،
وتقول في تفسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيمٌ وَحُرَيْرِجِيمٌ ، ولا يمكن
التمويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُخَالَفًا لما شرحناه فيهما نخرج عن القياس ، مثاله
في التفسير جمعهم مكانًا على أَمْكِنٍ ، وَرَهْطًا وَكَرَاعًا على أَرَاهِطٍ^(١)
وَأَكَارِعٍ ، وباطلا وحديثًا على أَباطيلٍ وأحاديث ، ومثاله في التصغير تصغيرهم
مَغْرِبًا وَعِشَاءً على مُغْرِبَانٍ وَعُشْيَانٍ ، وَإِنْسَانًا وَأَيْلَةً على أُنَيْسِيَانٍ وَلَيْئِيلِيَّةٍ ،
وَرَجُلًا على رُؤْيُجِلٍ ، وَصَبِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ وَبَنُونَ على أَصْبِيَّةٍ وَأَغْلِمَةٍ وَأَبِينُونَ ،
وَعَشِيَّةٍ على عُشْيِيَّةٍ .

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْثَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نوعان : تالاء كشَجَرَةٍ ، وألف
كحُبْلَى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ لِحَرَبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَّاحُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رهطًا على أَرَهْطٍ كَأَفْلَسٍ ثم جمعوا الأَرَهْطَ على الأَرَاهِطِ .

الثانية : ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التانيث ، كحَمْرَاءَ .
 الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجْمَالٍ وَأَفْرَاسٍ .
 الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَانِ الذي لا يُجْمَعُ على فَعَالِينَ ، كسَكْرَانَ
 وَعُثْمَانَ .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ،
 أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَةٌ وَحُبَيْلَى
 وَحُمَيْرَاءَ وَأَجِيمَالٍ وَأَفِيرَاسٍ وَسُكَيْرَانَ وَعُثِيمَانَ ، وتقول في سِرْحَانَ
 وَسُلْطَانَ : سُرِيحِينَ وَسُلَيْطِينَ ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحِينَ وَسَلَاطِينَ .

فصل : وَيُسْتَنْثَى أيضاً من قولنا « يُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ فُعَيْعِيلٍ وَفُعَيْمِيلٍ
 بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ » ثمانى مسائل ، جاءت
 فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها محتومة بشيء قُدِّرَ انفصاله عن اليقينية ،
 وقُدِّرَ التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة
 أحرف : من ألف التانيث ممدودة كقَرَفُصَاءَ ، أو تائه كحَنَظَلَةَ ، أو علامة
 نسب كعَبْقَرِيٍّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَانَ ، وَجُلَاجِلَانَ ،
 أو علامة تننية كسُلَيْمِينَ ، أو علامة جمع تصحيح للمذكَّر كجَعْفَرِينَ ،
 أو للمؤنث كسُلَمَاتٍ ، وكذلك عَجَزُ المضاف كاصريء القيس ، وعَجَزُ
 المركب كعَمَلَيْكَ .

فهذه كلها ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقماً على
 ما قبلها ، وأما فى التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَأِصٍ ، وَحَنَظَلِ ،
 وَعَبَاقِرٍ ، وَزَعَاوِرٍ ، وَجُلَاجِلِ ، ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أمَارِيءُ القيس ، كما تقول : أمِيرِيءُ القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخُصُّهَا ؛ فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه .

فصل : وثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبَيْلِي ، وتحذف إن كانت سادسة كالمُزَيِّي . أو سابعة كبرَدْرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كقرْقَرِي ، فإن تقدمتها مدَّةٌ حذفت أيهما شئت كحُبَارِي وقرْقَرِيْنَا ، تقول : حُبَيْرِي أو حُبَيْرٍ ، وقرْقَرِيْنَا أو قرْقَرِيَّت .

فصل : وإن كان ثاني المصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدْتَهُ إلى أصله ؛ فترد ثاني نحو « فَيْمَةٌ ، ودَيْمَةٌ ، ومِيزَانٌ ، وبَابٌ » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثاني نحو « مُوقِنٌ ، ومُوسِرٌ ، ونَابٌ » إلى الياء ؛ بخلاف ثاني نحو « مُتَمَدٌ » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَمَعِدٌ ، لا مُوَيْعِدٌ ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثاني نحو « آدَمٌ » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واو كالألف الزائدة من نحو ضَارِبٌ والمجهولة الأصل كصاب^(١) ، وقالوا في عِيدٍ : عَيْيِدٌ ، شذوذاً ، كراهيةً لانتباسه بتصغير عُوْدٍ ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِينٌ ، وأَبْوَابٌ ، وَأَنْيَابٌ ، وأَعْوَادٌ ؛ بخلاف نحو قِيمٍ ودِيمٍ^(٢) .

(١) الصاب : عصارة شجر مر كريحه اللذاق .

(٢) لأن السكرة التي كانت في أول المعرد - وهو قيمة وديمة - لا تزال في

الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُعِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ محذوفِهِ ، إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُئِلٌ وخُذٌ ومُنذٌ ، أعلاماً ؛ وسِهٌ ويَدٌ وحِرٌّ ؛ تقول : أُكئِلٌ وأُخئِذٌ ، برَدِّ الفاء ، ومُنئِذٌ وسُنئِيهَةٌ ، برَدِّ العين ، ويُدِيَةٌ وحُرِييَجٌ ، برَدِّ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثُنائِيًّا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلٌ وَبَلٌ ، لم يُزَدْ عليه شيء حتى يُصَعَّرَ ؛ فيجب أن يضمف أو يُزاد عليه ياء ؛ فيقال : هَلِيلٌ أو هَلِيٌّ ، وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوٌ وكَيٌْ ومَأٌ ، أعلاماً : لَوِيٌّ وكَيْيٌّ - بالثشديد - ومَأءٌ - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفاً فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوٍّ وحَيٍّ ومَأءٌ ؛ فتقول : لَوِيٌّ ، كما تقول : دَوِيٌّ ، وأصلهما لَوِيْبٌ ودَوِيْبٌ^(١) ، وتقول : كَيْيٌّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حَيْيٌّ ، وتقول : مَوِيٌّ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مَوِيهٌ ، إلا أن هذا لامه هاء فرُدَّ إليها .

فصل : وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ نَمٍّ لا يَتَأْتِي في نحو جَعْفَرٍ وَسَفَرٍ جَلِيٍّ لتجردهما ، ولا في نحو مُتَدَحْرِجٍ ومُحَرَّجِيمٍ ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزينة ، ولم يكن له إلا صيغتان هما : مُعَمِّلٌ كعَمِيْدٍ في أَحَدٍ وحَامِدٍ ومُحْمُوْدٍ وسُخْدُونٍ وسُخْدَانٍ ، ومُعَمِّلٌ كقُرَيْطِسٍ ، لا مُعَمِّيلٌ ؛ لأنه ذو زيادة .

فصل : وتلحق تاء التأنيث تصغيرَ مالا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم

أدغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وَسَيْنَ وَعَيْنٍ وَأُذُنٍ ، أو الأصل دون الحال ، نحو يَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بسبب التصغير ، كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَحَرَاءٍ وَحُبْلَى مُصَغَّرِينَ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء فيمن أنشهما لثلاثا يلتبس بالفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلاثا يلتبس بالعدد المذكور ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوُزها للثلاثة ، وشذَّ تَرَكَ التاء في تصغير حَرَبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ وَنُحُورٍ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ، واجتلابها في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامٍ وَقُدَّامٍ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أفعلٌ في التعجب^(١) ، والمركب المزجي ، كَبَيْعَلْبِكَ وَسَيْبَوِيهِ ، في لغة مَنْ بَنَاهُمَا ، وأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن ، نحو مَا أَحْيَسْنَاهُ وَبُعَيْلِكَ وَسَيْبَوِيهِ ، واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ، وَتَان ، وَأَوْلَاءٌ^(٢) ، والأسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات ، وهي : الذى ، والذى ، وتثنيتهما ، وجمع الذى . وَبُؤَافِقَنَ تصغير المتمكن في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفه في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها على حركته الأصلية ، وزيادة ألفٍ في الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك في غير الختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛ تقول : ذَبًا وَتَيًّا ، والأصل ذُبَيْيًا وَتَيْيًّا فحذفت الياء الأولى ، وَذَيَّانَ وَتَيَّانَ ، وتقول : أَوْلِيًّا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمد في لغة مَنْ مَدَّ - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَأْمُئِلِيحَ غِرْلَانَا شَدَنَ لَفَا مِنْ هَوْلِيَّائِسْكُنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ

اللَّذِيَّ ، وَاللَّتِيَّ^(١) ، وَاللَّذِيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذِيُّونَ . وإذا أردت تصغير
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّتِيَّاتُ ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت :
اللَّتِيَّاتُ ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللاتي على الأصح .

ولا يُصَغَّرُ « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « تى » للاستغناء بتصغير تا ،
خلافاً لابن مالك .

هذا باب النسب

إذا أردت للنسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره ؛ أحدهما : أن
تزيد عليه ياء مشددة تصيرُ حرفَ إعرابِهِ ، والثاني : أن تكسره ؛ فتقول
في النسب إلى دِمَشْقَى : دِمَشْقِيٌّ .

ويحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا
زائدتين ، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسِيٍّ وشَافِعِيٍّ ؛ فيقول في النسب إليهما : كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ ،
فيجتمع لفظُ المنسوبِ ولفظُ المنسوبِ إليه ، ولا يمكن يختلف التقدير ، ولهذا
كان بِخَاتِيٍّ - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثاني : نحو مَرْمِيٍّ ، أصله مَرْمُويٌّ ، ثم قلبت الواو ياء والضممة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتي .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيٌّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقرب الألف واواً ؛ فيقول : مَرْمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فنقول في أميَّة : أمَوِيٌّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فنقول في طَيِّ وَحَيِّ : طَوَوِيٌّ وَحَيَوِيٌّ .

الثاني : تاء التانيث ، نقول في مَسَكَّة : مَسَكِّيٌّ ، وَقَوْلُ المتكلمين في ذَات : ذَاتِي ، وَقَوْلُ العامة في اِخْلَيفَةَ : خَلِيفَتِي — لِحْنٌ ، وصوابهما : ذَوَوِيٌّ ، وَخَلِيفِيٌّ .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحركاً ثانياً كلمتها ؛ فالأول يقع في ألف التانيث كحَبْرِيٌّ ، وألف الإلحاق كحَبْرِيٌّ^(١) ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَمَرَجَلٍ ، والألف المنقلبة عن أصل كُضَطَّقِي . والثاني لا يقع إلا في ألف التانيث كحَبْرِيٌّ . وأما الساكن ثانياً كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، والأَرْجَحُ في التانيث كحُبْلِيٌّ الحذفُ ، وفي التي للإلحاق كعَلَقِيٌّ ، والمنقلبة عن أصل كَمَلَهِيٌّ القلبُ ، والقلبُ في نحو مَلَهِيٌّ خَيْرٌ منه في نحو عَلَقِيٌّ ، والحذفُ بالعكس .

(١) الحبركي - بفتحين فسكون فتحة - القراء ، قالت الحنساء

وَأَسْتَبْرَضِعَ نَدْيِي حَبْرِيٌّ أَبُوهُ مِنْ بَنِي جِشْمِ بْنِ بَكْرِ

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كَمُعْتَدٍ وَمُسْتَمَلٍ ، فأما الرابعة كَقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة في نحو مَسَعَى وَمَلَمَى ، ولكن الحذفُ أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من ألفِ المقصور ، كَقَفَى وَعَصَى ، وياء المنقوص كَمَمٍ وَشَجٍ إِلَّا الْقَلْبُ وَأَوَى ، وحيث قلبنا الياءَ وأوَأَ فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : تَمِيلُ كَسَمِيرٍ ، وَفَعِيلٌ كَدُئِيلٍ ، وَفَعِيلٌ كِإِيلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر ؛ فنقول في زَيْدَانَ وزَيْدُونَ علمين معربين بالحروف : زَيْدِيٌّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مفردهما ، وَتَنْزِ أَجْرِي زَيْدَانَ عَلَمًا مجرى سَلْمَانَ وقال :

— ٥٥٠ — * أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ السَّبْعَانَ *

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر ، وقال الشيخ خالد : « وهو تميم بن أبي بن مقبل ، لا لحلف بن الأحرر ، خلافا للموضح » اهـ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحرر » اهـ ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْيَلِيِّ الْمَلَوَانِ *

اللغة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان - بفتح فضم - غيره » اهـ . وهذا مبنى منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كثنائية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أَجْرِي زَيْدُونٌ عَلِمًا مَجْرِي غَسِيلِينَ قال : زَيْدِيٌّ ،
ومن أَجْرَاهِ مَجْرِي هُرُونٌ وَمَجْرِي عَرَبُونَ أو أَلْزَمَهُ الوَاوُ وفتحَ الذنون قال :
زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو (١) تَمَرَاتٍ إن كان باقياً على جمعيته فالنسب إلى مفردة ،
فيقال : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ ، وإن كان عَلِمًا فنُ حَكِيَ لإِعْرَابِهِ نَسَبٌ إِلَيْهِ على لفظه ،
وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نَزَلَ تَاءَهُ مِنْزَلَةَ تَاءِ مَكَّةَ ، وَأَلْفُهُ مِنْزَلَةُ أَلْفِ جَزْأِي ، فحذفهما
وقال : تَمَرِيٌّ ، بالفتح . وأما نحو ضَخَمَاتٍ فِي أَلْفِهِ : القَلْبُ ، والحذف ؛
لأنها كَأَلْفِ حُبَلِي ، وليس في أَلْفٍ نَحْوُ مُسَلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إلا الحذفُ .

* * *

وأما الأمور المتصلة بالآخر فسته أيضاً :

أحدهما : الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيْبٍ وَهَيْئٍ :
طَيْبِيٌّ وَهَيْئِيٌّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف نحو هَبَيْئِخٍ لانفتاح الياء ، وبخلاف
نحو مُهَيِّمٍ لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة .

== الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « يَا » حرف نداء « دِيَارٌ » منادى منصوب
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الْحَيُّ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ديار الحي « أَمَلٌ » فعل ماضٍ
« عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَلٌ « بالبلد » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَلٌ
أيضاً « الملوان » فاعل أَمَلٌ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى .

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مشى سبع ، ثم سمي به فصار علماً
على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما
يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً ، ولو أنه عامله معاملة
الثنيات نظراً إلى معناه الأصلي لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه
ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى يرده إلى مفردة ثم ينسب إلى المفرد .
(١) لو قال « وأما جمع المؤنث فنحو تمرات . . . إلخ » لسكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّءٍ : طَيِّئِيَّ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كحَفِيْقَةٍ وصَحِيْقَةٍ ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً ،
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَفِنِيٌّ وصَحِنِيٌّ . وشَدَّ
قولهم في السَّليْقَةِ^(١) : سَلِيْقِي ، وفي عَمِيْرَةِ كَلْبٍ : عَمِيْرِي .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيْلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفصالها قبلها ، فيكثر التغير ، ولا في نحو
جَلِيْلَةٍ ؛ لأن العين مضممة فيلحق بعد الحذف مِثْلَانِ فيثقل .

الثالث : ياء فَعِيلَةٍ ، كجُهَيْبَةٍ وقُرَيْبَةٍ ، تحذف تاء التأنيث أولاً ، ثم تحذف
الياء ، فتقول : جُهَيْبِيٌّ وقُرَيْبِيٌّ ، وشَدَّ قولهم في رُدَيْبَةٍ : رُدَيْبِي^(٢) ، ولا يجوز
ذلك في نحو قَلِيْلَةٍ ، لأن العين مضممة .

الرابع : واو فَعُولَةٍ كسَفْوَةٍ ، تحذف تاء التأنيث ، ثم تحذف الواو ،
ثم تقلب الضمة فتحةً ، فتقول : سَفْوِيٌّ ، ولا يجوز ذلك في فَعُولَةٍ ، لاعتلال
العين ، ولا في نحو مَلُوْلَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيْلٍ المعتلِّ اللام ، نحو غَنِيٍّ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،
ثم تقلب الكسرة فتحةً ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،
فتقول : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَجْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أَقُولُ فَأَعْرَبُ
(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء مُعْتَمِلِ المَعْتَلِ اللام ، نحو قَصِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثمانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِيٍّ .
وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إما ذُكِرَا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان فَعِيلٌ وفُعَيْلٌ صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء ، وشَدَّ قولهم في ثَقِيفٍ وقُرَيْشٍ : ثَقَفِيٍّ وقُرَيْشِيٍّ .

فصل : حُكْمُ هَمْزَةِ المَدُودِ فِي النِّسْبِ كَحِكْمِهَا فِي التَّنْثِيَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قَلِبَتْ وَاوًا كَصَحْرَاوِيٍّ ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ نَحْوَ قُرَآئِيٍّ ، أَوْ الِإِلْحَاقِ ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ فَالْوَجْهَانِ . فتقول : كِسَائِيٍّ وَكِسَاوِيٍّ ، وَعَلِبَاوِيٍّ وَعَلِبَائِيٍّ .

فصل : يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ المَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًا كَتَأْبَطِيٍّ وَبَرَقِيٍّ ، فِي تَأْبَطَ شَمْرًا وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، أَوْ مَزَجِيًّا كَبَيْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أَوْ مَعْدَوِيٍّ ، فِي بَعْلَبَكٍّ وَمَعْدِيكِرِبٍ ، أَوْ إِضَافِيًّا كَأَمْرِيٍّ ، [أ] وَمَرْتِيٍّ ، فِي أَمْرِيٍّ القَيْسِ^(١) إِلَّا إِنْ كَانَ كُنْيَةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأَمِ كَلْتُومٍ ، أَوْ مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ - كَأَبْنِ عَمْرِو بْنِ الزُّبَيْرِ - فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ ؛ فتقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذى الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المَرْتِيُّ لَغَوًّا كَمَا أُلْقِيَتْ فِي الدِّيَةِ الحُوَارَا

« بينها » الضمير راجع إلى بيوت الحمد التي عددها في بيتين سابقين ، و « المرتي »

النسب إلى امرئ القيس ، و « الحوار » بزنة غراب - الصغير من أولاد النوق

وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضا :

إِذَا المَرْتِيُّ شَبَّ لَهُ بَدَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بِكْرِيٍّ وَكَلْتُومِيٍّ وَعُمَيْرِيٍّ ، وربما أُحِلَّقَ بهما ما خيف فيه لَبَسٌ كقولهم
 فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِيٍّ ، و [فِي] عَبْدِ مَنْفٍ : مَنَّافِيٍّ^(١) .

فصل : وإذا نَسَبْتَ إِلَى ما حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ :
 إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْتَلَةً كَشَاقِرٍ ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ
 شِيَاهُ ، فَتَقُولُ : شَاهِيٌّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : شَوْهِيٌّ ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ
 رَدِّ مَحذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ .

الثانية : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي تَثْنِيَةِ كَأَبٍ وَأَبَوَانٍ ، أَوْ فِي جَمْعِ
 تَصْحِيحِ كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، فَتَقُولُ : أَبَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ أَوْ سَنَهِيٍّ ،
 وَتَقُولُ فِي ذُوِّ وَذَاتٍ : ذَوَوِيٍّ ، لِأَمْرَيْنِ : اعْتِلَالِ الْعَيْنِ ، وَرَدِّ اللَّامِ فِي تَثْنِيَةِ
 ذَاتٍ ، نَحْوِ (ذَوَاتَا أَفْئَانٍ)^(٢) ، وَتَقُولُ فِي أُخْتٍ : أَخَوِيٍّ . كَمَا تَقُولُ فِي أُخٍ .
 وَتَقُولُ فِي بِنْتٍ : بِنَوِيٍّ ، كَمَا تَقُولُ فِي ابْنٍ ، إِذَا رَدَدْتَ مَحذُوفَهُ ، لِقَوْلِهِمْ :
 أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ ، بِحَذْفِ النَّاءِ وَالرَّدِّ فِي صِيغَةِ الْمَذْكَرِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَسِرُّهُ أَنْ الصِّيغَةَ
 كُلَّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ ، كَمَا وَجِبَ حَذْفُ النَّاءِ
 فِي مَكِّيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَمُسْلِمَاتٍ . وَيُونُسُ يَقُولُ فِيهِمَا : أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ ، مُحْتِجًا
 بِأَنَّ النَّاءَ لغيرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ [مَا] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ^(٣) ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدَلُ

(١) وربما نحتوا من صدر المركب وعجزه اسما على مثال جعفر فانسبوا إليه ، قالوا
 فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ : عَبْدِ رِيٍّ ، وَعَبْقَسِيٌّ ،
 وَمَرْقَسِيٌّ ، وَعَبْشَمِيٌّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثِ بْنِ وَقَاصِ الْحَارِثِيِّ :

وَتَضَحَّكَ مِثِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيًّا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَى وَنَاءِ التَّأْنِيثِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحَمْزَةَ ،
 بِمُخْتَلَفٍ نَحْوِ فَنَاءِ وَفَنَاءِ .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التانيث ،
بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نجو يدٍ ، ودمٍ ، وشفةٍ ، تقول :
يدويٌّ أو يدوي ، ودمويٌّ أو دميٌّ ، وشفنيٌّ أو شفهيٌّ ، قاله الجوهري وغيره ،
وقولُ ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد » لا يدفع ما قلناه ، إن سلمناه ؛
فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا ردَّ :
شفويٌّ ، والصواب ما قدّمناه ، بدليل شافهتُ والشفاه .

وتقول في ابن واسم : أبنيٌّ وأسميٌّ ، فإن رددت اللام قلت : بنويٌّ وسمويٌّ ،
بإسقاط الهمزة ؛ لثلاثيٍّ يُجمع بين العوض والمعوّض منه .

وإذا نسبت إلى ما حذف فأوه أو عينه رددتَهُما وجوباً في مسألة واحدة ،
وهي : أن تكون اللام معتلةً كبيرى عالماً ، وكشبيةً ؛ فتقول في يري : يرئيٌّ ،
بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير
يرأى ، بوزن ججزى ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن
يرئيٌّ أو يرأوي ، كما تقول : ملهيٌّ وملهويٌّ ، وتقول في شية على قول
سيبويه : وشويٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوشي ، بكسرتين
كإبلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إبلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف
واواً ، وعلى قول أبي الحسن : وشييٌّ .

ويمتنع الرد في غير ذلك ، فتقول في سديٍّ وعدديٍّ ، وأصلهما سدةٌ
وعددٌ ، بدليل أستاه والوعد : سهيٌّ لا ستهيٌّ ، وعديٌّ لا وعدديٌّ ؛ لأن
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثنائي الوضع معتلٌّ الثاني ضعفتُه قبل الذنب ، فتقول

في لَوّ وگئی علمین : لَوّ وگئی ، بالتشديد فيهما ، وتقول في « لا » علما :
لَا ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوّی ، وگئیوی ، ولأی أو لَوّی ،
كما تقول في النسب إلى الدوّ والخیّ والكساء : دَوّی ، وحيوی ،
وكسائی ، أو كساوی .

فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت
الواحد ، بكونها اسم جمع كقَوّیّ ورَهْطیّ ، أو اسم جنس كسَجْریّ ،
أو جمع تكسير لا واحد له كأباییّ ، أو جارياً تجرّی العلم كأنصاری ،
وأما نحو كِلَابٍ وأنمار ، علمین ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسبُ
إليه على لفظه من غير شُبْهة .

وفي غير ذلك يُرَدُّ المُكسّر إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول
في النسب إلى فرانس وقبائل وُحْر : فرَضِيّ وقَبَلِيّ ، بفتح أولها وثانيهما ،
وأحْرِيّ وُحْرَاوِيّ^(١) .

فصل : وقد يستغنى عن ياء النسب بصَوْنِغ المنسوب إليه على فعّال ، وذلك
غالب في الحرف ، ككَبْرَارٍ ونَجْمَارٍ وعَوَّاجٍ وعَطَّارٍ ، وشذ قوله :
* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذِبَالٍ * — ٥٥١

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع
حمراء كما عرفت في باب جمع التكسير ، والنسب إلى أحمر أحمرى وإلى حمراء حمراوى
بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو من
شواهد سيويه (ج ٢ ص ٩٥) والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ،
وصدره قوله :

=

أى : بَدَى نَبَلٍ ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ)^(١) ،

* وَلَيْسَ بِبَدَى رُمَحٍ فَيَطْمُنِنِي بِهِ * =

اللغة : « يطعنني » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان في السن ، وطعنت في فلان ، أى ذمته وقدمته فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يجيز فتح العين في مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين في مضارع الثالث ذون الأول والثاني للفرق بين المعاني ، وقال الكسائي : لم أسمع في مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت في يطعن بالرمح الفتح ، وفي ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابي نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنايل : الرجل الذي يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بدى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطعنني » الفاء فاء السببية ، يطعن ! فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وباء التثكل مفعول به ليطعن ، مبنى على السكون في محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بدى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه ! قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب في هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعمش « وللمستعمل في مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فاعلٍ أو على فعلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كتأميرٍ ولأينٍ وطاعِمٍ
وكأسٍ^(١) ، والثانى كطعمٍ وأينٍ ونهرٍ ، قال :
* لَسْتُ بِبَلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ * — ٥٥٢

(١) وحمل على ذلك قول الخطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه
الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

* لَا أَدْلِيحُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْقِرُ *

اللغة : « بليى » الليلى : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه
ليس لصا ولا فانسكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء - المنسوب إلى
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو معنى يكدح لجلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا
عمل عملا عمله فى الوضح بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل فى الظلام مستترا عن
أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول
سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « بليى »
الباء حرف جر زائد ، لىلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،
لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء التكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الغاء وكسر العين —
ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على
المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل
فى قوله « بليى » .

فصل : وما خرج عما قرّزناه في هذا الباب فشاذاً ، كقولهم : أمويٌّ ، بالفتح ، وبصرىٌّ ، بالكسر ، ودُهريٌّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومرّزيٌّ ، بزيادة الزاي ، وبدويٌّ ، بحذف الألف ، وجلويٌّ وحروريٌّ ، بحذف الألف والمهزة^(١) .

هذا باب الوقف

إذا وَقِفْتَ على مُنَوَّنٍ فَأَرْجِحُ اللغات وَأَكْثَرُها أَنْ يُحْدَفَ تَدْوِينُهُ بعد الضمة والكسرة ، كـ « هَذَا زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » وَأَنْ يُبَدَّلَ أَلْفًا بعد الفتح : إعرابية كانت كـ « رأيتُ زَيْدًا » أو بفائية كـ « إِيهًا » و « وَهِيًا » وَشَبَّهُوا « إِذَنْ » بِالْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ ؛ فَأَبْدَلُوا نونها في الوقف أَلْفًا ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابنُ عَصْفُورٍ ، وإجماع القراء السبعة على خلافه .

وإذا وَقِفَ على هاء الضمير فإن كانت مفتوحةً ثبتت صِلَتُها ، وهي الألف ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مَرَرْتُ بِهَا » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صِلَتُها ، وهي الواو والياء ، كـ « رَأَيْتُهُ » و « مَرَرْتُ بِهِ » إلا في الضرورة فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَنْمَمِهِ مُنْبَرِّقُهُ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

(١) هما نسبتان إلى جلولاء وحروراء ، وهما اسمان لمكانين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم في هذا المكان .
٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أوبيتان من مشطوره ، ورواية الديوان :

وقوله :

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ
إِلَى مَلِكٍ أَعْشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

* وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توها أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أي انكسف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا- بفتح الراء مقصوراً - وهي الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سبائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالرائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ - هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تكبير ضميره في قوله :
« قتاله » .

وإذا وَقِفَ على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا سَمِّيتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَنِي » و « هَذَا يَبِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِي وَيَوْعِي فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لأمهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرِيٌّ ، بوزن مُرْعِي ؛ فَنُقِلَت حركة عينه - وهى الهمزة - إلى الراء ، ثم أسقطت ، ولم يحز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّنًا كان ، نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)^(١) أو غير مُنَوَّنٍ ، نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٢) .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأزجيجُ في المنوَّن الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

= الإعراب : « تجاوزت » فعل ماض وفاعله « هنداً » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضاً « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

(وَأَكَلُوا قَوْمٍ هَادِي) (١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي) (٢)، وَالْأَرْجَحُ
في غير المنون الإنبات كـ «هَذَا الْقَاضِي» و «مَرَرْتُ بِالْقَاضِي» .

فصل : ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة أوجه :
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتمين ذلك في الوقف
على تاء التانيث .

والثاني : أن تقف بالروم ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز
في الحركات كلها ، خلافاً للفرءاء في منعه إياه في الفتحة ، وأكثر القراء
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة
بالشفتين إلى الحركة بعيده الإسكان ، من غير تصويت ؛ وإنما يدركه البصير
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف للوقوف عليه ، نحو «هَذَا خَالِدٌ»
و «هُوَ يَجْعَلُ» وهو لغة ستمدية ، وشروطه خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون
الوقوف عليه همزة ، كخطأ ورشاً ، ولا ياء كالقاضي ، ولا واو كيدعو ،
ولا ألفاً كيعششى ، ولا تالياً اسكون كزيد وعمر .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (٣) ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

— ٥٥٥ — * أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ * .

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعدّر تحريكه ولا يستنقل ، وأن لا تكون الحركة فتحة ، وأن لا يؤدّي النقل إلى بفساء لا نظير له ؛ فلا يجوز النقل في نحو « هذا جمَعَرٌ »

٥٥٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد : فقال الصغاني : هو لفدكي بن عبد الله للقرى ، وقال ابن السيد : هو لعبد الله بن ماوية الطائي ، ونسبه سيوييه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه . وهذا الذي أنشده للمؤلف بيت من مشطور الرجز . وبعده قوله :

* وَجَاءتِ الْخَيْلُ أَثَا فِي زُمْرٍ * .

اللغة : « النقر » أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به ، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس « النقر » بالفاء الواحدة ، والذي في كتاب سيوييه هو ما قدمناه ، قال الأعلم ، « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف ، والنقر : صوت يسكن به الفرس عند احتياؤه لشدة حركته ، أي : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اه كلامه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وابن مضاف و « ماوية » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « إذ » ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب « جد » فعل ماض « النقر » فاعل جد مرفوع بضمّة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « النقر » فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية ، وهي الضمة هنا ، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها .

لتتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « بَشُدَّ » و « يقول » و « يَبِيع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسَنَقَل الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فِعْلٌ - بكسر أوله وضم ثانيه . -

ويختص الشرطان الأخيران بغير الميموز ، فيجوز النقل في نحو (قُلِّدَ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ)^(١) وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رَدِيٌّ » ، وإن أدَّى النقل إلى صيغة فِعْلٍ ، ومن لم يُثَبِت في أوزان الاسم فِعْلٌ - بضمزة فكسرة - وزعم أن الدليل منقول عن الفعل لم يُجِز في نحو « بِقُلِّدَ » النقل ، ويجيزه في نحو « بِبِطَاءَ » لأنه مهموز .

فصل : وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ ، أو فعل كَقَامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كَأَخْتِ وَبِنْتِ . وجاز إتماؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لسكن الأرجح في جمع التصحيح كُثِّمَاتٌ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أولاتٌ ، والثاني كَعَرَفَاتٌ وَأُذْرِعَاتٌ ، والثالث كَهَيْهَاتٌ ، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيْةٌ ثم سمي بها الفعلُ - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ اللَّبَنَاءِ مِنَ الْكُرْمَاءِ » وقرأ الكسائي والبرزى (هَيْهَاءُ)^(٢) ، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنین .

ومن الوقف بتركه قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة : (إِنْ شَجَرَتْ)^(١) ،
وقال الشاعر :

٥٥٦ -- وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَامَتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتٍ

(١) من الآية ٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ -- هذه أربعة أبيات من الرجز للشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي
النجم العجلي ، الراجز للمعروف .

اللغة : « الغلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أجبى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود
إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ،
وكفى مضاف و « مسلة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا
« ما » مصدرية « وبعدا » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما :
مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من
هذه الهاء تاء في الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، التاء تاء التأنيث « نفوس »
اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر
كان ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع
من ظهورها سكن الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما
المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجأك بكفى
مسلة من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد :
فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « أن »
مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة
على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أمت » مفعول ثان
لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكن الوقف ، وأن مع ما دخلت عليه
في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الغلصمة ، ومسلة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث في
الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفُلُصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتُ

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المملُّ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَفْزُهُ » و « لَمْ يَخْشَهُ » و « لَمْ يَرْمِهِ » ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّه)^(١) ، أو لأجل البناء ، نحو : « اغزُهُ » و « اخشُهُ » و « ازمِهِ » ، ومنه : (فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدَاهُ)^(٢) ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعلُ قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَبْعِي ، فإنك تقول « عِي » : قال الناظم : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَمْعِي » هـ . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)^(٣) ، (وَمَنْ تَقِي)^(٤) بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ ، نحو : عَمَّ ، وَرَفِيمَ ، وَبِحَيْءٍ مَ جِئْتِ ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عَلَيْهَا أَلْقَيْتَهَا الْهَاءَ حِفْظًا لِلنَّجْوَةِ

الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الآيات ، وقال ابن جنى : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبها لها بهاء التأنيت ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي على قبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجِبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «مَجِيءٌ مَّ جِثْتُ»
و «اِقْتِضَاءٌ مَا اقْتَضَى» : مَجِيءٌ مَهْ ، وَاقْتِضَاءٌ مَهْ ، وَتَرْجَعَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا
نَحْوَ (عَمَّ يَنْتَسَاءُ لُونًا)^(١) وَبِهَا قَرَأَ الْبَزِي .

الثالث : كلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةِ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشْبِهْ لِلْعَرَبِ ، وَذَلِكَ كَيَاءِ
الْمَتَّكِلِ ، وَكَهَيْ وَهُوَ فَيَمِينٌ فَتَجَمَّنُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَا هَيْهَ)^(٢) وَ (مَا لِيَهَ)^(٣)
وَ (سُلْطَانِيَهَ)^(٤) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٥٥٧ — * فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ هُوَهْ * *

(١) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ النَّبَأِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

٥٥٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ ، شَاعِرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ التَّنْقَارِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا مَا تَرَعَّرَعَ فِينَا الْغُلَامُ *

اللُّغَةُ : « تَرَعَّرَعَ » تَقُولُ « تَرَعَّرَعَ الصَّبِيُّ » أَي تَحْرُكُ وَنَشَأَ « الْغُلَامُ » بِضَمِّ الْغَيْنِ ،
بِزَنَةِ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غَلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا :

* تَهْ—أَنْ هَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ *

وَيَجْمَعُ الْغُلَامَ عَلَى غُلْمَةٍ وَعَلَى غُلْمَانٍ ، مِثْلُ صَبِيَّةٍ وَمِثْلُ صَبِيَّانٍ « فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ
هُوَ » يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَهَرُ وَيَعْرِفُ شَأْنَهُ .

الإِعْرَابُ : « إِذَا » ظَرْفِيَّةٌ تَضْمَنْتُ مَعْنَى الشَّرْطِ « مَا » زَائِدَةٌ « تَرَعَّرَعَ » فَعْلٌ مَاضٍ
مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَحْمَلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « فِينَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَرَعَّرَعَ
« الْغُلَامُ » فَاعِلٌ تَرَعَّرَعَ « فَمَا » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا ، وَمَا : حَرْفُ نَفْيٍ « إِنْ »
زَائِدَةٌ « يُقَالُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « لَهُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَالُ =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعرب ، ولا في نحو « اضربْ »
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رجلٌ » و « يا زيدُ » و « منْ
قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » لأن بقاءهن عارضٌ ، وشذ قوله :
* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ * ٥٥٨ —

= « من » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو ضمير منفصل
في محل رفع خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيًا على
حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء - وعى الفتحة - بحالها ،
نظير الإتيان بها في قوله تعالى (سلطانيه) و « ماليه » وهذا إنما يجرى على لغة من بنى
على الفتح ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،
إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبه العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة منسوبة لأبي الهجنجل . والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

* يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ *

اللغة : « لا أظله » أصله لا أظلل فيه - بالبناء للمجهول - فحذف حرف الجر وأوصل
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه للمادة قولهم « رمضت قدم فلان » من
باب فرح - إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أي أحرقته « وأضحى » أي أتعرض للشمس
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد - وتبعه الشيخ يس - هو بالبناء للمجهول
كسابقه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنيًا للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،
(وأنتك لاتظماً فيها ولاضحى) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنداءى به محذوف ، أي ياهولاء ،
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبيهه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على =

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » مِنْ بَابِ « قَبِلَ وَبَعْدَ » قَالَ
الْفَارِسِيُّ وَالنَّاطِمُ ، وَفِيهِ بَحْثٌ مَذْكَورٌ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ ، وَلَا فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي ،
كَـ « ضَرَبَ » وَ « قَعَدَ » ؛ لِشَابِهَتِهِ لِلْمُضَارِعِ فِي وَقُوعِهِ صِفَةً وَصَلَةً وَخَيْرًا
وَحَالًا وَشَرْطًا .

مسألة : قد يُعْطَى الْوَصْلُ حُكْمَ الْوَقْفِ ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ ، كَثِيرٌ
فِي الشَّعْرِ ؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قِرَاءَةُ غَيْرِ حَمِزَةِ وَالْكَسَائِيِّ : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظَرُ)^(١)
(فَبِهَذَا هُمْ أَفْتَدَهُ قُلُوبًا)^(٢) بِإِثْبَاتِ هَاءِ السَّكْتِ فِي الدَّرَجِ ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ :

آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظله » أظلك : فعل مضارع مبني
للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول
ثان على التوسع ، أو هو منصوب عملاً على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت .
الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة « عل » وهي كلمة مبنية
بناء عارضاً ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضائر .
وهذا الذى قاله للؤلف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي على
الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من
الواو التي هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو - بفتح العين وسكون اللام
وآخرها واو ، كما جاء في قول الأعمش الباهلي يرثى أخاه لأمه المنتشر :

إِنِّي أَتَيْتَنِي لِسَانًا لَا أَسْرُهُ بِهَا
مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » ردلامها وقلها هاء ووقف على
هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبًا * — ٥٥٩

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤية بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقوله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصِبًا
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَبًا

* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبًا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغيير .

اللمة : « جدبا » هو القحط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الخصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفتح - وهو الجراد « للمتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى شيئاً فيه تؤدة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للحريق ، أو فى محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تسكن الباء حال الوقف واقعة فى الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول فى شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير فى الشعر ذائع فاش .

أصله القَصَبَ - بتخفيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشدَّهَا ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإِطْلَاق ، وهو الألف ، وبقى تضعيف الباء .

هذا باب الإمالة

وهي : أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفتي ، وإلا فالألف بالفتحة وحدها كنعمة وبسحر .
والإمالة أسباب تقتضيها ، وموانع تعارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحوّل بينها وبين المنع .
أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثاله في الأسماء الفتي والهدى ، ومثاله في الأفعال هدى واشترى ، ولا يُمال نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فتاة ونواة ؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كالف ملهى وأرطى وحُبلى وغزأ ؛ فهذه وشبهها تُمال ؛ لقولهم في التثنية : مَلَمَيَان ، وأرطَيَان ، وحُبَلَيَان ، وفي الجمع حُبَلَيَات ، وفي البناء للمفعول : غزَى ، وعلى هذا فيشكل قول الناظم : إن إمالة ألف (تلا) في (وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا)^(١) لمناسبة إمالة ألف (جَلَاهَا)^(٢) ، وقوله وقول ابنيه : إن إمالة ألف (سَجَا)^(٣) لمناسبة

-
- (١) من الآية ٢ من سورة الشمس .
 - (٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .
 - (٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

الإمالة

إمالة (قَلَى) ^(١)، بل إماتهما لفولك : قُلَى ، وَسُجِي .
ويستثنى من ذلك ما رُجُوهُ إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب ممازجة
الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَبَا » إلى الياء في قول
هُذَيْل إذا أضافوها إلى ياء المتكلم : عَصَى وَقَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا
صُفِّرَ أَفْقِيل : عَصِيَّةٌ وَقَفِيٌّ ، أو جُمِعَا على فُعُولٍ فَعِيل : عِصِيٌّ وَقِفِيٌّ .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى
قولك فِلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع
وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات في لغة من قال ميتٌ
بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ ومَاتَ في لغة الضم .
الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسائرته ، وقد أهمله الناظم
والأكثر .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كبيبان ، أو منفصلة بحرف كشيبان
وجادت يداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .
السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عالم وكاتب .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين
أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضر بها ، أو ساكن نحو شِمْلَالٌ وَسِرْدَاحٌ ،
أو بهذين وبالهاء ، نحو دِرْهَمَاكَ .

الثامن : إرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ،
أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

وللثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّحَىٰ) ^(١) بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضُّحُوَّة لمناسبة (سَجَا) ^(٢) و (قَلَى) ^(٣) وما بعدها .

وأما الموانع ثمانية أيضاً ، وهي : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهي الخاء ، والفاء ، والميم ، والميمتان ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ الْمُنْعِ بِالرَّاءِ أَمْرَانِ : كَوْنُهَا غَيْرَ مَكْسُورَةٍ ، وَاتِّصَالُهَا بِالْأَلْفِ : إِمَّا قَبْلَهَا نَحْوَ فِرَاشٍ وَرَاشِدٍ ، أَوْ بَعْدَهَا ، نَحْوَ هَذَا حَارٍ ، وَرَأَيْتَ حِمَارًا ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْوَاوَ خُرَّةَ الْمَفْصُولَةِ بِحَرْفِ نَحْوِ « هَذَا كَافِرٌ » كَلْتَمِصَةٍ .

وَشَرَطُ الاسْتِعْلَاءِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَى الْأَلْفِ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا ، نَحْوَ صَالِحٍ وَضَامِينَ وَطَائِبٍ وَظَالِمٍ وَغَائِبٍ وَخَالِدٍ وَقَاسِمٍ ، أَوْ يَنْفَعِلُ بِحَرْفِ نَحْوِ غَنَامٍ ، إِلَّا إِنْ كَانَ مَكْسُورًا ، نَحْوَ طِلَابٍ وَغِلَابٍ وَخِيَامٍ وَصِيَامٍ ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْإِمَالَةِ يَمِيلُونَهُ ، وَكَذَلِكَ السَّاكِنُ بَعْدَ كَسْرَةٍ ، نَحْوَ مِصْبَاحٍ وَإِضْلَاحٍ وَمِطْوَأَعٍ ، وَمِثْلَاةٍ - وَهِيَ الَّتِي لَا يَمِيشُ لَهَا وَوَلَدٌ ^(٤) - وَمَنْ الدَّرْبِ مَنْ لَا يَنْزِلُ هَذَا مَنْزِلَةَ الْمَكْسُورِ .

وَشَرَطُ الْوَاوِ خُرَّتِ عَنْهَا كَوْنُهُ : إِمَّا مُتَّصِلًا كَسَاخِرٍ ، وَحَاطِبٍ ، وَحَاظِلٍ ، وَنَاقِفٍ ، أَوْ مُنْفَصِلًا بِحَرْفِ كِنَافِقٍ ، وَنَاقِفِخٍ ، وَنَاقِقٍ ، وَبَالِغٍ ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ كَوَائِقٍ وَمُنَاشِيطٍ ، وَبَعْضُهُمْ يُمِيلُ هَذَا التَّرَاخِيَّ الاسْتِعْلَاءِ .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

يُبْفِثُ الطَّيْرُ أَكْثَرَهَا فِرَاحًا وَأُمَّ الصَّقْرِ مِثْلَاةً نَزُورُ

وَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفُهَا الْمَانِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةً مُقَدَّرَةً وَلَا يَأْتِي مُقَدَّرَةً ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْمُقَدَّرَ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهَا ، فَمِنْ تَمَّ أَمِيلٌ نَحْوَ خَافٍ وَطَابٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

مسألة : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا ، وَلَا يُؤَثِّرُ سَبَبُهَا إِذَا مُتَّصِلًا ؛ فَالْإِمَالَةُ نَحْوُ « أَتَى قَاسِمٌ » لِوَجُودِ الْقَافِ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلَخَّصٌ كَلَامِ النَّازِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهَا مَثَلًا بِـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهِمَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْمُقَدَّرَةَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا الْمَانِعُ ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النَّوْعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُؤَثِّرْ ، وَالْمَثَالُ الْجَيِّدُ « كِتَابُ قَاسِمٍ » .

والثاني : أَنَّ نِصُوصَ النُّحُوْبِيْنَ مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَاكِمِيْنَ .

قال ابن عصفور في مُقَرَّبِهِ - بعد أن ذكر أسباب الإمالة - ما نصه : وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة ، نحو « لزيد مال » إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى . وقال أيضاً : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة ، نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلَاتُ الضَّمَائِرِ ، نحو « أراد أن يعرفها قبل » انتهى ، ولولا ما في شرح الكافية لملت قوله في النظم :

* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ *

على هاتين الصورتين ؛ لإشعار « قد يفعل » في عرف المصنفين بالتقليل .

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعا ، ولهذا أميل (وَكَأَيُّ أَبْصَارِهِمْ)^(١) و (إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ)^(٢) مع وجود الصاد والغين ، و (إِنَّ كِتَابَ الْأَنْزَارِ)^(٣) مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ الْقَرَارِ)^(٤) مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة ، سمع سيديويه الإمامة في قوله :

— ٥٦٠ — * عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ *

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة اللطيفين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هديبة بن خشرم العذري ، يهجو رجلا من بني عمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعاعي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ *

اللفظة : « منهمر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل للمطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : (ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم وسكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم مرفوع بالضممة الظاهرة « يغني » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بمن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « منهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغني « جون » نعت أول منهمر ،

فصل : تُمَالُ الفتححة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أن لا تكون في حرف ، ولا في اسم يُشَبِّهه ؛ فلا تُمَالُ « إِيَّاءَ » لأجل الكسرة ، ولا نحو « قَلِي » للرجوع إلى الياء في نحو « عَلَيْكَ » و « عَلَيْهِ » ولا « إِيَّاءَ » لاجتماع الأسمين فيها ، ويستثنى من ذلك « ها » و « نا » خاصة ؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا « مر بنا وبها » و « نظر إلينا وإليها » وأما إِمَالَتُهُمْ « أَنِّي » و « مَتَى » و « بَيْتِي » و « لا » في قولهم « أفعل هذا إِيَّاءَ لا » فَشَاذٌّ من وجهين : عدم التمكن ، وانتفاء السبب .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتححة في غير ياء ، وكونها متصلتين نحو « من الكبر » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « من عمرو » بخلاف نحو « أعوذ بالله من النير ، ومن قبح السير ، ومن غيرك » واشتراط الناظم تطرف الراء سروداً بنص سيبويه على إِمَالَتِهِمْ فتححة الطاء من قولك « رَأَيْتُ خَبِطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كَرَحْمَةِ وَنِعْمَةٍ ؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : في المخرج ، والمعنى ، والزيادة ،

== وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً « سكوب » نعت ثانٍ لثمير .

الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة « قادر » في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجيء خبر عسى فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك .

والتطرف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً ،
نحو (كِتَابِيَّةٌ) ^(١) والصحيح المنع ، خلافاً لثعلب وابن الأنباري .

هذا باب التصريف

وهو : تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول كتغيير
المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير
قَوْلٍ وَعَزْوٍ إِلَى قَالٍ وَعَزَا ، ولهذين التغيرين أحكام كالصحة والإعلال ،
وتسمى تلك الأحكام عِلْمَ التصريف ، ولا يدخل التصريف في الحروف ،
ولا فيما أشبهها وهي الأسماء الْمُتَوَعَّلَّةُ في البناء والأفعال الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل
فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر
ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كتاء قمت ، و « نا » من « قننا » ،
وأما ما وُضِعَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ ثُمَّ حُذِفَ بَعْضُهُ فَيَدْخُلُ التَّصْرِيفُ ، نحو
يَدٍ وَدَمٍ فِي الْأَسْمَاءِ ، ونحو « قِ زِيدَا » و « قُم » و « بَسِع » في الأفعال .

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ مِنَ الزوائد ، وأقله الثلاثي كرجل ، وغايته
الخماسي كسَفَرَجَل ، وما بينهما الرباعي كجَمْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فِيهِ وغايته
سبعة كاستخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرة في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمة تقتضي اثني عشر ؛ لأن الأول
واجب الحركة ، والحركات ثلاث ، والثاني يكون محرراً وساكناً ؛ فإذا
ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَنَسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حَبْرٌ ، عِنَبٌ ، إِبِلٌ ، قُفْلٌ ، صُرْدٌ ،
دُئِلٌ ، عُنُقٌ ، والمهمل منها فُعِلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسما ذَاتِ الْحُبُكِ)^(١) بكسر الحاء وضم الباء ،
فمقيل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للتاء من ذات ، والأصل (حُبِك) بضمين
وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبِكٌ — بضمين —
وَحِيكٌ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمالَ فِعِلٍ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِمٍ بأنهما مقولان
من الفعل ، واحتج المثبتون بوَعِيلٍ لمة في الوَعِيلِ ، وإنما أهمل أو قلّ لتقدم
تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعىُّ المجرّدُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعْفَرٌ ، ومكسورها كزُبْرَجٍ ،
ومضمومهما كدُمُلَجٍ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كقَطَطَلٍ ، ومكسور
الأول مفتوح الثالث كدِرْزَمٍ .

وزاد الأَخْفَشُ والسُّكُوفِيون مضمومَ الأول مفتوح الثالث كجُذَبٍ ،
والخُذَارُ أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسْمَعِ في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُذَبٍ ،
وَطُحَلَبٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْئِنٍ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الضمُّ .

وللخامسى المجرّد أربعة ، أمثلتها : سَقَرَجِلٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قِرْطَبٌ ،
قُدَّعِمِلٌ .

فجملّة الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء
العربية الوضع فهو مُفْرَعٌ عنها ؛ إما بزيادة كُنُطَلَقٍ وَخُرْنَجِيمٍ ، أو بقتص أصل

(١) من الآية ٧ من سورة الناريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كيدٍ وِدَمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « مُلَبِّطٍ » أصله عَلَابِطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُنْخَدَبَ ، وبكسر أوله في نحو خَرْفَعُ ، وكتغيير مكسورها بضم ثالثة في زُشْبَرُ ، وأما سَرَّخَسُ وَبَلَّخَشُ فأعجميان .

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّدٍ ، وأقله ثلاثة كضربَ ، وأكثره أربعة كدخَرَخَ . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستخَرَخَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزان الثلاثي ثلاثة : كضربَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ ، وأما نحو ضَرِبَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فمن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَهَبَتْ وَطَلَّ دَمُهُ ، وَأَهْدَرَ ، وَأَوَّلَعَ بكذا ، وَعُنِيَ بحاجتي ، بمعنى اعتنى^(١) بها ، وَزَهَى علينا ، بمعنى تكبر لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُويرَ ، لم يعدّه .

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدخَرَخَ ، ويأتي في دُخْرِجَ - بالضم - الخلفُ في فعل المفعول .

(١) أما « عني فلان كذا » بمعنى تصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصل

في كيفية الوزن ، ويسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون
فيقال في فُلَس : فَعَلَ ، وفي خَمْرَبَ : فَعَلَ ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما
قَوْمَ وَشَدَدَ ، وفي عِلْمَ : فَعِلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَنَّ ، وفي ظَرْفَ : فَعُلَ ،
وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لأمّا ثمانية في الرباعي ، فقلت في جعفر
فَعَلَّلَ ، وثانية وثالثة في الخماسي فقلت في جَحْمَرِ ش : فَعَلَّلَ .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أ كْرَمَ ، وَيَبْيِطَرُ ، وَجَهْوَزَ : أ فَعَلَ وَفَيْعَلَ
وَفَعْمُولَ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل :
اصْتَبَرَ وَأَذْتَسَكَرَ ، وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قول
به ذلك الأصل ، كقولك في حِلْمِيَّتِ ، وَسُخْنُونِ ، وَأَغْدَوْدَنَ : فِعْلِيلَ ،
وَفُعُولَ ، وَاْفُعُوْعَلِ .

وإذا كان في الموزون تحويلاً أو حذف أتيت بمثله في الميزان ، فتقول في ناء:
فَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفي الحادى : عَافَ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يهَبُ
يَعْلُ ، وفي بَعُ : فِئْلُ ، وفي قاضٍ : فاعٍ .

فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

لِحَرْفٍ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا أَحْتَشِي ذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الوَ لَو من « كَوَّ كَبِ » ، والنون من
« قَرَنْفُل » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يستطآن .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا »
أصول مع سقوطهن في « يَعِدُ » و « تَقُلُّ » و « لَمْ يَغْزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف
بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار
لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها ، وشرطه أن يماثل اللام كجَلْبَابٍ وَجَلْبَابٍ
أو العين : إما مع الانصال كقَتَلٌ ، أو مع الانفصال بزائد كعَمَقَنْقَلٌ ، أو تماثل
الفاء والعين كمرَمَرِيسٍ ، أو العين واللام كصَمَحَمَحٍ ، وأما الذي يماثل الفاء
وحدها كقرَقَفٍ وَسُنْدُسٍ ، أو العين المفصولة بأصل كحَدْرَدٍ - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل
كسَمِيمٍ ، وإن صحَّ ككَلَمَلَمَةٍ وَكَلَمَةٍ ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد
مُبدَلٌ من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال
بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختصُّ بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعِ
مرات^(١) قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله « التناهي صمو » وقوله « تهاوني أسلم »
وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تنسأه » وقيل : إن هذا طيرة للتعلمين .

هَذَا وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهْ نِهَائِيَّةٌ مَسْئُولٌ ، أَمَانٌ وَتَسْمِيلٌ
فَتَزَادُ الْأَلْفُ بِشَرْطِ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَابِينَ ، كَضَارِبِ ، وَعِمَادِ ،
وَعَضْبِيٍّ وَسُلَاتَمِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ : قَالَ وَغَرَا .

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط ؛ أحدها : ما ذكر في الألف . والثاني :
أن لا تكون الكلمة من باب سَمَسَمَ ، والثالث : أن لا تتصدر الواو مطلقاً
ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع ، وذلك نحو صَيَّرَ ، وَجَوَّهَرَ ،
وقَضَيْبِ ، وَجَجَزَ ، وَحَدَّرِيَّةِ وَعَرَّ قُوَّةً ، بِخِلَافِ نَحْوِ بَيْتِ ، وَسَوَّطِ ، وَيُؤْيُؤُ ،
وَوَعْوَعَةٍ ، وَوَرَنْتَلُ ، وَيَسْتَعْمُورِ .

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً ، وهي : أن تتصدر ، ويتأخر عنها ثلاثة
أصول فقط ، وأن لا تلزم في الاشتقاق ، وذلك نحو مَسْجِدٍ وَمَنْسِجٍ ، بِخِلَافِ
نَحْوِ ضِرْغَامٍ ، وَمَهْدٍ ، وَمَرَزَجُوشِ ، وَمِرْعَزٍ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : « ثَوْبٌ مُرْعَزٌ »
فَأَثْبَتُوهَا فِي الْاِشْتِقَاقِ .

وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الأوَّلين ، نحو أَفْكَالٍ وَأَفْضَلِ ، بِخِلَافِ
نَحْوِ كُنَّابِيلٍ وَأَكْلٍ وَإِسْطَبِيلِ .

وتزاد المتطرفة بالشرطين ، وهما : أن تسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف
بأكثر من أصلين ، نحو خَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقُرْفُصَاءَ بِخِلَافِ نَحْوِ مَاءٍ وَشَاءٍ
وَبَفَاءٍ وَأَبْنَاءَ .

وتزاد النون متأخرة بالشرطين ، نحو عُثْمَانَ وَعَضْبَانَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ
أَمَانَ وَسِنَانَ .

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن
تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كغَضَنْفَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْفَلٍ
وَحَبَبَنْطَلِيٍّ وَوَرَنْتَلٍ ، بِخِلَافِ عَنَبَرٍ وَعُرَنْبِقٍ وَبَجَلَسٍ .

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد الناء في التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع كتعلم وتدخرج والاستفعمال والتفعل والافتعال وفروعهم .

وتزاد السين في الاستفعال ، وأهمها الناظم وابنه .

وزيادة الماء واللام قليلة كأمهات وأهراق ، وطيسل للكثير ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطينس^(١) .

وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من التحويين للعاء بنحو « لِمَه » و « لم تَرَه » ولللام بـ « بذلك » و « تلك » فردود ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه التميؤدُ حُكْمُ بأصلته ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فذلك حُكْمُ بزيادة همزتي شمأل واخبنطأ ، وميمي دُلامص وابنم ، ونوني حنظل وسنبيل ، وتامى ملكوت وعفريت ، وسيني قُدُموس وأسطاق ، لسقوطها في الشمول والخبط والدلاصة والبنة والملك والعقر - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَلتِ الإبِلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أسسبل الزرع » . وبزيادة نوني نرجس وهندليع ، وتامى تنضب وتحيب لانتفاء فعلل وفعلل وفعلل وفعلل .

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فصل

في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرج .
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمرَ
وأخذ ، ولا رباعي كأكرم وأعطى ، بل في الخماسي كأنطلق ، والسداسي كأستخرج ،
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كأضرب ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي
كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : أسمٌ ، وأستٌ ، وأبئتم ، وأبئةٌ ،
وامرؤٌ ، وامرأةٌ ، واثنان ، واثنان ، واثنان ، واثنان ، واثنان ، واثنان ، واثنان ،
يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وايمٌ لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي ايمن فحذفت اللام
قلنا : وابئتم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات ، وجوب الفتح في
المبدوء بها أل ، ووجوب الضم في نحو أنطلق وأستخرج مبنيين للفعول ،
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أقتل ، أكتب ، بخلاف أمشوا
اقضوا ، ورجحان الضم على الكسر فيما عرّض جعل ضمته عينه كسرة من
نحو أغزى ، قاله ابن الناظم ، وفي تسكئة أبي على أنه يجب إشمام ما قبل ياء
المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة
المُسَمَّية ، ورجحان الفتح على الكسر في ايمن وابئتم ، ورجحان الكسر على الضم
في كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام في نحو اختارَ وانقادَ مبنيين
للفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفتم همزة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاَهُمْ سَخْرِيًّا) ^(١) (اسْتَغْفَرْتُمْ لَهُمْ) ^(٢) وهو الأصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

٥٦١ — * أَلَا لَأَرَىٰ لِإِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً *

بل الوجه أن تُبدل ألفاً ، وقد نُسهل مع القصر ، تقول « أَحْسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجحاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .
٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* طَلَىٰ حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِثِّي وَمِنْ جُمَلِ *

اللغة : « شيمة » بكسر الشين - هي الخليفة والسجبة والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم - بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات - أى صروف الدهر وأحداثه « جمل » بضم الجيم وسكون الميم - اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « اثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « جمل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « اثنين » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتتها الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنَتْ وَتَسْكِينِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

* أَلْحَقَّ إِنَّ دَارَ الرَّبِّابِ تَبَاعَدَتْ * — ٥٦٢

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبه هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار التعلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ *

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب - أصله السحاب ، وقد سماها به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتمذر عليك كما الاجتماع والتلاق « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةٌ قَيْلٌ يُغْدَى بِلَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
فَطَاةٌ عَزَّهَا شَرِكٌ ، فَأَضْحَتْ تُمَجَّازِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَّاحُ

الإعراب : « أَلْحَقَّ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك . = (٢٤ — أوضح المسالك ٤)

وقد قرىء بها في نحو (آلذَّكَرَيْنِ) ^(١) (آلآن) ^(٢) .

هذا باب الإبدال

الأحرفُ التي تُبدَل من غيرها إبدالا شائعا لغويا إدغام تسمعة ، يجمعها « هَدَاتُ مُوْطِيَا » وخرج بقولنا « شَائِعًا » نحو قولهم في « أُصَيْلَانَ » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِيَّ » في الوقف : أُصَيْلَالَ وَالطَّجَعَ ، وَعَلَجَ ، قال :

* وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالَ أَسَائِلَهَا * — ٥٦٣

= الشاهد فيه : قوله « ألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والمهزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١

صفحة ٣٦٤) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

اللغة : « أصيلا » الأصيل - بفتح المهزة ، بزنة الأمير - وقت العشي ، وقد جمعه الشاعر أولا على أصلان ، مثل رغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان - بضم المهزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى في مكانه « أعيت » والعنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جان وعجزور متعلق بوقف « أصيلا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسائلها » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد

وقال :

* مَا لَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالطَّجَعُ * ٥٦٤ -

== إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربيع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلاً ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما بيناه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :

* وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها * ومنها أنه روى * وقفت فيها طويلاً كي أسائلها *
وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .

٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي ، يصف ذنباً ، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقوله قوله :

يَا رَبُّ أَبَايَ مِنَ الْمُعْفَرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الدُّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ
* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبِيعُ *

اللغة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثر القفز ، وأراد به ظيباً « العفر » بضم العين للمهملة وسكون الفاء - جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذي لونه لون التراب « تقبض الذنب » جمع نفسه وتهاياً للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أرطاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالغراب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعوج وانحنى من الرمل « الطجع » اتسكاً على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حر جرف « أرطاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله ==

وقال :

* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ *

— ٥٦٥ —

مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطبع»
الفاء حرف عطف ، الطبع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الأباز .

الشاهد فيه : قوله « فالطبع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « اضتجع » فقلبت التاء طاء فصارت
« اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطبع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يعين
اسم ، وهو من شواهد سيدييه (٢/٢٨٨) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف
(ق٤ ص٤) والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

المَطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْمَشِجِّ وَالْفَدَاةَ كَتَلِ الْبَرْنِجِ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِ *

اللغة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف».
مصغرا - اسم رجل ، ويرى في مكانه « اقيط » « العشج » هو العشى ، وهو آخر
النهار « كتل البرنج » السكتل - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرني ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ
الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال - الوند
« الصييح » أراد به الصيحي ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى
علاج لقلعه .

الإعراب : «خالي» خال: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وخال
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عويف » خبر للمبتدأ
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علاج »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسمى هذه اللفظة عجمجة قضاة .

ومعنى « هدأت » سكبت ، و « موطيا » من أوطأته جعلته وطينا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الماء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طويت دائما » ثم لأنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرّد في الوقف على نحو رحة ونعمة ، وذلك مذكور في باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فسموع كقولهم : هياك ، ولهمنك قائم ، وهرقت الماء ، وهردت الشيء ، وهرخت الذابة .

فصل

في إبدال الهمزة

تبدّل من الواو والياء في أربع مسائل :

الشاهد فيه : قوله « أبو عالج » فإن أصله « أبو على » ياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء المشددة جيا ، وكذلك في تنمة أبيات الشاهد في قوله « بالمشج » وأصله « بالعشى » وفي قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفي قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفي كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء المشددة جيا ، وهو إبدال ثاذ ، قال سيويوه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بني سعد فلإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أباين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون هذا تميمى ، وقولهم : هذا عالج ، يريدون هذا على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثني من سمعهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى ، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تنطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِساءَ وسماءَ ودُعَاءَ ،
ونحو بناءَ وَطَبَاءَ وَفِنَاءَ ، بخلاف نحو قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهَدَايَةَ ، ونحو غَزَوُ
وَظَلَمِي ، ونحو واو وآي .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حراء ، فإن أصلها حَمْرًا كَسَكْرِي ،
فزيدت ألف قبل الآخر للدكأنف كتاب وغلّام ، فأبدت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عينًا لاسم فاعِلٍ فعلٍ أَعْلَمْتُ فيه ، نحو قَاتِلٍ وَبَائِعٍ ،
بخلاف نحو عَيْنٍ فَهُوَ عَيْنٌ ، وَعَوْرٍ فَهُوَ عَاوِرٌ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلٍ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد
نحو عَجَائِزٍ وَصَحَائِفٍ ، بخلاف قَسْوَرَةٍ وَقَسَاوِرٍ ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَايِشٍ ، وَشَذْمُصِيْبَةٍ
وَمَصَائِبٍ ، وَمَنَارَةٍ وَمَنَائِرٍ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادَةٍ وَقِلَائِدٍ ،
ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان
اللينان ياءين كَنِيَّائِفٍ جمع نَيِّفٍ ، أو واوين كأَوَائِلٍ جمع أَوَّلٍ ، أو مختلفين
كسَيَائِدٍ جمع سَيِّدٍ إِذَا أَصْلَهُ سَيِّوِدٌ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — * وَكَحَلِّ الْمَيِّنِينَ بِالْمَوَاوِرِ *

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جنيد بن اللثمي الطهموي ، والذي أنشده للأؤف
بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاغِرِي *

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ،
فإنه يقال « كحل عينه » من باب قتل - وكحلها - بالتضعيف - إذا وضع فيها الكحل ، =

والكحل - بوزن القفل - غبرة حجير الإمد ، أو غبرة حريق الشمع ، وإعما يوضع في العين تزييناتها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَدَى بِعَيْنِكَ ، أُمُّ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ

أُمُّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواور » فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

العين : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ منه من أسنانه ، وأصاب عينه الأقداء .

الإعراب : « وكحل » الواو حرف عطف ، كحل : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كحل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ يقال « عواور » كما قالوا : قرطاس وقرانيس وقنابير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالموجودة ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أو أول ، وهذا حكم كل حرفي لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأينا لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعل لاعلى زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عوار وهو الرمد ، فهو مفاعيل كطواويس ،
لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

* فِيهَا عَيَائِيْلُ أُسُودٍ وَنَمْرُ * ^(١) [٥٤٨]

فأبدل المهزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مفاعل ، لأن عيائيل جمع عييل
- بكسر الياء - واحد العييال ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

٥٦٧ --- * تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ *

فلذلك أُعِلَّ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربي ، وقد تقدم ذكره ، وهو
الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت
من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْيَى قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَابٍ مُشْمَخِرْ
حُفَّتْ بِأَطْوَادِ حَبَالٍ وَسَمُرْ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْخَطَرْ

٥٦٧ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقه ، وقد ذكرناه في أثناء
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال الصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة
من بيت من البسيط وهو بتامه هكذا :

تَنْعَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ
وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة »
المهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها ينفيا ،
بوزن رماها يرميا ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها « نقاد » مصدر نقد الدراهم
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صبرف
بوزن جمعهم ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة تاء في آخره =

للدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و«المهالبة» و«الأزارقة» (انظر شرح
الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا
الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجُنَّاحَيْنِ لِقَوْمٍ قَلَى عَجَلٍ مِّنِّي أُطْأَطِيهِ شِمَالِي
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول
الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخْيِيَّةٍ وَفَارَ لِقَوْمٍ بِاللَّحْمِ الْمَرَّاجِلُ

أراد « المراجل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها
لشدة وقعها في الحصى تنفياؤه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا
انتقدتها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها ، وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ،
أى فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا :
فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى الناقة التي يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « في » حرف جر
« كل » مجرور بنفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و« هاجرة »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب
بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« الدراهم » مضاف إليه
من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و« الصياريف »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع
صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت
عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « نفى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع واوانٍ وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاَصِلَةٌ وَوَاقِيَّةٌ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ ، وأصلهما وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ^(١) ، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُوَوِيٌّ بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُوَوِيٌّ وَوُوَوِيٌّ فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعَلٍ ، وبخلاف نحو الوُوُوِيٌّ بواوين مُخَفَّفًا من الوُوُوِيٌّ بواو مضمومة فههزة ، وهي أنثى الأوَّالِ ، أفعلٌ من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيٌّ وَنَوَوِيٌّ ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى .

* * *

فصل

في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك في بابين :

أحدهما : باب الجمع الذي على مَفَاعِلٍ ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو .

== حقه أن يقال فيه « الدرامم » كما وردت بذلك رواية أخرى ، واسكنه أشيع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك في إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه في لغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطيب ، ومثلهما قول عنتر بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَتَنِكَ الْأَوَاقِ

وخرج باشتراك العروض نحو المراءَ والمراءِ ؛ فإن الهمزة موجودة في المنفرد لأن المراءَ مفعلة من الرؤية ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراك اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل ؛ فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .
وأما ما حصل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهي : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو^(١) وواواً في مسألة واحدة ، وهي : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لأمه همزة خطأياً ، أصلها خطأيء ، بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطأيء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لأمه صحيحة ، نحو مذارى وعذارى في المذارى والعذارى ، قال :

— ٥٦٨ — * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَذَارَى مَطِيطِي * *

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف

عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

* فَيَا حَبِيبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

اللمة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعمد أحدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الداج لها « للعذارى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيقى » الطية : كل ما يرتحل به المسافر ، فعيلة من لظو وهو السير أو من للظا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

* تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُشْتَى وَمُرْسَلٍ * — ٥٦٩

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للمدارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « التحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للمدارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبمدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطايب » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطايب » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطايب » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذارى والمدارى والصحارى ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذارى » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس * تضل المدارى . . . * وهو الشاهد الآتي رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفردا معتلا يكون سائغا من باب الأولى والأحق لتقل الكسرة على حروف العلة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده

المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* غَدَايْرُهُ مُسْتَشْرَبَاتٌ إِلَى الْعُلَى *

=

وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

* تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ *

اللغة : « غداثره » الغداثر : جمع غديرة ، وهي الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتسكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشيء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشيء » تريد أنك رفعته ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تناثر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى ما فوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئء يعمل من حديد أو خشب على شكل سنن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْنَافِهِ وَإِذَا مَا أُرْسَلَتْهُ يَعْتَقِرُهُ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الدواب ، ويروى « يضل العقاص » بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بعضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مفتول ولا معقوض .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجعل بعضه معقوضاً أى مضموراً أى ملوياً وبعضه مفتولاً وبعضه مرسل ، وإن المدارى تغيب فيما نثى منه أو قتل ، أو إن الجزء المضمور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو المفتول ، وهذه أمانة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غداثره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .
الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة ففتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها =

فمفعلٌ ذلك هنا أولى ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطأءا - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبهة ثلاثِ ألفاتٍ ، فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قَضَايِي - بياءين الأولى ياء فعليه ، والثانية لام قَضِيَّة - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مَطِيَّة ؛ فإن أصلها مَطِيوَةٌ فَمِيَّة من المَطَا ، وهو الظَّهر ، ثم أبدلت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيوُد ومَيوَت ؛ إذ قيل فيه : سَيِّد ومَيِّت ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايُو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، كما في الغَازِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه واو سلمت في الواحد هِرَاوَةٌ وهِرَاوِي ، وذلك أنا قلبنا ألف هِرَاوَةٌ في الجمع همزة على حد القلب في رِسَالَةٌ ورِسَائِل ، ثم أبدلنا الواو ياء

= فانتقلت ألفا ، والاسم الذي فعل الشاعر هذا في جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن للعرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا في جمع خطيئة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التي بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما ألعنا إليه في شرح الشاهد السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاقبلت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هَرَآوَى بعد خمسة أعمال أيضاً .

الباب الثاني

باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبدَلُ منهما أبدأ هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط النقل بالثانية حصل ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وكان يَأْمُرُنِي أَنْ أَنْزِرَ » وهو بهمزة فألف ، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وشذت قراءة بعضهم (إِنلَافِهِمْ)^(١) بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أوتين ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أوتين » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأباري في كتاب الوقف والابتداء ورَدَّهُ .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سَأَلَ ولَّال ورَأَسَ . وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطْرٍ من قَرَأَ : قِرَأَى ، وفي مثال سَفَرَجَلٍ منه : قَرَأَ يَأُ - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبنى من قرأ مثل جَمْفَرٍ أو زِبْرِجٍ أو بُرْنٍ ، وأمثلة المكسورة أن تبنى من أمّ مثل إِضْبِيعٍ — بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تفعل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عاصم والكوفيين (أُمَّة)^(١) بالتحقيق ، فما يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أُوبٌ ، جمع أبٌّ وهو المرعى ، وأن يبنى من أمّ مثل إِضْبِيعٍ — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أُبْلُمٌ ؛ فتقول : أُوُمٌ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أُبُّبٌ على وزن أفلسٍ ، وأصل الثاني والثالث إِئْمَمٌ وأُمَّمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغوا أحد المشلين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو أدغم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أو يدّم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبنى من أمّ على وزن إِضْبِيعٍ — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو أوُمٌ وأُئِنٌ مضارعي

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَمَّتٌ وَأَنْتُ جاز في الثانية التحقُّبُ أشبهما همزة المتكلم لدالاتها على مَعَى
بهمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ^(١) .

فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداها : أن يندكسر ما قبلها كقولك في مضباح : مَصَابِيح ، وفي مِفْتَاح :
مَفَاتِيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غُلامٍ : غُلَيْمٍ .

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرٍ مَسَائِلٍ :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ؟ وهي إما طَرْفٌ كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُغِيٍّ
والغَازِيٍّ والدَّاعِيٍّ ، أو قبل تاء التانيث كَشَجِيحَةٍ ، وأَكْسِيَّةٍ ، وغَازِيَّةٍ ،
وعُرْيَقِيَّةٍ في تصغير عَرَفُوَّةٍ ، وشَدَّ سَوَاسِوَةٍ في جمع سواء ، ومَقَاتِوَةٍ
بمعنى خُدَّام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَانٍ
من الغزو : غَزِيَّانٍ .

الثانية : أن تقع عينا المصدر فعلٍ أَعْلَتُ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها
ألف ، كصِيَامٍ وَقِيَامٍ وَأَنْقِيَادٍ وَاغْتِيَادٍ ، بخلاف نحو سِوَارٍ وَسِوَاكٍ ؛ لانقفاء
المصدرية ، ونحو لَأَوْذٍ لَوَاذًا وَجَاوَرَ جِوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال
جِوَالًا وَعَادَ المريض عِوَادًا ، لعدم الألف ، وراخَ رَوَاحًا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: (جَمَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَمًا وَأَرْزُقُوهُمْ) (١)
 وقوله تعالى: (جَمَلَ اللهُ السَّكْمَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ) (٢) في قراءة
 نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشدّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نارت الظبية نَوَارًا ، بمعنى
 نقرت ، ولم يُسمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما
 مُعَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ
 وَقِيمٍ ؛ وشدّ حاجة وَحِوَجٍ ، وإما شبيهة بالمُعَلَّةِ ، وهي الساكنة . وشرط القلب
 في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسَوَاطِئٍ وَسِيَاطِئٍ ، وَحَوَاضٍ وَحِيَاضٍ ،
 وَرَوَاضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كَوَازٍ وَكِرَازٍ وَعَوَدٍ —
 بفتح أوله ؛ للمسن من الإبل — وَعَوَدَةٍ ؛ وشدّ قولهم نُبْرَةٌ وَتصحح الواو إن
 تحركت في الواحد نحو طَوِيلٍ وَطَوَالٍ ، وشدّ قوله :

— ٥٧٠ — * وَأَنْ أَعِزَّاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا * *

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النهاني الطائي أحد شعراء الحماسة ،

والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَبَيَّنَ لِي أَنْ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ * *

اللغة : « القماء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، قصر القامة « ذلة » بكسر الذال
 المعجمة وتشديد اللام ، الضعة والهوان « أعزاه » جمع عزيز ، وهو الوصف من
 العزة ، وهي القوة والمنعة ، وهي ضد الذلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،
 بالواو ، فقلب الواو ياء لما سُدَّ ذكره في بيان الاستشهاد بالبيت . =

قيل : ومنه (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)^(١) وقيل : جمع جَيِّدٍ لا جَوَادٍ . أو أعلنت لأمه كجمع رِيَّانٍ وجوَّ - بتشديد الواو - فيقال : رِيَّاءٌ وجِوَاءٌ ، بتصحيح العين ، لثلاثا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههم ما ، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم ، فتأمله .

الرابعة - أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَّ كَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أُعْطَيْتُ وَزَّ كَيْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمارة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهانتة ، وأن الرجل العزيز القوي المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقهاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طياله » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طياله » فإن أصله طولها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمامعة في المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما في قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإماسا كنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالعمل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان الفياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه النقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

المفعول : مُعْطَيَانِ وَمُزَكِّيَانِ ، حملوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تَعَازَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَازَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على نَعَازِي وَنَدَاعِي ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهي ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، منلاف نحو صَوَانٍ وَسَوَارٍ وَاجْلَوَادٍ وَأَعْلَوَاتٍ .

السادسة : أن تكون لاماً لفعلية - بالضم - صفة نحو (إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا)^(١) ، وقولك : اللَّتَيْنِ الدَّرَجَةَ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصْوَى » فشاذ قياساً فصيح استعمالاً ، فُتِّبَ به على الأصل ، كما في اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْدُ . فإن كانت فعلية اسماً لم تغير ، كقوله :

٥٧١ -- * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْمَيْنِ غَبْرَةَ *

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* قَمَاهُ الْهُوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ *

اللغة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هجت » أرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمة « برفض » تقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش ، والمراد أنه يسيل متفرقا متناثراً « يترقق » أى يجرى جرياسهلا .

الإعراب : « أدارا » الهمزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق

السابعة : أن تلتقى هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيّد وميّت ، أصلهما سيّود وميّيوت ، ومثاله فيما تقدمت الواو طيّ وليّ مصدرًا طويّت ولوّيت ، وأصلهما طويّ ولوّي .

ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين ، نحو « يدعُو ياسير » و « يرعى واعد » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيره ، أو عارض الذات نحو روية مخفف روية ، أو عارض السكون نحو قويّ فإن أصله الكسر ، ثم إنه سكت للتخفيف ، كما يقال في علم : علم .

وإذا ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أعلّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : (إن كنتم للرّياّ تمبؤون)^(١) بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضيئون وأبوم ، وعوى السكاب عويّة ، ورّجاء بن حيوة ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عوة ونهوت عن المنكر . واطرّد في تصغير ما يكسر على مفاعل - نحو جدّول وأشود للحية - الإعلال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لام مفعولٍ الذي ماضيه على فعلٍ - بكسر العين - نحو

== معذوف نمت لقوله دارا « هجت » فعل وفاعل « للعين » جار ومجرور متعلق بقوله هجت « عبرة » مفعول به لهجت « فناء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة في محل رفع خبر البتداء « أو » حرف عطف « يترقق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لسكونه اسماً لا وصفاً (١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ وَقَوِيٌّ عَلَى زَيْدٍ فهو مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ ، وشذ قراءة بعضهم :
(مَرْضُوءَةٌ)^(١) فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةً وَجَبَ التَّصْحِيحُ ، نحو مَغْرُوءٌ ،
وَمَدْعُوءٌ ، والإعلال شاذ كقولهِ :

— ٥٧٢ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا *

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ .

٥٧٢ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ يَفْعُوثِ بْنِ وَقَاصِ الْحَارِثِيِّ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ
لِلْمُؤَلِّفِ عَجِزٌ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرْسِي مَلِيكَةً أَنِّي *

اللُّغَةُ : « عَرْسِي » عَرَسَ الرَّجُلُ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَمَسْكَونِ الرَّاءِ ، زَوْجَهُ « مَلِيكَةً »
اسْمُ امْرَأَةٍ « اللَّيْثُ » الْأَسَدُ ، وَقَدْ أُطْلِقَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ « مَعْدِيًّا عَلَيْهِ »
يُرِيدُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ أَحْيَانًا « وَعَادِيًّا » أَي مَعْتَدِيًّا عَلَى غَيْرِهِ أَحْيَانًا أُخْرَى .
الإِعْرَابُ : « وَقَدْ » الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، قَدْ : حَرْفٌ تَحْقِيقٌ « عَلِمْتُ » عِلْمٌ :
فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « عَرْسِي » عَرَسَ : فَاعِلٌ عَلِمْتُ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَبَاءُ التَّسْكَامِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَلِيكَةً » بَدَلَ مِنْ عَرْسِي أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ « أَنِّي » أَنْ : حَرْفٌ
تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ ، وَالنُّونُ لِلوَقَايَةِ ، وَبَاءُ التَّسْكَامِ اسْمٌ أَنْ « أَنَا » ضَمِيرٌ فَصَلَّ لِأَجْلِ
« اللَّيْثُ » خَبْرٌ أَنْ « مَعْدِيًّا » حَالٌ مِنَ اللَّيْثِ « عَلَيْهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْدِيًّا عَلَى
أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلُهُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ لِلْبَيْتِ لِلْمَجْهُولِ « وَعَادِيًّا »
مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْدِيًّا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْدِيًّا » حَيْثُ أَعْلَهُ بِقَلْبِ وَاوِهِ يَاءٌ ، وَأَصْلُهُ مَعْدُوًّا ، بِوَاوَيْنِ
أَوَّلَاهُمَا وَاوٍ مَفْعُولٌ وَالثَّانِيَةُ لَامُ الْمَكْحَمَةِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ عَدَا يَمْدُو عَدُوًّا ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَمْلُ
قَلْبَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ يَاءٌ لِأَنَّهَا مُتَطَرِّفَةٌ ، فَصَارَ « مَعْدِيًّا » فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ
وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَالسَّابِقَةُ مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، ثُمَّ أُدْخِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، ثُمَّ
قَلْبَتِ ضَمَّةُ الدَّالِ كَسْرَةً لِمُنَاسِبَةِ الْيَاءِ ، وَقِيَاسُ نِظَارِ هَذَا الْفِعْلِ أَنْ تَصِحَّ لَامُ اسْمِ
لِلْفِعْلِ مِنْهُ أَي لِأَقْلَبُ يَاءً وَتَدْغَمُ فِي وَاوٍ مَفْعُولٌ فَيَقَالُ « مَعْدُو » عَلَى تَحْوِمَا يُقَالُ فِي
اسْمِ لِلْفِعْلِ مِنْ غَزَا وَدَعَا وَبَلَاهُ يَبْلُوهُ : مَغْزُوٌّ وَمَدْعُوٌّ وَمَبْلُوٌّ ، وَاسْكَنْ الشَّاعِرُ أَعْلَ
اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَذُوذًا .

والناسعة : أن تكون لامٌ مُفعولٌ جمعا نحو عصا وعصبي وقفاً وقفبي ودأو ودلتي ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أبو ، وأخو ، ونحوٌ جمعا لنحو وهو الجهة ، ونحوٌ - بالجيم - جمعا لنحو ، وهو السحاب الذي هراق ماءه ، وبهؤ وهو المصدر وبهؤ .

فإن كان فُعلول مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَرُوا عَتُوا كَبِيراً) (١) ، (لَا يُرِيدُونَ عَلُواً فِي الْأَرْضِ) (٢) ، وتقول : نَمَّا الْمَالُ نُمُوا ، وَسَمَّا زَيْدٌ سُمُوا وقد يُعملُ نحو عتأ الشيخ عتياً ، وقسا قلبه قسيًا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفعلٍ جمعا تصحيح اللام كصميم ونميم ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُومَ ونُومَ ، ويجب إن اعتات اللام ، لثلاثا يتوالى إعلالان ، وذلك كشووي وغووي جمعاً شأو وغاو ، أو فُصَات من العين نحو صُومَام ونُومَام ، لبعدها حينئذ من الطَّرْفِ ، وشذ قوله :

* فَمَا أَرْقَى النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا * ٥٧٣ -

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ - هذا الشاهد من كلام أبي النعمر الكلبي ، وسماه الشيخ خالد أبا

النجم الكلبي ، والذي أنشده للؤلؤف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً بَنَّةً مُنْذِر *

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنانا طروقا » كما تقول : أنانا ليلا « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .

المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أر فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا .

فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو
بُورِيعَ وَضُورِبَ ، وفي التنزيل (مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا)^(١) .

وأما إبدالها من الياء في أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِنَ وَمُوسِرَ ،
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هِيَامَ ، أو أدغمت كحَيِّضَ ، أو كانت في جمع ،
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهِيمِ وَيِيضِ في جمع أَفْعَلٍ أَوْ فَعْلَاءَ .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فَعْلٍ كنهوَ الرجل وَقَصُوْا بمعنى ما
أنهأهُ ، أى أعقله ، وما أَفْضَاهُ ، أو لامُ اسمٍ مختوم بقاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرقت : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيث ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة
« ابنة » نعت لية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ،
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر
« كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،
وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسه أحد أمرين
أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

كأن تبني من الرمي مثل مَقْدُرَة فإنك تقول : مَرْمُومَة ، بخلاف نحو تَوَانِي تَوَانِيَة ؛ فإن أصله قبل دخول التاء تَوَانِيًا بالضم كتسكاسلَ تسكاسلًا ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدَة فبقي الإعلال بحاله ، أو لام اسم مخنوم بالآلف والنون كأن تبني من الرمي على وزن سَبْعَان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأخرمر :

* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ * ^(١) [٥٥٠]

فإنك تقول : رَمُومَانِ .

الثالثة : أن تكون لَامًا لَفْعَلِي - بفتح الفاء - اسمًا لا صفة ، نحو تَقْوَى وشرَوَى وفتَوَى ، قال الناظم وابنه : وَشَدَّ سَعِيًا لِمَسْكَانِ ، وَرَبِيًا لِلرَّائِحَةِ ، وَطَغِيًا لَوْلِدِ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، انتهى ؛ فأما الأول فيحتمل أنه منقول من صفة كخزَمًا وصدَيًا مؤنثي خَزَيَان وصدَيَان ، وأما الشا ، فقال النحويون : صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصل رائحة رَبِيًا ، أي : مملوءة طيبًا ، وأما الثالث فالأكثر فيه ضم الطاء ؛ فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف .

الرابعة : أن تكون عَيْنًا لَفْعَلِي - بالضم - اسمًا كطُوبَى مصدرًا لطاب ، أو اسمًا للجنة ، أو صفة جارية تجرَى الأسماء ، وهي فُعَلِي أَفْعَل ، كالتُوبَى والكُوسَى والخُورَى مؤنثات أُطَيَّبَ وَأُكَيِّسَ وَأُخَيْرَ ، والذي يدل على

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر كما فعل للمصنف ههنا ، ونسبه قوم لتميم بن أبي بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره في باب النسب ، الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ إِلَى الْمَلَوَانِ *

أنها جارية تجرّى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل^(١) فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أفكّل: أفكّل كل .

فإن كان فُعَلَى صفة محضّة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَة ضِيْرَى)^(٢) أى : جائزة ، ومِشِيَة حِيَكَى ، أى : يتحرك فيها المنكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين فُعَلَى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فتقول: الطُوبَى والطَّيْبَى، والكُوسَى والسِكَيْسَى ، والضُّوقَى والضُّبْقَى .

فصل

في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بمشرة شروط :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّتَا في القَوْل والتَّبَع لسكونهما .
والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّتَا في جَبَل وتَوَم مخفي جَبَيْل وتَوَمَم .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّتَا في العَوْض والحَيْل والشُور .
والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلَة ، أى : في كلتيهما ، ولذلك صَحَّتَا في ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، ولذلك صَحَّت العين في بِيَّان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .
(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوْرَنْقٍ ، وَاللَّامِ فِي رَمِيَاً وَغَزَوَاً وَفَتِيَاً وَعَصَوَانٍ وَعَلَوِيٍّ وَفَتَوِيٍّ ،
وَأَعْلَتِ الْعَيْنُ فِي قَامَ وَبَاعَ وَبَابٍ وَنَابٍ لِتَحْرِكَ مَا بَعْدَهَا ، وَاللَّامُ فِي غَزَاً وَدَعَاً
وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَخْشُونَ
وَيَمْحُونَ^(١) ، وَأَصْلُهُمَا يَخْشِيُونَ وَيَمْحَوُونَ ؛ فَكَلَبْنَا أَلْفَيْنِ ، ثُمَّ حَذَفْنَا
لِلسَّاكِنِينَ .

والسادس : أن لا تتكون إحداهما عيناً لفعل الذي الوصف منه على أفعل
نحو هَيْفَ فَهوَ أَهْيَفُ ، وَعَوْرَ فَهوَ أَعْوَرُ .

والسابع : أن لا تتكون عيناً لمصدر هذا الفعل كالأهيف .

والثامن : أن لا تتكون الواو عيناً لافتعل الدال على معنى التفاعل ؛
أى التشارك في الفاعلية والمفعولية ، نحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي مَدْنَى
تَجَاوَرُوا وَتَشَاوَرُوا . فَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَلْفِ ،
وَلِهَذَا أَعْلَتِ فِي اسْتَأْفُوا مَعَ أَنْ مَعْنَاهُ تَسَائَفُوا .

والتاسع : أن لا تتكون إحداهما متلوثة بحرف يستحق هذا الإعلال ؛
فإن كانت كذلك صحت وَأَعْلَتِ الثَّانِيَةَ نَحْوَ ائْتَمَرُوا وَهَوَى وَحَوَى
مصدر حَوَى إِذَا اسْوَدَّ . وَرَبَّمَا عَكَسُوا فَأَعْلُوا الْأُولَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَةَ ،
نَحْوَ آيَةٍ فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ .

فإن قلت : لنا أسهل منه ، قول بعضهم إنها فعلة كنبقة ؛ فإن الإعلال
حينئذ على القياس ، وأما إذا قيل إن أصلها أيبية - بفتح الياء الأولى - أو

(١) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول
وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو في القاموس وغيره .

أَيُّة - بسكونها - أو آيَّة فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني ، وإعلال الساكن ، وَحَذْفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ .
قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ،
بدليل إبدال همزة أيمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمله .

والعاشر : أن لا يكون عيناً لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فذلك
صَحَّتْما في نحو الْجَوْلَانِ وَالْمَيْمَانَ وَالصَّوْرِيَّ وَالْحَمِيدِيَّ . وَشَذَّ الإعلال
في مَاهَانَ وَدَارَانَ .

فصل

في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال ،
وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْدَ ، وَأَتَسَّرَ من
الْيُسْرَ ، قال :

— ٥٧٤ — * فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أُتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كَلِمَةٍ له يهجو فيها
علقمة بن علاثة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على
علقمة في منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ،
وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا *

اللغة : « تتعدني » أصلها توتعدني ، قلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء ،
وسنذكر لذلك تسكئة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والراد تتوعدني وتتهدني ،
وكذلك معنى « أتعدك » وقوله « أزيد الباقيات القوارص » أراد بها الأشعار التي =

وقال :

* ٥٧٥ — * فَإِنِ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا *

= تبقى على السنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .
المعنى : يقول المهجو : إن كنت تتوعدني وتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجه للمض للمؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدني » تتعدني : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أتعدك » أتعد : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدني » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدني وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في الكلمتين حرف زائد وهي تاء الافتعال فقلبت الواو تاء في الكلمتين فتجاور في كل منهما. تاءان فأدغمت التاء في التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، والذي أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ *

اللغة : « القوافي » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروي الذي بنيت عليه القصيدة فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول في افتعل من الإزار « إيتزر » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وايست أصلية ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل « اتكل » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من اتخذ^(١) كاتبع من تبع .

متحرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَامَّتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تذلل في مضائق الأمانة التي لا يستطيع الالج أن يلبج فيها « موالجا » جمع موج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق فحذف إحدى التائين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التائين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة الرفع والمجرور « تتلجن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل للضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « موالجا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنعه من التنوين لسكونه على صيغة منتهى الجموع ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه .
الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت « اتخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : (لو شئت لتخذت عليه أجرآ) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَخَذْتُ غُرَازَ إِيْرَهُمْ دَلِيْلًا وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

فصل

في إبدال الطاء

تُبَدَّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ،
وتسمى أحرف الإطباق ، تقول في أفتَمَلَّ من صَبَّرَ : اضْطَبَّرَ ، ولا تدغم ؛
لأن الصَّفِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛
لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَّرَ : اطْطَهَّرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع
المثلين في كلمة ، وأولها ساكن ، ومن ظَلَمَ : انْظَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه :
الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ،
وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْوَاً ، وَيُظَلِّمُ أَحْيَاناً فَيُظَلِّمُ

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى اللزني في هرم
ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه
مغارمهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لضعفاً ولا استكانة ، ويروى « فيظلم »
بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء المعجمة
مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد »
خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل
رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على
الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثان يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل

في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ : إِدْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه في اطْمَرَ ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضْطَبَرَ ، ومن ذَكَرَ : إِذْدَكَرَ ، ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : (قَهَلٌ مِنْ مُذْكَرٍ)^(١) بالمعجمة .

* * *

== مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للمدح « أحياناً » ظرف زمان منصوب بـ يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم اللبني للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالطاء فاء الكلمة ، والطاء حرف زائد هي تاء الافتعال ، فقلبت التاء طاء ، فصار فيظلم - بطاء معجمة فطاء مهملة - ثم من العرب من يبقى الطاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع طاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » وبيت زهير هذا يروي بالأوجه الثلاثة ، ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهم ، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهم ، وبعضهم رواه بالثانية ، وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة في كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل

في إبدال الميم

أبدلت وُجُوبًا من الواو في فَمٍ ، وأصله فَوَاهُ ، بدليل أْفَوَاهُ ، فحذفوا الهاء تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِّعَ بِهِ إلى الأصل فقليل : فُوكَ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .
ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو (انبَعَثَ)^(١) و (مَنْ بَعَثْنَا)^(٢) ، وشذوذًا في نحو قوله :

— ٥٧٧ * وَكَفَّكَ لِلْخَضْبِ الْبِنَامِ *

وأصله « الْبِنَانِ » ، وجاء عكس ذلك في قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٌ » وأصله قاتم .

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللفظة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » فلنجوم التي تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرًا » وسموا « بدرا » وسموا « سهيلًا » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم محل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التتمام » الذي فيه تمتمة — بوزن دحرجة — وهي رد الكلام إلى التاء والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تمام ، والمرأة تمامة ؛ وقال أبو يزيد التمام : الذي يعجل في كلامه ولا يفهمك « الخضب » الذي جعل فيه الخضاب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع .

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة
المفقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ مثل يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ،
وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها ، نحو يَخَافُ وَيُخَيِّفُ ،
أصلهما يَخَوْفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُسَكِّرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان
فعلًا تَمَجَّبُ ، نحو مَا أَبَيَّنَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ،
أو مضعفاً نحو أبيضٌ وأسودٌ ، أو معتلا اللام نحو أهوى وأحيا .

المسألة الثانية : الأسمُ المشبهة للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته
دون وزنه ؛ فالأول كَمَقَامٍ ، أصله مَقْوَمٌ - على مثال مَذْهَبٌ - فنقلوا وقلبوا ،
والثاني كأن تبنى من البيع أو من القول أُنَمَا على مثال تَحْلِيٌ - بكسر التاء

الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل
الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة .
و« ذات مضاف و« المنطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة
« وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف
المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسرة في محل جر « الخضب » نعت للكف مجرور
بالكسرة الظاهرة ، والخضب مضاف و« البنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البنام » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن
الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهمزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيْعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وتَقِيْلٌ ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبههُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بآيَنَهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أبيض وأسود ، وأما نحو « يَزِيد » علماً فنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو نَحِيْط ، هذا هو الظاهر ، وقال الداظم وابنه : وكان حق نَحِيْط أن يُعَلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه التعلُّم ، أي : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على نَحِيْطٍ أشبهه به لفظاً وَمَعْنَى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالوا للزم أن لا يُعَلَّ تَحِيْلٌ ؛ لأنه يكون مشبهاً لتَحَسِب في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل مَنْ يكسرُ حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقوام واستِقْوَام ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبِهَا من الطَّرْفِ . ثم يوثى بالتاء عَوْضًا فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(١) .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُولٍ ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تغلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثالُ الواوِيَّ مَقُولٌ وَمَصُوعٌ ، واليائِيَّ مَبِيْعٌ وَمَدِينٌ وبنو تميم تُصَحِّحُ اليائِيَّ فيقولون : مَبِيْعٌ وَنَحِيْطٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

— ٥٧٨ * وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ * *

وقال :

— ٥٧٩ * وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ * *

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على تسمية

اللفظة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجده طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا له وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدداً ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازماً .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضممة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيبة كميعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يخاطب كليب بن عمرو السلمى ثم الظري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا * *

اللفظة : « إخال » أظن « معيون » يروى بالعين مهملة وبالعين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالعين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أى غطى على قلبه وحجب فلم يعرف مآل الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبى » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سَمِعَ ثوبٌ مَصْنُوعٌ ،
وفرسٌ مَقْمُودٌ^(١) .

== من يرويه « سيدمغبون » بالعين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه،
ومغبون ومغيون — بالعين المعجمة وبالعين المهملة مع الياء المثناة — كلاهما ما ورد
تصحيفه ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان
ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه في
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « سيد » خبر أن
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع
ما دخلت عليه مدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ،
والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين
أو واو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائى تتم فيها اسم المفعول مثل
مطيوبة في البيت السابق ومغيون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزبوت ، وبرمكيول ،
وثوب مخيوط ، ويوم مغبوم ، ورجل مديون .

(١) في لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تهما يصححون الواوى
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

* وَالْمِسْكُ فِي عَنَبْرِهِ مَدْوُوفٌ *

وانظر كتابنا صفرة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ
هنا الهَمْزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَصَفَهُ ، أعنى وصفي الفاعل والمفعول
تقول : أَكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمٌ ، وَمُكْرَمٌ ،
وشذ قوله :

— ٥٨٠ * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرِمًا *

المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى
الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر
المبنى على فَعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ،
تقول : يَعِدُّ وَتَعِدُّ وَنَعِدُّ وَأَعِدُّ ، ويا زيدُ عِدْ عِدَّةً ، وأما الوجهة فاسم بمعنى
الجهة لا للتوجه ، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفعسي ، ومع كثرة ترديد النعارة

لهذا الشاهد فإنني لم أقف له على تكملة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللغة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو البناء للمجهول
الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على
الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضم الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل
حرف مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب
« يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت
عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم
يحذف الهَمْزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت
وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مرارا — إلا معاودة الأصول المهجورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدْتُمْ * *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة : « الخليط » معناه الخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجليس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صيروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعث ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « أنجردوا » بعدوا ، تقول « أنجرد ينال السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء حرف عطف ، أنجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « عد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — حذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعووض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضيف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما ، ومحذوف العين بمد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وظَلَّيْتُ ، وظَلَّيْتُ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلَّيْتُمْ تَفَكَّهُونَ)^(١) .

وإن كان الفعل مضارعا أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقْرِرْنَ ، وَيَقْرِنَ ، وَأَقْرِرْنَ ، وَأَقْرِنَ ، وَقْرِنَ .

ولا يجوز في نحو (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)^(٢) ولا في نحو (فَيَظْلَلَنَّ رَوَا كِدَّ عَلَى ظَهْرِهِ)^(٣) إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقْرِنَ)^(٤) بالفتح ، وهو قليل^(٥) ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان - بالفتح - أَقْرَأُ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَرْتُ عينا أَقْرَأُ .

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطا :
أحدها : أن يكونا في كلمة كَشَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بِالْفَتْحِ ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم

فلا تعلق له بهذه المسألة .

وقَمِلَّ بالكسر، وَحَبَّيْبَ بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل « جَعَلَ لَكَ »، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لا يتصدر أولهما كما في دَدَنٍ.

الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدغم كجُسَّس، جمع جاس.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثليين كقَرَدَدٍ ومَهْدَدٍ، أو غيرها كسَهَيْلٍ، أو كليهما نحو أقمئسس^(١)، فإنها ملحقة بجمعفر، ودحرج، واحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَلٍ بفتحيتين كطَلَلٍ ومدَدٍ، أو فُعُلٍ بضميتين كذُلُلٍ وجُدُدٍ جمع جَدِيدٍ، أو فِعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه كليممٍ وكِلَلٍ، أو فُعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كدُرُرٍ وجُدُدٍ جمع جُدَّةٍ وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: اخْضُصْ أَيْبٍ. واكْفُفِ الشَّرَّ، أصلهما: اخْضُصْ، واكْفُفْ - بسكون الآخر - ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين، وأَنْ لا يكون المثلاثان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو: حَيِّيَ، وَعَيِّيَ، ولا تاءين في افتعل كاستتَرَ واقتتلَّ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: (وَيَحْيِي مَنْ حَيِّيَ عَنْ بَيْتِنَا)^(٢) ويقرأ أيضاً (مَنْ حَيَّ)، وتقول: استتَرَ واقتتلَّ،

(١) يريد أن الملحق حرفان أحدهما أحد المثليين والثاني غيرها، وهو في هذا المثال

النون وأحد السينين.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فنقول في الماضي سَتَرَ وَقَتَلَ ، وفي المضارع يَسْتَرُ وَيَقْتُلُ ، بفتح أولهما ، وفي المصدر سَتَاراً وَقِتَالاً ، بكسر أولهما .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وَتَتَذَكَّرُ .
 وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتمعت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو (وَلَا تَيَمَّمُوا^(٢)) (وَلَا تَبْرَجْنَ^(٢)) و (كُنْتُمْ تَمَنُّونَ^(٣)) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التاءين ، وهى الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (نَارًا تَلَظَّى^(٤)) (وَأَقْدُ كُنْتُمْ تَمَنُّونَ الْمَوْتَ^(٥)) .

وقد يجىء هذا الحذف فى النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم :
 (وَكَذَلِكَ نُجَّى الْمُؤْمِنِينَ^(٦)) أصله نُجِّى - بفتح النون الثانية - وقيل :
 الأصل نُجِّى - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة ، وإدغام النون فى الحيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)^(١) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى (واغضض من صوتك)^(٢) وقال الشاعر :

٥٨٢ - * فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ *

(١) من الآية ٣١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلَا كَمِئًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا *

اللغة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، ونقول : غض فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف - بفتح الطاء وسكون الراء - البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « نمير » بضم النون على زنة المصغر - قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعي النميري الذي يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٣ وشرحه) :

يَأْيُّ بَلَاءِ يَا مُنْمِرَ بْنَ عَطِيَّةٍ - وَأَنْتُمْ فُلَيْي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

المعنى : يقول لمخاطبه : لا تعتمد على نفسك - ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضعية ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به لبلغت مقدم عليه « بلغت » بلغ : فعل =

والتزم الإدغام في هَمْ، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يميزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفك في أفعل في التعجب، نحو أشدُّ ببياضٍ وُجوهٍ المتقين؛ وأجيب إلى الله تعالى بالحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: جَلَّتْ، و(قل إن ضللتُ) (١). (وشددنا أسرهم) (٢).

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو لَحَحَتْ عَيْنُهُ. وأل السقاء أو في ضرورة كقوله:

٥٨٣ — الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ الواسعُ الفضلِ الوهُوبِ المُجَزَلِ

ماض، وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «كلا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «غض» حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الإتيان لضممة العين قبلها، وأما فتحها فلنقص التنخيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث، واسكل حركة منها وجه، وهو ما قدمنا ذكره.

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الإنسان.

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي الراجز

=

المعروف.

اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - فك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جملة جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفاً للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة للشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قعب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلَبْتُمْ
فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبي النجم العجلى أيضاً من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد :
تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهْرٍ مُمَلَّلٍ
فقوله « أظلل » وقوله « ممل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلل : باطن خف البعير ، والمملل : اسم المفعول من « أمله يمله إملا لا » أى أسأمه .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، لتحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الفصل الثانى		باب النداء
	فى أقسام المنادى ، وأحكامه		وفيه فصول
١٧	المنادى على أربعة أقسام :	٣	هـ تعريف النداء
	أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع	٣	هـ أفعال النجاة فى العامل فى الاسم
	به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة		المنادى
	المقصودة		
١٨	الثانى : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة		الفصل الأول
	أنواع : النكرة غير المقصودة ،		فى الأحرف التى يندبها المنادى
	والمضاف ، والشبيه بالمضاف		وأحكامها ، وهى ثمانية
٢١	هـ مما يعد من الشبيه بالمضاف الاسم	٤	هـ بيان ما ينادى بكل حرف منها ،
	النكرة الموصوف ، والوصف		والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف
	المقترن بجملة		العلماء فى بعض ذلك
٢٤	النوع الثالث من المنادى : ما يجوز	٧	قد يحذف المنادى ويبقى حرف
	ضمه وفتح ، وهو نوعان : العلم		النداء . وذلك بشرطين
	الموصوف بائن بشروطه ، والمنادى	٩	تتبعين « يا » فى مواضع
	المكرر المضاف	١٠	يجوز حذف حرف النداء مع بقاء
			المنادى ، إلا فى ثمان مسائل
٢٦	هـ بحث فى بيان وجوه الإعراب	١١	هـ نداء الضمير ، واختلاف النجاة
	الجائزة فى المنادى المكرر المضاف		فى بعض أنواعه
٢٨	النوع الرابع من المنادى : ما يجوز	١٤	هـ خلاف البصريين والكوفيين فى
	ضمه ونصبه ، وهو ما يضطر إلى تنوينه		نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمعين ،
	الشاعر ، والاستشهاد لكل من		هل يجوز حذف حرف النداء معهما؟
	الوجهين		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم	٣١	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم الجنس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر
٤٠	إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف لياء المتكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم » باب ، في ذكر أسماء لازمت النداء	٣٣	الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى أقسامه أربعة
٤٢	منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة	الأول : ما يجب نصبه مراعاة للمحل المنادى	
٤٥	ومنها « لؤمان » و « نومان » — ومنها ما كان على وزن فعل سبا للذكور ، والخلاف في كونه قياسيا — ومنها ما كان على وزن فعال سباللانات باب الاستغاثة	٣٤	الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى
٤٦	تعريف الاستغاثة	٣٤ هـ	وجوه الإعراب في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة
—	يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا	٣٥	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان
—	يغلب جر المستغاث بلام مفتوحة	٣٦	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان منادى مستقلا
٤٧	مواضع تكسر فيها لام المستغاث	الفصل الرابع	في المنادى المضاف لياء المتكلم
—	لام المستغاث له مكسورة دائما	٣٦	هو أربعة أقسام :
٤٨	إذا لم يبدأ للمستغاث باللام فالأكثر أن يختم بالالف ، وقد يختمونهما نداء المتعجب منه	الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو المعتل	
٥١	نداء المتعجب منه باب الندبة	٣٦	الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف
٥٢	تعريف المندوب	٣٧	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبا ولا أما بماعدا النوعين
٥٢	حكم المندوب كحكم المنادى		
—	يشترط في المندوب ألا يكون نكرة ولا مبهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٣	الغالب أن تحتم المندوب بالألف	٧٢	باب المنصوب على الاختصاص
—	بيان ما محذوف لهذه الألف	٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها
٥٤	ندبة المضاف إياها المتكلم	٧٣	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما
	باب الترخيم	٧٣	ه مذاهب النحاة في هذا الموضوع
٥٥	ه تعريف الترخيم ، وأنواعه	٧٤	يفارق الاختصاص النداء في ستة أحكام
٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه	—	ه وروافقه في ثلاثة أحكام
٥٦	أجاز السكوفيون ترخيم ذى الإضافة		باب التحذير
	محذوف عجز المضاف إليه	٧٥	ه تعريف التحذير
٥٧	رأى سيبويه في ترخيم المركب الإسنادى	—	ه للتحذير ثلاث طرق
٥٨	يرخم الاسم المختوم بقاء التأنيث مطلقا	٧٦	حكم الاسم المحذر
٥٩	يشترط في ترخيم غير المختوم بالبناء أن يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف	٧٦	ه اختلاف النحاة في نحو « إياك الأسد »
٥٩	ه أكثر الترخيم في ثلاثة أعلام والاستنهاد لها	٧٧	يتمتع أن تكون « إياها » في التحذير لتتكلم أو لغائب
٦٠	ه اختلاف النحاة في ترخيم اسم الجنس	٧٧	التحذير بغير « إياها »
٦٢	المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة وحرف	٧٩	ه تعريف الإغراء
٦٥	لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر	—	حكم المعرى به
٦٦	يختص ما فيه تاء التأنيث في الترخيم بأحكام	٨٠	ه وجوه الإعراب الجائزة في قولهم « الصلاة جامعة »
٦٨	يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط		باب أسماء الأفعال
٧٠	هل يجوز ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر المحذوف ؟	٨١	ه بيان الحاجة إلى وضعها
		—	ه ما نادل عليه أسماء الأفعال
		—	ه حقيقة اسم الفعل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٢	هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟	٨٩	الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد كثيرا ، وذلك بعد الطلب
—	ه أينقاس باب نزال أم لا ؟	١٠٢	الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد لا النافية وما الزائدة
—	وررد اسم الفعل بمعنى الأمر كثير وبمعنى غيره قليل	١٠٦	الخامسة : أن يكون أقل ، وذلك بعد لم أو أداة جزم غير « إما »
٨٣	أمثلة له ، وشواهداها	١٠٩	حكم آخر العمل المؤكد
٨٥	اسم الفعل ضربان : ما وضع من أول الأمر كذلك ، ومنقول	١١٠	تختص النون الخفيفة بأربعة أحكام باب ما لا ينصرف
٨٦	عمل اسم الفعل	١١٤	١١٤ متى يمنع الاسم من الصرف ؟
٨٨	لا يجوز تقديم معموله عليه ، خلافا للكسائي	—	ه بيان وجه شبه الاسم بالفعل
٨٩	اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة باب أسماء الأصوات	١١٦	الذي لا ينصرف نوعان : ما يمنع صرفه لعلته واحدة ، وما يمنع صرفه لعلتين
٩٠	اسم الصوت نوعان	١١٦	ه السر في قيام العلة الواحدة مقام علتين
٩٣	النوعان مبنيان لشبههما بالحرف باب نوني التوكيد	١١٧	ه خلاف العلماء في « سراويل » أمفرد هو أم جمع ؟
٩٤	لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة — هأها أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عليه ا	١١٨	ما يمنع صرفه لعلتين نوعان — أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ، وهو ثلاثة أصناف
—	يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا	١٢٥	الثاني : ما يمنع معرفة ، وينصرف نكرة ، وهو سبعة أصناف
—	ه السر في ذلك	١٣٠	قف على لغات العرب فيما كان على وزن فعال علما لمؤنث
٩٥	لتوكيد المضارع خمس حالات — إحداها : أن يكون توكيده واجبا	١٣٢	قف على لغات العرب في « أمس » مرادا به اليوم الذي قبل يومك (٢٧ — أوضح المسالك ،)
٩٦	الثانية : أن يكون توكيده قريبا من الواجب		
٩٨	ه الاستشهاد لترك توكيد المضارع الواقع بعد « إما »		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١٦٢ هـ اختلاف النحاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إهمالها مع استكمال شروطها ١٦٥ شروطها		١٣٥ يصرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	
١٧٠ ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع — الأول : بعد لام الجعود — هـ اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجعود — الثاني : بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا — هـ السر في نصبهم المضارع بعد أو ١٧٤ الموضوع الثالث : بعد حتى — هـ ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه		١٣٧ اختلاف النحاة في منع الاسم المنصرف من الصرف	
١٧٥ هـ خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق ١٧٦ متى رفع المضارع بعد حتى ؟ ١٧٧ الموضوعان الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض ١٧٧ هـ معنى كون الفاء للسببية والواو للمعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق		١٣٩ حكم الاسم المنقوض لمنع الصرف باب إعراب الفعل	
١٧٩ هـ اختلاف النحاة في الاستفهام التقريرى		١٤١ هـ بيان أن الأصل في الاسم الإعراب ، وعلته ذلك واختلاف النحاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم — رافع المضارع ١٤٦ هـ أقوال النحاة في رافعه وأدلتهم ١٤٨ ناصبه أربعة — الأول « لن »	
١٨٧ يجزم المضارع غير المقترن بالفاء مد الطلب بثلاثة شروط		١٤٩ هـ هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيده ؟ ١٥٠ هل تأتي لن للدعاء ؟ — الثاني « كي » المصدرية — هـ اختلاف النحاة فيما ترد له كي ١٥٠ متى تتعين كي مصدرية ؟ ومتى تتعين تعليلية أو متى يجوز الأمران ؟ ١٥٥ الناصب الثالث « أن »	
		١٥٦ بعض العرب يهمل أن حملا على ما ١٥٧ تأتي أن مفسرة وزائدة ومخففة وبيان موضع كل واجدة منها ١٦٢ الرابع من النواصب « إذن »	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٠٤ هـ اختلاف النحاة في جازم الشرط والجواب		١٩١ ينصب المضارع بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع	
٢٠٥ يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين		— الأول : بعد لام التعليل	
٢٠٦ متى يحسن رفع جواب الشرط ا ومتى يكون رفعه ضعيفا ا		— لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	
٢٠٩ متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ا		— اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	
٢١٢ متى تغى إذا الفجائية عن الفاء ا		١٩٢ والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	
٢١٣ وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين		١٩٦ هـ إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	
٢١٤ يجوز حذف فعل الشرط بشرطين		١٩٧ لا تضمر أن في غير المواضع العشرة	
٢١٦ يجوز حذف ما علم من جواب الشرط		— هـ اختلاف النحاة في هذا الموضوع	
٢١٧ المواضع التي يجب فيها حذف الجواب		جوازم المضارع	
٢١٨ إذا اجتمع شرط وقسم كفي فذكر جواب أحدهما		١٩٨ جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين	
٢١٩ هـ اختلاف النحاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ		— جازم الفعل الواحد أربعة	
فصل في (لو)		— الأول : لا الطلبية ، نهيا أو دعاء	
٢٢١ هـ تأتي « لو » على سبعة أوجه		— جزمها لفعل المتكلم مبنيين للفاعل نادر	
— الأول : أن تكون مصدرية		٢٠١ الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	
٢٢٤ الثاني : أن تكون شرطية مثل إن		— الثالث والرابع : لم ، ولما	
٢٢٦ هـ لو الشرطية على ضربين ، خلافا لابن الحاج وابن الناظم		— يشتركان في ستة أشياء	
		٢٠٢ تنفرد لم بشيئين	
		— هـ السر في كل منهما	
		— تنفرد لما بشيئين أيضا	
		٢٠٤ الجوازم التي تجزم فعلين	
		— هي أربعة أنواع	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام		٢٢٨ الثالث : لو الامتناعية	
٢٣٨ شروط ما يجبر عنه		٢٢٩ تختص لو بجميع أنواعها بالفعل	
٢٤٢ متى يبرز الضمير المرفوع في صلة		٢٣٠ قد يلي « لو » أن المؤكدة ومعمولاها واختلاف النحاة في	
أل ؟ وهى يستتر ؟		إعراب المصدر المنسبك منها	
باب العدد		٢٣١ متى يكثر اقتران جواب لو باللام ؟ ومتى يقل ؟	
٢٤٢ ه معنى العدد لغة واصطلاحا		٢٣٢ قد يكون جواب لو جملة اسمية فصل في (أما)	
— الواحد والاثنان يخالفان الثلاثة والعشرة في حكمين		٢٣٢ هى حرف شرط وتوكيد وتفصيل	
٢٤٣ ه السر في تأنيث الثلاثة إذا كان المعدود مذكرا ، وعكسه		— ه الدليل على أنها دالة على الشرط	
— ه الأصل ألا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، وما يستثنى من هذا الأصل		٢٣٣ الدليل على أنها تدل على التفصيل	
٢٤٤ ه للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، وحكمها في كل حال منها		— ه هل تتخلف دلالتها على التفصيل ؟ — وجه دلالتها على التوكيد	
٢٤٥ حكم يميز الثلاثة والعشرة		— لا بد من اقتران تالى تاليها بالفاء	
— ه حقيقة اسم الجنس الجمعى ، وأنواعه		٢٣٤ متى تحذف هذه الفاء ا	
٢٤٦ ه حقيقة اسم الجمع		٢٣٥ ه السر في وجوب الفصل بين أما والفاء ،	
٢٤٨ يعتبر التذكير والتأنيث بالنظر لاسم الجنس واسم الجمع بمجالهما ، وبالنظر إلى الجمع بمفرده		٢٣٦ ه يفصل بين أما والفاء بواحد من ستة أشياء	
— ه أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		فصل في لولا ولوما	
٢٤٩ ه اسم الجمع ، واختلاف النحاة في تفصيله ، وبيان اختيارنا		٢٣٦ لولا ولوما وجهان	
٢٥٠ لا يعتبر حال المفرد بلفظه		— ه اختلاف النحاة في إعراب الاسم المرفوع بعد لولا	
٢٥٢ إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال الموصوف المنوى		٢٣٧ الأول من وجهيهما : دلالتها على الامتناع	
		— والثانى : دلالتها على التحضيض	

الموضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان
— لغات العرب فيها	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما
— ه كأي توافق كم في خمسة أمور	— حق هذا النوع أن يضاف إلى جمع تكسير من أبنية جموع القلة
٢٧٤ ه ونحوها في خمسة أمور أيضاً	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في موضعين
٢٧٥ ه إذا وقعت كأي مبتدأ جاز الإخبار عنها بالجملة وبشبه الجملة	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في أربعة مواضع
— بقية مواقع كأي	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين
٢٧٧ كذا ، يكفى بها عن العدد قليله وكثيره	٢٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ، وحق هذا النوع أن يضاف إلى المفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
— ه توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٦ العدد المركب (النيف مع العشرة) — تمييز العشرين وأخواته
— ه ونحوها في أربعة أمور أيضاً	٢٥٨ إضافة العدد للمركب إلى مستحقه ولغات العرب فيه
٢٧٨ ه تفصيل مذهب الكوفيين في تمييز كذا ، وقول فقهاء الكوفة في الإقرارات موافقة لنحواتها	٢٦٠ صياغة فاعل من ألقاظ العدد كثنان وثالث ، ووجوه استعماله — ه بحث في أصل اشتقاقه كنايةات العدد
الحكاية	٢٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا
٢٧٩ ه معناها لغة واصطلاحاً	— كم نوعان : استفهامية ، وخبرية
٢٨٠ ه الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أنواع	٢٦٤ ه يتفق النوعان في تسعة أمور
٢٨١ ه الفرق بين من وأى في باب الحكاية من خمسة أوجه ، وبيانها تفصيلاً	٢٦٥ ه للمواضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل
التأنيث	٢٦٧ ه يفترق النوعان في ثمانية أمور
٢٨٦ علامات التأنيث	
٢٨٦ أنشوا بعض الأسماء بدون علامة	
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	
٢٨٨ للمعاني التي ترد لها التاء ، غير التأنيث	
٢٨٩ للمشهور من أوزان ألف التأنيث للقصورة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٠٧	يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس	٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث المدودة
٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة		المقصود والمدود
٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير	٢٩٢	ضابط المقصور قياسا وبعض أمثله
٣٢٥	أبنيته ثلاثة ، ووجه انحصارها — ما يتوصل به إلى بناء فعيعل وفعيعل	٢٩٤	ضابط المدود قياسا وبعض أمثله
٣٢٦	يجوز أن تعوض عما حذف ياء ساكنة قبل آخر البنية	٢٩٥	المقصود سماعا والمدود سماعا
	— لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل		— يجوز قصر المدود عند الضرورة باتفاق
٣٢٧	لا تحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء	٢٩٧	اختلف النحاة في جواز مد المقصور عند الضرورة
٣٢٨	مق تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومق تحذف؟ ومق يجوز الأمران		كيفية التثنية ، والجمع
	— مق ترد ثاني المصغر إلى أصله ومق لا ترده؟	٢٩٨	تثنية الصحيح وشبهه والمنقوص يسلم فيها المفرد
٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حتى صار على حرفين رددت ما حذف منه	٢٩٩	تثنية المعتل المقصور على نوعين
٣٢٩	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين؟	٣٠٠	تثنية المدود على أربعة أنواع
	— تصغير الترخيم	٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
	— إذا صغرت أحما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء ألحقته في التصغير تاء التأنيث إذا لم يلبس	٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم
٣٣٠	صغروا من غير الاسم المتمكن أربعة أنواع	٣٠٣	مق تحرك عين المفرد عند جمعه جمع المؤنث السالم؟ وم تحرك؟
		٣٠٥	يتمتع التغيير في خمسة مواضع جمع التكسير
		٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التغيير فيه عما في صيغة المفرد
			— عدد أبنيته ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٥٦ مواضع ثمانية أيضا		النسب	
٣٥٧ الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب		٣٣١ ما عمله في المنسوب إليه لأجل	
٣٥٩ تمال الفتحة قبل واحد من أحرف		النسب	
ثلاثة		— يحذف لأجل إلحاق ياء النسب	
التصريف		ستة أمور في آخر الاسم المنسوب	
٣٦٠ حده		إليه	
٣٦٠ ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فيه		٣٣٤ ويحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر	
٣٦٠ أبنية الاسم الثلاثي المجرد		٣٣٦ كيفية النسب إلى الاسم الممدود	
٣٦١ أبنية الاسم الرباعي المجرد		— كيفية النسب إلى الاسم المركب	
٣٦١ أبنية الاسم الخماسي المجرد		بأنواعه	
٣٦٢ ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد فيه		٣٣٧ النسب إلى ما حذفت لامه	
٣٦٢ أوزان الفعل الثلاثي المجرد		٣٣٨ النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه	
٣٦٢ وزن الفعل الرباعي المجرد		— النسب إلى ما وضع على حرفين	
٣٦٣ كيفية الوزن (التثنية = الميزان		٣٣٩ النسب إلى الكلمة الدالة على	
الصرفي)		معنى الجمع	
٣٦٣ ما تعرف به الأصول والزوائد		— قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ	
٣٦٥ مواضع زيادة الألف		الاسم على فعال أو فاعل أو فعل	
٣٦٥ مواضع زيادة الواو والياء		الوقف	
٣٦٥ مواضع زيادة الميم		٣٤٢ الوقف على الاسم المنون	
٣٦٥ مواضع زيادة الهمة		— الوقف على هاء الضمير	
٣٦٥ مواضع زيادة النون		٣٤٤ الوقف على المنقوص	
٣٦٦ مواضع زيادة التاء		٣٤٥ الوقف على المتحرك - غير تاء	
٣٦٦ مواضع زيادة السين		التأنيث - له حمسة أوجه	
٣٦٦ مواضع زيادة الهاء واللام		٣٤٦ شروط الوقف بنقل الحركة خمسة	
٣٦٧ زيادة همزه الوصل		٣٤٧ الوقف على تاء التأنيث	
٣٦٧ ما تكون فيه من أنواع الكلمة		٣٤٩ لهاء السكت ثلاثة مواضع	
٣٦٧ حركتها		٣٥٢ قد يعطى الوصل حكم الوقف	
٣٦٧ همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة		الإمالة	
الاستفهام		٣٥٤ أسبابها ثمانية	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩٩	تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من أحرف الإطباق ، وهي أربعة		الإبدال
٤٠٠	تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف	٣٧٠	أحرف الإبدال الشائع لغير الإدغام تسعة
٤٠١	تبدل الواو ميماً في كلمة فم	٣٧٣	يبدل كل من الواو والياء همزة في أربع مسائل
٤٠١	وتبدل النون مما بشرطين	٣٧٨	تبدل الهمزة واوا أو ياء في باين
٤٠٢	تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل	٣٧٨	أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل
	الحذف	٣٨٣	وثانيهما باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة
٤٠٦	حذف الحرف الزائد	٣٨٥	تبدل الألف ياء في مسألتين
٤٠٦	حذف فاء الكلمة إذا كانت واوا ، ومواقعه	٣٨٥	وتبدل الواو ياء في عشر مسائل
٤٠٨	حذف عين الفعل الثلاثي المضعف	٣٩٢	تبدل الألف واوا في مسألة واحدة
	الإدغام	٣٩٢	وتبدل الياء واوا في أربع مسائل
٤٠٨	يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً	٣٩٤	تبدل كل من الواو والياء ألفاً بعشرة شروط
٤١٠	يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل	٣٩٦	تبدل كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء في صيغة الافتعال وما تصرف منها
—	يجب فك الإدغام في مسألتين		

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك » وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ، وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسوله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

أوضح المسالك

إلى الفية أبو مالك

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

حرف الهجزة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى [أبوه منذر ماء السماء]
٩٦	من لد شولا فإلى إنلامها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركنا اللامتشابهان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو تواتت زمر الأعداء
٣٠٨	ربما ضربة يسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذات رد التحية نطقا أو بإيماء
٤٠٧	فلا والله لا يلقي لما بي ولا لما بهم أبدأ دواء
٤٦٤	يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعنى العيلاء
٥٢٦	إذا عاش الفقى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
٥٣٧	سيغنى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

حرف الباء الموحدة

١	أفلى اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابا
١٣	[رب حى عرندس ذى طلال] لا يزالون ضاربين القباب
١٥	على أحوذيين استقلت عشية [فما هى إلا لحظة وتقيب]
٧٣*	أم الحليس لعجوز شهرية [ترضى من اللحم بعظيم الرقة] ^(١)
٧٥	[أهابك إجلالا ، وما بك قدرة على] ولكن ملء عين حبيها

(١) وانظره أيضاً فى باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	بانت فؤادى ذات الخال سالبة [فالعيش إن حملى عيش من العجب]
٩٢	[سراة بى أبى بكر تسامى] على كان السومة العرب
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٢	وكن لى شفيماً يوم لا ذو شفاعة بمنغن فتىلا عن سواد بن قارب (١)
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها] فإنك مما أحدثت بالمجرب
١١٩	وقد جعلت قلوبى بنى سهيل من الأكوار مرتها قريب
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبته تكلمنى أحجاره وملاعبه
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وزاهه فرج قريب
١٢٦	[حين قال الوشاة هند غضوب] كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجبية والأب
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب (٢)
١٥٠	{يسوقها أعبس هدار ييب إذا دعاها أقبلت لا تنثب * كأن ورديه رشاء خلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
١٦١	هذا لعمر كم الصغار بعينه لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبا
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبه عارا على وتحسب
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزير الريح مرت بأثاب
١٩٩	وأنت أرانى الله أمتع عاصم وأراف مستكفى وأسمع واهب
٢٠٨	نتيج الربيع محاسنا ألقنها غر السحائب
٢١٢	فإما تربى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها
٢٢٥	وقالت : متى يبخل عليك ويعتلك يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه

(١) وانظره أيضاً فى باب الإضافة (٢) وانظره مرة ثانية فى الباب نفسه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أنعلبة الفوارس أم رباحا
٢٣٦	لذن بهز الكف يعسل منته
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدا حل في شعبي غربيا
٢٦٢	ومالى إلا آل أحمد شيعة
٢٧٩	أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلى الدنابات شمالا كئيبا
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	نخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
٣٤٢	صريع غوان شاقهن وشفته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من قفاقها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فإياك إياك للراء ؛ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهن الردينى تحت العجاج
٤٤٨	بيكيك ناء بعيد الدار مغترب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب
	عدلت بهم ظبية والحشابا
	فيه ، كما غسل الطريق الثعلب
	رجال فبزت نبلهم وكليب
	فندلا زريق المال نذل الثعالب
	الزما لا أبا لك واغترابا(١)
	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
	والزم توفى خلط الجذ باللعب
	وأم أوعال كها أو أقربا
	يورث المجد دائبا فأجابوا
	إلى اليوم ، قد جزين كل التجارب
	فكلكم يصير إلى ذهاب
	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
	أبي وأيك فارس الأحزاب
	لذن شب حتى شاب سود اللوائب
	ولا عدمننا قهر وجد صب
	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
	حصباء درعلى أرض من الذهب
	ياليت عدة حول كله رجب
	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
	أعيذكما بالله أن تحمدا حريا
	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
	يا للكحول وللشبان للعجب
	وللتفلات تعرض للأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبعه فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب
٤٩٧	إذن والله نريمهم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلاقى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أنوبيا
٥٥٩	كأنه السيل إذا اسلحبا
٥٦٠	عسى الله يفتى عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكأها تفاعحة مطيوبة
٥٨٢	فعض الطرف إنك من نيمر

حرف التاء للثناء

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]
٦٦	خبير بنو لهب ؛ فلاتك ملغيا
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
١٧٢	قد كنت أحجوا أبا عمرو وأخا ثقة
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟
٣١١	ربما أوفيت فى علم
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا
٤٣١	يا أبحر بن أبحر يا أننا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته
٥٥٦	{ واؤه أنجلك بكفى مسلت من بعد ما وبعد ما وبعدت
	{ كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٢	فيا ليق إذا ما كان ذا كم [ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت مق ليج خضر لمن نثيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغي وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	{ ياليتنى علقت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج
	{ * أم صبي قد حبا أو دارج *
٥٦٥	خالى عوفى وأبو عليج اللطمان الضيف فى العشي

حرف الحاء للمهملة

٤٥	نحن الذون صبغوا الصباحا [نحن قتلنا الملك الجمجاحا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها] فأنا ابن قيس لا براح
٢٠٤	ليك يزيد ضارع الحصومة ومختبط بما تطيح الطوائج
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملك
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت : مكانك تحمدى أو تستريحي
٥٤٢	أخو ييضات رائح متأوب رفيق بمسح للنسكين سبوح

حرف الدال للمهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا] أفائلن أحضروا الشهودا
١٢	دعانى من نجد ؛ فإن سنينه لعين بنا شيبا وشيبننا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأبناء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط و بهجة] أنالهما قفو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا [
٣٧	ليس الإمام بالشحيح الملحد [
٣٨	ظلماً علينا لهم فسد [١]
٧١	بنوهن أبناء الرجال الأباعد [
٨٤	أخالك [إذا لم تلفه لك منجدا [
٨٧	على السن خيرا لا يزال يزيد [
٨٨	وما كل من يبدى البشاشة كائنا [
٩٠	ورج الفق للخير ما إن رأيت [
٩٠	قنافذ هداجون حول بيوتهم [
٩٠	وبات وبات له ليلة [
١١٤	دعاني أخي والحيل بي وبينه [
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده [
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه [
١٢٩	[أموت أسي يوم الرجام] وإني [
١٣١	فإنك موشك ألا تراها [
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها [
١٣٨	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا [
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لسلمنا [
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيفه [
١٧١	دريت الوفي العهد يا عرو فاعتبط [
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا [
١٨٠	إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوي [
٢٠١	ما للجمال مشيها وثيدا [
٢٠٣	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه [
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيدي [
٢٤٥	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب [
	أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا [
	ليس الإمام بالشحيح الملحد [
	ظلماً علينا لهم فسد [١]
	بنوهن أبناء الرجال الأباعد [
	أخالك [إذا لم تلفه لك منجدا [
	على السن خيرا لا يزال يزيد [
	وما كل من يبدى البشاشة كائنا [
	ورج الفق للخير ما إن رأيت [
	قنافذ هداجون حول بيوتهم [
	وبات وبات له ليلة [
	دعاني أخي والحيل بي وبينه [
	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده [
	كادت النفس أن تفيض عليه [
	[أموت أسي يوم الرجام] وإني [
	فإنك موشك ألا تراها [
	فقلت عساها نار كأس وعلها [
	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا [
	شلت يمينك إن قتلت لسلمنا [
	فقام يذود الناس عنها بسيفه [
	دريت الوفي العهد يا عرو فاعتبط [
	ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا [
	إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوي [
	ما للجمال مشيها وثيدا [
	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه [
	لم يعن بالعلياء إلا سيدي [
	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب [

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حططت الرجل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسليت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويثرب
٣٠٧	وما زلت أبقي المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أناي أنهم مزقون عرضي
٤٠٠	ورب أسيلة الحدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٤٤٧	يا لقومي ويا لأمثال قومي
٤٦٥	يا دار مية بالعلاء فالسند
٤٧٢	ومن عضة ما يثبتن شكيرها
٤٧٧	وإياك واليتسات لا تقربنها
٤٩٣	أن تقرأن على أسماء ومحكما
٥٣٨	وقد أعددت للعدال عندي
٥٤٦	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً أسائلها
٥٨١	إن الخليط أجدوا البين فأجردوا
	حرف الراء للهمة
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] فدضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئ بر إخالسه

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	في فتية جملوا الصليب إلههم
٤٠	أقدم بالله أبو حفص عمر
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل مالك
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	[ولقد جنيتك أكرؤا وعساقلا]
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جعدر]
٨٢	[ألا يا اسلمى يادارمى على البلى]
٨٣	[بيذل وحلم ساد في قومه الفنى]
١٠٤	[فأصبغوا قد أعاد الله نعمتهم]
١٠٩	[لهفى عليك للهفة من خائف]
١١٦	ولسكن اجرا لو فعلت بهين
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آتيا
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى
١٥٤	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
١٦٢	بأى بلاء يا نعيم بن عامر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شعمة
	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
	حاشى ، إني مسلم معذور
	[مامسها من نقب ولا دبر] (١)
	سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو
	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
	[لعلى إلى من قد هويت أطير]
	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
	ولو أتيسح له صفو بلا كدر (٢)
	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
	صددت وطبت النفس بأقيس عن عمرو
	سبيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا
	ولا زال منها لاجر عائك القطر
	وكونك إياه عليك يسير
	إذ هم قریش ، وإذ ماملهم بشر
	يبغى جوارك حين لات مجير
	[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر]
	[وكم مثلها فارقتها وهى تصفر]
	توبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
	وأتم ذنابى لا يدين ولا صدر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
	ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
	عشية لا قينا جذام وحميرا

(١) وانظره أيضا فى باب العطف

(٢) وانظره أيضا فى باب السبك

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدى وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إني آتب أهل بلدة وضعت بها عنه الولة بالهجر
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخر
٢١٠	وأحقرم وأهونهم عليهم وإن كانا له نسب وخير
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أنى ربه موسى على قدر
٢٢٢	نبتهم عذبوا بالنار جارم وهل يعذب إلا الله بالنار
٢٥٣	وإني لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض المصفور بلله القطر ^(١)
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره ينتصر
٢٥٦	أفى الحق أنى معرم بك هائم وأنك لاخل لدى ولا خر
٢٦٦	أبجنا حهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير
٢٧٥	بنا عاذ عرف وهو بادی ذلة لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب فأقة الطالب أن يضجرا
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحية ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
٢٨٦	أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى النون ينادى جهارا
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
٣٠٦	مازال منذ عقدت يدها إزاره فيما فأدرك حمسة الأشبار
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٣٢٧	والدئب أخشاه إن مررت به وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
٣٣١	دعوت لما نابى مسورا فلي فلي يدي مسورا
٣٤٦	ونحن فتلنا الأسد أسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خرا
٣٥١	أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
٢٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٣٧٤	فتاتان أمامنهما فشبها هلالا ، وأخرى متمهاتشبه البدر ^(٢)
٣٧٧	ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير غفر

(٢) وانظره أيضا فى قافية السين

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلق المنية يلقيها حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امراً هم، لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر
٣٩٦	{ لا يبعدن قوى الذين هم سم العداة وآفة الجرر النازلون بكل معترك والطيون معاهد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	ياليتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لانحشى بوادره لكن وقائمه في الحرب تنتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنما لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	جملت أمرا عظما فاصطبرت له وقتت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
٤٥٢	جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على بعيرى
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طربف بن مال ليلة الجوع والحصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يبنى المنار به وبرز ببرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضة ما يبتن شكيرها (٢)
٤٨١	{ ألم تزوا إرما وعادا فهلسكت جهرة وبار ومردهر على وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالسكتائب إذ هوت بشيبب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهن الصعب أو أدرك المني فما انقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إنى وقتلى سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لساعفت البقر
٥٠٨	لا أعرفن رربا حورا مدامعها كأن أبكارها نعاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من ياتها لا يضيرها
٥٢٤	فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

(١) وانظره أيضاً في باب الندبة

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عممة لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
٥٤٤	كانهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	{ حفت بأطواد جبال وسمر فيها عيائل أسود ونمر (١)
٥٥٢	لست بليلى ولكفى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً زغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جسد النقر
٥٦٢	ألحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حتى عظامى وأراه ثاغرى
٥٧٥	فإن القوافى تنلجن موالجا

حرف السين المهملة

٣١	[عدت قوى كعمديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا ليس	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يبعثى	أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعاقير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك ، حتى كلنا غير لايس
٣٧٤	فتانان أما منها فشيبة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمس (٢)
٤٥٣	يامرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم ييأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافية الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجباً منذ أمس عجاظاً مثل السعالى خمسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضى رقية ما وعدتني غير مختلس

حرف الصاد المهملة

٥٧٤	فإن تتعدنى أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا
-----	---

حرف الضاد المعجمة

٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالى أسرع فى تقضى طوين طولى وطوين عرضى
٣٢٨	ضربا هـذاذيك وطعنأ وخضا يعضى إلى عاصى العروق النعضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤	حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
-----	--

حرف الظاء المعجمة

٧٩	يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه
----	--

حرف العين المهملة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى نديعى موالع ^(١)
٦٤	خليلى ما واف بهدى أنتما [إذا لم تسكونا لى على من أفاطع]
٦٩	فإن يك جنبانى بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبيع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تتابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع ^(١)
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إلى ، ثم تصعدوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحو شعاعه
٢٤٩	فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما يراد الفقى كما يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كما أن تغر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلي تحتته حنظلية له ولد منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبتت ليلى أرسلت بشفاعاة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها
٣٣٥	على حين عاتبت المشيب على الصبي فقلت : ألتصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بنى وأعقبوني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تقلع
٣٦٤	سبعوا هوى وأعتقوا لهوام فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك للائة الرتاعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم أعط شيئا ولم أمنع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناه أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصرخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣ يا بنة عمسا لا تلومي واجهي

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع
٤٧٦	لاتهين الفقير عليك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكما أن تطير بقربى فتركها سنا ببداء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها فعرقتها لسة أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرى عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وأصبع
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

حرف الفاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا [صهباء خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	فقال: حنان ، ما أتى بك ههنا؟ [أذو نسب أم أنت بالحى عارف]؟
١٠١	بى غدانة ما إن أتم ذهب [ولا صريف ، ولكن أتم الحزف]
١٥	[وقالوا تعرفها المنازل من مفى] وما كل من وافي مفى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحريفا يدا أبى العباس والصيوقا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها كما تضمن ماء المزنة الرضف
٤٧٥	من تثقفن منهم فليس بأيب أبدأ ، وقتل بى قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عفى أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

حرف القاف

٥٢	[جمعها من أينق موارق] ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالعباد عليك إمارة أمننت ، وهذا تحملين طليق (١)
١٢٥	يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يواقفها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شفاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقق ^(١)
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجحاجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عيفي يحسر المساء تارة فيبدو ، وتارات يحجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق وهل تخبزناك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لومنت ، وربما من الفقى وهو المغيظ المحقق
٥٧١	أداراً مجزوى هجت للعين عبرة فاء الهوى يرفض أو يترفرق

حرف الكاف

٥	وأنه أسماك سماً مباركا (آثرك الله به إشاركا)
١٧٤	فقلت : أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك تحتبب الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكننت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شيء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	بأيها المأمح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل]
١٨*	تنورتها من أذرعات وأهلها ييثرب ، أدنى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الدائد الحامى الذمار] وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبني كليب إن عمى اللذا [قتلا الملوك وفككا الأغلالا]
٤٦	محا حها حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضا في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
٥٠	[إذا ما لقيت بني مالك] فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرنجي عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فلولا الغمد يمسكه لسالا
٨٠	فقلت : يمين الله أبرح قاعدا [ولوقطعوا رأسي لديك وأوصالي]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذوبقى ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومي والجماعة كالذى [لزم الرحالة أن تميل بميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبني إن أباك كارب يومه [فإذا دعيت إلى المنكارم فأعجل]
١٤١	وما قصرت بي في التسامى خوولة ولكن عمى الطيب الأصل والحال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فجادوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة : لا ناقة لي في هذا ولا جبل
١٦٦	ألا اصطبار لسلى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أراهم رققى حتى إذا ما تجافى الليل وأنخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلوموتى في اشتراء النخيل أهلى فكلمهم يعذل ^(١)
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أقبل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل

(١) وانظره في قافية الميم أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبت الخطى إلا وشيجه وتفرس إلا في منابتها النخل
٢٢٠	جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جياً بطلا
٢٢٤	علقتها عرضاً ، وعلقت رجلاً غيرى ، وعلق أخرى غيرها الرجل
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها وماكل ما يهوى امرؤ هو نائله
٢٣٨	عهدت مفئياً مغنياً من أجرته فلم أنخذ إلا فناءك موئلاً
٢٣٩	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خل بالعقيق نواصله
٢٤٣	جفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إننى لغير جميل من خيلي مهمل
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منسكب منه وحرف الساقى ، طى الحمل
٢٥٢	جئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني أيسكم مكان الكليتين من الطحال
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله إلا رسميه وإلا رمه
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
٢٦٩	ليمة موحشا طلل يلوح كأنه خلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ؟
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
٢٧٨	خرجت بها أمشى تجر وراءنا على أترينا ذيل مرط مرحل
٢٨٣	أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حائلا
٣٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى
٣٠٥	غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل ، وعن قبض بزراء مجمل
٣١٣	فثلثك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى
٣١٦	رسم دار وقفت في طلله كدت أفضى الحياة من جلله
٣١٧	فأنت به حوش الفؤاد مبطننا سهدا ، إذا مانام ليل الهوجل
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أافية العدى بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينما تمدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بني كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا بكلمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكرنن ومدحتي كناحت يوما صخرة بمسيل
٣٥٦	أنجب أيام . والداه به إذ نجلاه ؛ فنعهم ما تجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكابة أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخواف أعتلا
٣٨٢	أنيم بدار الحزم مادام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا
٣٨٣	فنعهم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا فظل فؤادى فى هواك مضللا
٣٩١	تروحى أجدر أن تقبلى غدا بجنبي بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربهين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٤٢٤	كأن دنارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لآعقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجير إلا ليال قلائل
٤٤٤	تضل منه إبلى بالهوجل فى لجة أمسك فلاتا عن فل
٤٥٥	أناطم مهلا بعض هذا التادل وإن كنت قدأزمعت صرمى فأجلى
٤٦٢	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خـل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلى بمسيح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرىء يزخرف قولاً ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبيلة
٤٧٩	ذرىنى وعلمى بالأمور وشيخى فما طأرى يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالك : لك الويلات؛ إنك مرجلى
٤٩٥	لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكنى منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما افترقنا واسكن لا خيار مع الليالى
٥٢٣	ثلاثة، أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى
٥٣٣	إذا قلت مهلاً غارت العين بالبسكى غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بنى رمح فيطعننى به وليس بنى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لى لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدنان الدهر منى ومن جمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعذارى مطيقى فيا عجبا من كورها للتعامل
٥٦٩	غدأره مستشزرات إلى العلا بضل العقاص فى مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لى أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طياها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجلل الواسع الفضل الوهوب الجزل

حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصحاب من قوم فأذكروهم] إلا يزيدم حبا إلى هم
٢٤	وإنى على لىلى لزار ، وإنى [على ذاك فيما بيننا مستديمها]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى] والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	ها اللتا لو ولدت تميم [لقل نخر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه [ولا يمدعن سبيل الحمد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشقى بها] وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته [بادكار الموت والهرم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدثت على بطون ضنة كلها] إن ظالما أبدأ وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرأة أبدت وسامة [فقد أبدت للمرأة حبة منيغم]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى [ولكن إذا أذعوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلوبى عليها وأقردت]: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدأهم
١٣٤	وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن طيبة تعطو إلى وارق السلم ^(١)
١٥٣	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب؛ فحذورها كأن قد ألا
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدأ مقيم
١٦٧	ألا ارعوا لن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكننا المولى شريكك فى العدم
١٨١	ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	ها سيدانا يزعمان ، وإنما يسوداننا إن أسبرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب للمكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل من أهلى فكاهم ألوم ^(٢)
٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلمناه مبعده وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وفهم فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتسكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يغضى حياء ويغضى من مهابته فما يسكلم إلا حين يبتسم ^(٣)
٢٣٠	ونبتت. عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
٢٨١	عهدتك ماتصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متبا ؟
٢٨٢	علقتها عرضا وأقتل قومها زعما ، لعمر أيبك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبيره فلم يعدل سواه فنعيم الرء من رجل تهاجم ^(١)
٢٨٨	لعل الله يفضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٠٤	فلقد أراى للرماح دريشة من عن يمينى تارة وأمامى
٣٠٩	وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما فى دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصنى مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونظعنهم حيث السكلى بعد ضربهم بيض المواضى حيث لى العائم
٣٣٦	لأجتذبن منهن قلبى تحلما على حين يستصين كل حلیم
٣٤٣	فريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت مودتكم لماما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٧	لعن الإله تملة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالى فتمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديق
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شىء فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برذون أبا عصام زيد حمار ذق باللجام
٣٦٦	أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حق تهجر فى الرواح وهاجها طلب العقب حقه للظلوم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتمهما والناذرين إذا لم التهما دى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفة أو لمام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيشم يفضلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن السكریم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقلت للطف مرتاعا فأرقى فقلت : أهى سرت أم عادى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيتى لها قال صاحبي : بمثلك هذا لوعة وغرام

(١) وانظره فى باب نعم وبئس .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩*	إني إذا ما حدث السا أقول : يا اللهم يا اللهم
٤٥٧	ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الإخوان من شيمي
٤٦٩	هلا تمان بوعده غير مخلمة كما عهدتك في أيام ذي سلم
٤٧٠	فلتلك يوم الملتقى تربني لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم
٤٧٣	فليلا به ما يحمدك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنا
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كهوبها أو تستقيا
٥٠٠	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار غنيك - إذا فعلت - عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأمازب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا جرم
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلني على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوء ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للملوك وفي بها رداي . وجلت عن وجوه الأهاثم
٥٣١	أتوا نارى فقلت : منون أتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : هموا ظلاما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتنا مية بنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات المنطق التمام وكفك الخضب البنام
٥٨٠ فإنه أهل لأن يؤكرما

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف النون
٢	قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيرا مقدما؟ قالت : وإن
١٠	[طال ليلى وبنت كالجنون] واعتزتي الحموي بالماطرون
١١	وكان لنا أبو حسن على أبا برأ ، ونحن له بين
١٤*	[وماذا تبتغي الشعراء منى] وقد جاوزت حد الأربعين
١٦	أعرف منها الجيد والعينا [ومنعرين أشبا ظيانا]
١٧	[عرفنا جعفرا وبني أبيه] وأنكرنا زعانف آخرين
٢٥	[لئن كان حبك لى كاذبا] لقد كان حبيك حقا يقينا
٢٦	أخى حسبتك إياه [وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
٣٥	أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى
٥٤	[ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
٦٠	[ومن حسد يجور على قومي] وأى الدهر ذو لم يحسدوني
٦٥	أقطن قوم سلمى أم نووا ظعنا [إن يظعنوا فعب عيش من قطنا]
٦٧	قومي ذرا المجد بانوها [وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان]
٧٠	لولا اصطبار لأودى كل ذى مقه [لما استقلت مطاياهن للظعن]
٧٤	[عندى اصطبار] وأما أنى جزع يوم النوى فلو جد كاد يبرى
٧٨	[تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى] وكل امرئ ولوت يلتقيان
٨١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الملو ت [فنسيانه ضلال مبين]
١١١	إن هو مستوليا على أحد [إلا على أضعف المجانين]
١٣٣	[ولى نفس تنازعنى إذا ما] أقول لها : لعلى أو عسانى
١٣٧	[قوائمه ما فارقتكم قاليا لكم] ولاكنما يقضى فسوف يكون
١٤٤	خليلى هل طب ؟ فإنى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنقان
١٤٦	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
١٥٢	وصدر مشرق اللون كأن ندياه حقان
١٥٥	أشاء ما شئت ، حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شأننا شانى
١٥٨	يحشر الناس لا بينين ولا آ باء إلا وقد عرتهم شؤون

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثرهم ديلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد فثق تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالا تقول بني لؤى لعمر أيبك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دنام كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٣٠١	فنا نيك من ذكرى حبيب وعرقان وربع عفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإننى لست يوما عنهما بغن
٣٣٠	[إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت لييه لمن يدعونى *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت دايت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللثيم يسبنى فضيت أمت قلت لا يعينى
٤٠١	فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حق تراها وكان وكان أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج ، والذى عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس المنا بمتالع فأبان فتقدمت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يازيديا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا مق أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	قلت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحلت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا ياديار الحى بالسبعان أمل عليها باللى اللوان ^(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباه وأبا أباه [قد بلغا في المجد غايتها]
٢٥٨	علقتما تبنا وماء بارداً حتى شئت هالة عينها ^(٢)
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وجاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبتى رضاها
٣١٥ بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصعيبة كى يخلف رحله والزاد ، حتى نعله ألقاها
٤٦١	واها لسلى ثم واها واها هى للقى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا القلام فما إن يقال له من هو

حرف الياء

٧	[فأما كرام موسرون لقيتهم] فحسى من ذو عندهما كفانيا ^(٣)
١٠٦	[بأهبة حزم لى ، وإن كنت آمننا] فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تمز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر بما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحملى بربك العلى أنى أبو ذيبالك العصى
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألدينا عينك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه
٢٣٣	وفأله خولان فانسكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية الدال

(٣) وانظره أيضا فى باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لاتلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلا حافيا
٣٣٨	كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٧٨	فهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيدا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؛ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأنى خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولسكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليسكة أننى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة في كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ، وطى آله وصحبه

تنويه

الحمد لله حقَّ تَعَدُّه ، وصلاته وسلامه على نبيِّه وعَبْدِه ، وعلى آله وصَحْبِه وجُنْدِه .

وبعد ؛ فَإِنِّي نَبَّهْتُ مِنْذُ أُخْرِجْتُ لِقُرَّاءِ الْعَرَبِيَّةِ شَرْحِي عَلَى كِتَابِ « أَوْضِحِ الْمَسَالِكَ ، إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ » أَحَدِ مُصَنَّفَاتِ نَحْوِيِّ عَصْرِهِ (الْقَرْنُ الثَّامِنُ الْمَجْرِيُّ) ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَمَنَّنَاهُ بِفَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ ، وَجَزَاءَ أَحْسَنِ مَا يَجْزِي عِبَادَهُ الصَّالِحِينَ ، عَلَى أَنْ لِي عَلَى هَذَا الْكِتَابِ ثَلَاثَةٌ شُرُوحٍ : أَوَّلُهَا شَرْحٌ وَجِيزٌ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا رَأَاهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ شُرُوحِي لَهُذَا الْكِتَابِ ، وَثَانِيهَا شَرْحٌ وَسِيْطٌ ، وَقَدْ أُعِيدَ طَبْعُهُ مَرَارًا ، وَثَالِثُهَا شَرْحٌ مَبْسُوطٌ كَانَ إِلَى الْيَوْمِ مَحْتَجِرًا بَيْنَ أَوْرَاقِ الْخَاصَّةِ ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ أَنْ يُعِينَ عَلَيَّ إِخْرَاجَهُ لِلنَّاسِ ، لِأَنِّي جِدُّ حَرِيصٍ عَلَى أَنْ يَعْرِفَ أَبْنَاؤُنَا مِنْ قُرَّاءِ هَذَا الْكِتَابِ مَقْدَارَ مَا ذَخَّرَهُ لَهُمْ فِيهِ مُؤَلَّفُهُ مِنْ دَقِيقِ الْإِشَارَاتِ إِلَى مَذَاهِبِ النُّجْحَةِ وَتَعْلِيلَاتِهِمْ وَأَدِلَّتِهِمْ فِي عِبَارَةِ مُوجِزَةٍ وَلَكِنَّهَا سَهْمَةٌ الْمَأْخُذِ قَرِيبَةً الْمَتَنَاوَلِ .

وإِن إِخْوَانِي مِنْ رِجَالِ الْعَرُوبَةِ فِي مَشَارِقِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَغَارِبِهَا - مِنْذُ قَرَأُوا ذَلِكَ - مَا زَالُوا يُبَلِّغُونَنِي عَلَيَّ فِي أَنْ أُخْرِجَ هَذَا الشَّرْحَ ، بِالْمَسْكَاتِبَةِ أَحْيَانًا ، وَبِالْمُشَافَهَةِ أَحْيَانًا أُخْرَى ، وَلَمْ تَكُنْ ظُرُوفُ النَّاشِرِينَ تَمِينُ عَلَيَّ تَلْبِيَّةَ هَذِهِ الْعَلِيَّةِ الَّتِي أَنَا حَرِيصٌ عَلَيْهَا ، ذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ النَّاشِرِينَ لَا يُذَكِّرُونَ مِنْ صِنَاعَتِهِمْ إِلَّا رَوَاجَ الْكِتَابِ وَمَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، فَأَمَّا مُقَابَلَةُ جَمَلِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَإِثَارُهُ عَلَيَّ غَيْرُهُ مِنْ جِنْسِهِ وَالْإِشَادَةُ بِمَا بُدِّلَ فِيهِ مِنْ جَهْدٍ فَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَعْنِيهِمْ مِنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ ، وَحَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

وقد برقت لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال تحييسه ، فاهتمتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا أن أقوم بشكر هؤلاء العلماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء ما قدّمتُ ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سلفنا الصالح من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعها الدنيا فخراً واعتلاء على الناس .

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبتة قديماً من الشرح الذي اعتبرته المبسوط ، ولكنني اكتفيت بتكميل المباحث التي قد أجهلها المؤلف ، وبإثارة مباحث أخرى أغفلها بته ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلفها التي ذكّرها ، وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رجوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت - إن زدت على ذلك - أن أكون سبياً في إملال القارئ ، وإني أعطى إخواني هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكنونات ذلك الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير ، وهو في تقديري يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم عنى بمقدار ما حبّوني من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ؟

محمّد بن عبد الجبار